وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت
شعبة: علوم إقتصادية
تخصص: إقتصاديات العمل

## مذكـرة تخـرج تدخـل ضمـن متطلبـات نيـل شهـادة الماستـر بعنـــوان :

# السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالـــجزائر (في إطار الأهداف الألفية)

## (دراسة تحليلية)

**إعـداد الطالتبين:**

**– مصطفاي خديجة**

**– ساجي خليدة**

**تحت إشراف الدكتور:**

**– ساعد محمد**

**لجنـــة المناقشـــة**

| أعضاء اللجنة | الرتبـــة | الصفـــة |
|---|---|---|
| د. بن قطيب علي | أستاذ محاضر "أ" | رئيســـــا |
| د. ساعد محمد | أستاذ محاضر "أ" | مشرفا مقررا |
| د. صافة محمد | أستاذ محاضر "أ" | مناقش أول |
| د. بلكرشة رابح | أستاذ محاضر "أ" | مناقش ثاني |

**نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :**.....

**السنة الجامعية:** 2022/2021

# تشـكـرات

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك ومجدك على ما انعمت علي من نعم لا تحصى ..... منها توفيقك إيانا هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذنا المشرف السيد ساعد محم حفظه الله وأطال في عمره، لإشرافه على المذكرة، وعلى ملاحظاته القيمة، وتوجيهاته السديدة، وتصويباته الدقيقة، ونصائحه الطيبة ..... جعل الله ذلك في ميزان حسناته يوم الدين.

نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا وقدم لنا العون في إنجاز هذه المذكرة ونتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى كل طلبة وطلاب السنة الثانية ماستر اقتصاديات العمل، وخاصة إلى الإدارة وعمال كلية العلوم التجارية، الاقتصادية وعلم التسيير لجامعة ابن خلدون-تيارت-

# إهـــــداء

و ما من كاتب إلا سينتهي  و يبقى الدهر ما كتبت يداه
فلا تكتب بكفك غير شيء  مصيرك في القيامة أن تراه

إلى منهج القوة و الثقة الذي علمني معنى التحدي في الحياة، إلى أغلى مثال في الصمود مثلي الأعلى أبي رحمه الله و انزله منازل الصديقين و الشهداء و الصالحين.

إلى من كانت سندي في الحياة، إلى التي مهما عبرت و قلت و كتبت فلن أوفيها حقها، إليك أيتها الغالية أمي الحنونة حفك الله و أطال في عمرك.

إلى إخوتي و أخواتي حفهم الله لي إلى عائلتي الثانية "عائلة دحام" خاصة إلى زوجي العزيز الذي ال كان له فضل كبير في نجاحي و إلى أبنتي ونور حياتي "نور الهدى" وإلى ابني الذي نصرني الله به "الناصر" و إلى جميع زملائي عمال مديرية الصحة و السكان و خاصة موفي مصلحة الموارد البشرية والشؤون القانونية.

و إلى دفعة 2022 ماستر قانون اقتصاديات العمل كل من حفهم قلبي إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ساجي خليدة

# إهـــــداء

الحمد لله وأشكر الله على فضله العظيم وتوفيقه، به استعنت وعليه توكلت.

بسم الله الرحمن الرحيم:

**﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾**

(سورة النمل، الآية 43).

إلى أعز مخلوق في هذا الوجود

إلى من تعطي العطاء اللا محدود.

إلى من كانت منذ الأزل

وستبقى ما بقي هذا الوجود رمزا للحب والعطاء والحنان

أمي

إلى روح أبي الغالي تحت الثرى.

فاض اشتياقي والحنين إليه.

والله يعلم كم بكيت عليه.

مر الزمان وما ألفت غيابه.

هل يألف الإنسان موت أبيه.

إلى إخوتي وأخواتي جميعهم وإلى أبناء الإخوة والأخوات.

إلى كل من علمني حرفا، إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الماستر.

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل

مصطفاي خديجة

# الفهرس

# الفهرس


البسملة

شكر

إهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة أ

الفصل الأول: واقع السياسات الإقتصادية المنتهجة في الجزائر

المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسات الاقتصادية في الجزائر 10

المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية 10

المطلب الثاني: تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر 16

المبحث الثاني: دور السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري 27

المطلب الأول: دور السياسة الاقتصادية المالية في الاقتصاد الجزائري 27

المطلب الثاني: دور السياسة الاقتصادية النقدية في الاقتصاد الجزائري 34

الفصل الثاني: واقع التنمية البشرية في الجزائر ومكوناتها

المبحث الأول: مفهوم التنمية البشرية وتطورها التاريخي 42

المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية 42

المطلب الثاني: التنمية البشرية و تطورها التاريخي 44

المبحث الثاني: تحليل مكونات دليل التنمية البشرية في الجزائر 48

المطلب الأول: مكونات دليل التنمية البشرية في الجزائر 48

المطلب الثاني: تشخيص وضعية التنمية البشرية في الجزائر 56

| | |
|---|---|
| المبحث الأول: أثر السياسات الاقتصادية على واقع التنمية البشرية في الجزائر | 87 |
| المطلب الأول: أثر السياسات الاقتصادية على مؤشر التعليم في الجزائر للألفية | 87 |
| المطلب الثاني: أثر السياسات الاقتصادية على الخدمات العامة في الجزائر للألفية | 94 |
| المبحث الثاني: تقييم السياسات الإقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية | 101 |
| المطلب الأول: تقييم السياسات الاقتصادية للألفية | 101 |
| المطلب الثاني: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية | 104 |
| الخاتمة | 113 |
| قائمة المصادر والمراجع | 119 |
| ملخص | |

# قائمة

# الجداول والأشكال

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1–1 | مقارنة بين السياسات الاقتصادية الظرفية والهيكلية | 15 |
| 2–1 | برامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | 20 |
| 3–1 | مضمون البرنامج التكميلي 2004-2009 | 22 |
| 4–1 | مجالات تدخل الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو | 22 |
| 5–1 | التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016) | 25 |
| 6–1 | وضعية الميزانية خلال الفترة 2017-2022 | 32 |
| 1–2 | العمر المتوقع للإناث والذكور | 52 |
| 2–2 | العمر المتوقع للإناث والذكور | 53 |
| 3–2 | حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي | 53 |
| 4–2 | دليل تعلم الإناث والذكور | 53 |
| 5–2 | دليل الدخل للذكور والإناث | 53 |
| 6–2 | دليل دخل الإناث والذكور | 54 |
| 7–2 | تطور عدد السكان في الجزائر (بالمليون نسمة) | 58 |
| 8–2 | دراسة ديمغرافيا الجزائر للفترة (2014/2013) و(2015/2014)، (2016/2015) | 59 |
| 9–2 | نسبة الأطفال الذين يموتون أقل من خمس سنوات في الجزائر | 62 |
| 10–2 | معدل وفيات الرضع إجمالي (ذكور، إناث) | 63 |
| 11–2 | معدل الخصوبة العام حسب السن %: | 64 |
| 12–2 | عدد الوفيات العامة | 65 |

| | | |
|---|---|---|
| **13–2** | مستوى التعليم للسكان البالغين 15 سنة فأكثر (إناث) | **70** |
| **14–2** | مستوى التعليم للسكان البالغين 5 سنوات فأكثر (ذكور) | **71** |
| **15–2** | نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم (في الجزائر) | **78** |
| **16–2** | أهم المؤشرات الاجتماعية خلال 2000-2004 | **79** |
| **17–2** | تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) | **81** |
| **18–2** | معدلات البطالة إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) | **82** |
| **1–3** | مستوى التعليم للسكان البالغين 15 سنة فأكثر (إناث) | **91** |
| **2–3** | مستوى التعليم للسكان البالغين 5 سنوات فأكثر (ذكور) | **92** |
| **3–3** | تطور الإنفاق العام بالجزائر للفترة (2007 - 2011) | **103** |

## قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1–1 | المربع السحري "كالدور" | 13 |
| 2–1 | الوضعية العامة للميزانية خلال الفترة 2000-2016 | 29 |
| 1–2 | احتمال البقاء على قيد الحياة بالأعوام (السنوات) | 60 |
| 2–2 | تطور عدد التلاميذ حسب الأطوار | 66 |
| 3–2 | تطور الاستفادة من التمدرس بالنسبة المئوية | 67 |
| 4–2 | تطور التعدادات في الليسانس | 68 |
| 5–2 | المستوى التعليمي عند الأشخاص البالغين 5 سنوات فما فوق | 71 |
| 6–2 | تطور عدد البنات في التعليم المتوسط | 72 |
| 7–2 | تطور نسبة الإناث في المستوى الثانوي | 73 |
| 8–2 | نسبة الأمية حسب السن (2012) | 73 |
| 9–2 | مستوى النساء والرجال الذين لديهم مستوى تعليمي عالي حسب السن (2012) | 74 |
| 10–2 | الدول التي سجلت زيادات في النسبة المئوية للإناث من الكبار الأميين لفترة [2005-2011]. | 75 |
| 1–3 | الإنفاق على التعليم | 87 |
| 2–3 | تطور عدد التلاميذ حسب الأطوار | 89 |
| 3–3 | نسبة الأمية حسب السن في سنة 2012 | 93 |
| 4–3 | تطور دليل ت.ب.خ في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 | 100 |

# مـــــقدمة

# مقدمة

من المؤكد أن الدولة تسعى لتطبيق وتشجيع برنامج مساندة التنمية الاقتصادية لتطوير بشري مستدام من أجل تحقيق حياة أحسن للشعب مع العناصر المكونة المختلفة للدولة، حيث أكدن أجهزة الدولة أن السياسة الاقتصادية بما فيها المالية والنقدية والتجارية انعكست في ثبات التوازنات الاقتصادية والتغيير التشريعي للمحيط الاقتصادي وإدراج مفهوم الموارد البشرية والمنشآت العامة، والتحكم في الاستثمار وتطوير قطاعات أخرى وإعادة التوجيه الجيد للنفقات العمومية وترشيدها مع التأكيد على أن ارتفاع معدل النمو المتوسط خلال السنوات الأخيرة بفضل انتهاج سياسة اقتصادية ناجعة ساهمت في ها القطاعات الإنتاجية للدولة (الفلاحة، الصيد البحري، المناجم).

حيث أن انتعاش الطلب الكلي في إطار "برنامج دعم وإنعاش الاقتصاد" "PSRE " وضمن مخطط التنمية الفلاحية والموارد البشرية لا يبدو أنه حقق ضغوطا تضخمية واضحة بما يرجع ذلك لتحويل جزء كبير كمن الطلب الكلي إلى الاستيراد.

إن الكفاءات الاقتصادية والمالية منذ سنة 2001 تشهد عليها قوة التنمية الاقتصادية بمناشدة برنامج PSRE، وحقيقة ميزان المدفوعات ومؤشرات الجديدة للمديونية الخارجية، وكذلك تحسن الوضعية المالية العمومية ووجود فائض في السيولة لدى البنوك، سمحت لها بإرساء بصفة دائمة الاستقرار المالي للجزائر ورفع التنمية الاقتصادية والتقليل من مشكلة البطالة وتحسين المستوى المعيشي بتوفير خدمات صحية وتعليمة جيدة.

لذلك أصبح تحقيق معدل نمو اقتصادي ليس غاية اقتصادية بحتة، وإنما وسيلة لتحقيق هدف حقيقي أكثر أهمية، وهو مستوى أعلى من التنمية الإنسانية، وبناءا على ذلك ظهور ما يسمى بالأهداف الألفية للتنمية، وقد أولت الجزائر عناية بهذا الجانب، حيث احتلت قضايا التنمية البشرية أهمية بالغة ضمن مختلف برامجها التنموية مع بداية الألفية ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة (2010-2014).

فالسياسات الاقتصادية في مجملها قد تكون ظرفية تعدل النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، كالسياسة المالية التي تقودها الحكومة أو السياسة النقدية التي يشرف ليها البنك المركزي، كما قد تكون سياسات هيكلية تهدف إلى مصاحبة تطور الاقتصاد ضمن أفق زمني طويل كالسياسة الصناعية وسياسة

المداخيل، هذه الأخيرة لخصها الاقتصادي الكينزي Nicolas Kaddor في مربعه السحري في مقدمتها النمو الاقتصادي.

أعقب برنامج الإنعاش الاقتصادي برنامج آخر تكميلي لدعم النمو يمتد على الفترة (2005-2009) وبرنامج آخر خماسي (2010-2014) ضمن نفس توجهات البرنامج الأول بحجم استثمار أكبر وبأهداف طموحة أكثر، هي برامج طبقت بالتزامن مع اتخاذ جملة من الإجراءات عززت الانفتاح الاقتصادي للجزائر.

هذه الإجراءات سيكون لها أثر بالغ على المتغيرة موضوع الدراسة من حيث تأثيرها على التنمية البشرية ومؤشراتها، وتحقيق معدلات نمو كافية لامتصاص البطالة والقضاء على الفقر وتوفير الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق نمو اقتصادي حقيقي ومستمر.

على ضوء ما تقدم تبرز لنا معالم إشكاليتنا الرئيسية التي يقوم حولها هذا العمل والتي ستشملها فصوله بالدراسة والتحليل، فالموضوع هو السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية، والمكان هو الجزائر والزمان منذ بداية الألفية (2000-2010) وإشكالية دراستنا:

**ما مدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة بالجزائر في تحقيق تنمية بشرية في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية المتبناة من طرف الأمم المتحدة والمحددة آجالها بحلول عام 2015؟**

حتى يتسنى لنا الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية، وكذا الأسئلة الفرعية يستدعي الأمر تقديم إجابات على جملة من الأسئلة الفرعية على طول فصول هذا العمل سواء النظرية أو التحليلية.

**1-**هل ساهمت مخططات الإنعاش الاقتصادي في تحسين الخدمات العامة ومحاربة الفقر والبطالة؟

**2-**كيف أثرت السياسات الاقتصادية وآلياتها المالية والنقدية في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؟

**3-**ما مضمون برنامج توطيد النمو وما أهم نتائجه حتى الآن؟

**4-**هل أفلحت السياسات الاقتصادية في تحقيق تنمية بشرية مستدامة؟

**5-**كيف تساهم الخدمات العامة الاجتماعية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر؟

**6-**هل يمكننا الاعتبار أن النتائج الهامة المتحصل عليها حتى الآن ما هي إلا عمل تظافر لمختلف السياسات المطبقة؟

**فرضيات البحث:**

1. من المحتمل أن فعالية السياسات الإقتصادية تحقق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية من خلال أدوات مختلفة.

2. من الممكن أن تساهم الخدمات العامة الإجتماعية في تحسين مؤشرات التنمية البشرية.

3. السياسات الإقتصادية والبرامج التنموية تساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**منهجية البحث:**

بغرض الإلمام بموضوع الدراسة وتحقيقا لمتطلباتها استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة أكاديمية بغية توضيح المفاهيم والسياسات المختلفة قيد الدراسة ووصفها، كما استخدمنا المنهج الاستقرائي عند دراسة حالة الجزائر بعد جمع المعلومات الإحصائية والمؤشرات وتحليلها.

**أهمية هذا البحث:**

تكمن أهمية موضوع من العوامل التالية:

- تعدد وضخامة البرامج الحكومية الخماسية لدعم النمو الاقتصادي، فهذه البرامج تسعى سعيا حثيثا من خلال السياسات الاقتصادية للرفع من معدلات النمو وتحسين مؤشرات التنمية البشرية والخدمات العامة.

- بعد مرور عشريتين كاملتين من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية، لا تزال هناك نقائص ومعوقات تعاني منها الجزائر تحول دون ترقية اقتصادها.

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- بحث كيفية إبراز دور السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية في استهداف معدلات نمو حقيقية وتحقيق تنمية بشرية من خلال الإنفاق العام على الصحة والتعليم ومختلف الخدمات العامة.

– إجراء دراسة تقييمية للسياسات الاقتصادية في الجزائر في الألفية من حيث قدرتها على تحسين أداء المؤشرات الاقتصادية والبشرية.

**أسباب اختيار الموضوع:** يعود سبب اختيار الموضوع إلى:

– قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع رغم أهميته، إضافة إلى الحيرة الكامنة لدينا تستخلص في التناقضات التي ترسم عند الملاحظة الاقتصادية للمقومات الطبيعية، البحرية، الاقتصادية، الجغرافية، الحضارية، الثقافية...الخ للجزائر وعدم قدرة الدولة للخروج من الأزمات والتخلف الاقتصادي.

**–تحديد إطار الدراسة:** يتمحور إطار الدراسة تناول موضوع السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر للألفية مع تسليط الضوء على تأثيرها على التنمية البشرية ومؤشراتها، ثم عرض وتقييم للأهداف الإنمائية لهذه البرامج التنموية.

أما الإطار الزماني يشمل الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015، حيث اعتمدت على المبالغ النهائية المحققة بعد تنفيذ برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي.

**صعوبات الدراسة:** تكمن العراقيل التي واجهتنا أثناء تحضيرنا كما يلي:

– صعوبة الحصول على المعلومات خصوصا ذات الطابع الإحصائي واختلافها من مصدر لآخر وغياب معطيات محينة.

بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تقارير هيئات مستقلة كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والذي منذ 2005 أصبحت تقاريره المفصلة سابقا جد مختصرة وفي شكل معطيات إحصائية عامة يغيب فيها أي تعليق علمي يمكن أن يصدر عن المجلس بهذه الأهمية.

**الدراسات السابقة:**

1. أطروحة مقدمة لنيلشهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من إعداد ونادي رشيد جامعة الجزائر 3، بعنوان "الإندماج الاقتصادي للسياسة المالية – دراسة حالة الجزائر 2011/2000"، حيث حاولت هذ

الدراسة تسليط الضوء على مختلف مكونات السياسة المالية وأي تفكير عقلاني ونظري بين وظائف وأهداف السياسة المالية يسمح لنا بمجموعة خيارات منها البحث عن حلول للمشكل الاقتصادي والبحث في التنمية الاقتصادية وخيارات إجتماعية متعلقة بالعدالة الإجتماعية تؤثر على نوعية الخدمة العمومية، وأن كل تطور اقتصادي مرهون بتطور الطلب على الخدمات العامة مما يؤدي إلى إرتفاع الإنفاق العام يقابله البحث عن إيرادات إضافية، ما ميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها كانت تحليلية وصفية ولم تكن دراسة حالة تطبيقية.

2. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه من إعداد بختاش راضية جامعة الجزائر بعنوان "مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله – حالة الجزائر خلال الفترة (2010/1970)"، حيث تناولت الدراسة مسألة النمو الاقتصادي من حيث مصادرها وإبراز دور السياسات الاقتصادية في تفعيل هذه المصادر مع إسقاط الدراسة النظرية على حالة اقتصادنا الوطني وذلك ضمن إطار زمني يمتد على 4 عشريات وما ميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها كانت لعشرية واحدة ولم تمتد على 4 عشريات كانت دراسة مسحية تقييمية واستخدام طرق علمية لتقييم السياسات الاقتصادية منذ الاستقلال.

3. أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه من إعداد ساعد محمد جامعة ابن خلدون، بعنوان "التنمية البشرية" حيث تطرقت الدراسة إلى المفاهيم الأساسية للتنمية البشرية اليت كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الكبير في إبرازه، وعادة التركيز على البعد الإنساني في مناهج التنمية، بعد ما شهدت البدايات الأولى للنظريات الاقتصادية تركيزا كبيرا على رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي بدلا من الإنسان الذي هو غاية التنمية، ما ميز دراستنا عن هذه الدراسة كانت تعتمد وترتكز على مكونات التنمية البشرية وعلاقتها بالسياسة الاقتصادية والبرامج التنموية بالاعتماد على إحصائيات ومؤشرات اقتصادية بحتة.

**محتويات الدراسة:**

لتحقيق أهداف البحث فإن خطة البحث تشمل عرض تحليل ومناقشة موضوع البحث من خلال ثلاث فصول نظرية عن حالة الجزائر، ففي الفصل الأول الذي أسميناه واقع السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر، تعرضت فيه إلى مفاهيم وتعاريف خاصة بالسياسة الاقتصادية وتطورها في الجزائر منذ الاستقلال

كنبذة مختصرة، أما الفصل الثاني فكان عنوانه واقع التنمية البشرية في الجزائر ومقاييسها، كما تعرضنا لمفاهيم التطور التاريخي للتنمية البشرية بالجزائر وتحليل مكوناتهان وأخيرا في الفصل الثالث السياسات الاقتصادية وعلاقتها بواقع التنمية البشرية في الجزائر وأثرها على مؤشر التعليم والخدمات العامة، والمبحث الثاني تناولنا تقييما هاته السياسات الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

# الفصل الأول

## واقع السياسات الإقتصادية المنتهجة في الجزائر

**تمهيد:**

تهدف السياسات الاقتصادية الكلية، فيما تهدف إليه إلى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وهي التي عبر عنها الاقتصادي الكينزي Nicolas Kaldor بالمربع السحري، فإذا أفلحت السلطات العمومية عبر سياساتها الآلية والنقدية في تحقيق الاستقرار الكلي فإننا نتحصل على شكل منتظم للمربع، وقد عرف الاقتصاد الجزائري تغير من الاقتصاديات التي تخرج لتوها من حالة الاستعمار عدة صعوبات في اختيار النهج الاقتصادي الأمثل لإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، حيث تم الشروع في سلسلة من التأميمات سبقت تطبيق جملة من المخططات التنموية تقوم على مبدأ التصنيع المبني على الاستثمارات العمومية.

وبفعل التحسن الكبير لأسعار النفط في سنة 2005 التي قاربت 50 دولار تم الشروع في تطبيق لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والرفع من معدلات نموه بهدف امتصاص البطالة المتنامية، بالإضافة إلى اتخاذ جملة من السياسات لفك العزلة عن الجزائر على المستوى العالمي، في مقدمتها عقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2002 واستئناف المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هذه البرامج بدأت ببرنامج رباعي (2001-2004) واستمرت ببرامج خماسية لدعم النمو.

بعد هذا العرض الموجز لأهم التطورات التي عرفها الاقتصاد الوطني سوف نحاول من خلال هذا الفصل تقييم دراستنا التي هي 3 مراحل (مختصرة) أساسية لما يوائم التطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي شهده الاقتصاد الوطني.

**أولا**: مرحلة التصنيع والنمو (1970-1985).

**ثانيا**: مرحلة الإصلاحات الذاتية وبرامج التعديل الهيكلي (1985-1998).

**ثالثا**: مرحلة الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو (2000-2010).

## المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسات الاقتصادية في الجزائر

إن الظروف الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية لكل بلد وأوضاعها السياسية الخاصة تلعب دورا هاما في تشكيل مفهوم التدخل الاقتصادي للدولة ويتضح أكثر عند وضع السياسة الاقتصادية الخاصة بها، ومن أجل التحديد الدقيق للسياسة الاقتصادية ندرج في هذا المبحث مفهوم أهداف وأدوات وأنواع السياسة الاقتصادية.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة الاقتصادية

#### I-ماهية السياسة الاقتصادية:

كلمة سياسة هو مصطلح إغريقي ويعني تدبير أمور الدولة، ولكل دولة منهج تتبعه لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويعرف هذا المنهج بالسياسة الاقتصادية، فهي أداة من الأدوات التي تملكها الدولة من أجل التأثير على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

#### I-1 تعريف السياسة الاقتصادية:

تتمثل السياسة الاقتصادية للحكومة في كل القرارات والإجراءات التي تتخذها السلطات العامة لتهيئة الجو الملائم للنشاط الإنتاجي وتوجيهه توجيها صحيحا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق للتوصل إلى تحقيق هذه الأهداف، كما تعرف على أنها مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقة المتبادلة بينهما، ويعرفها البعض الآخر أنها تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال[1].

[1] ونادي رشيد، الاندماج الاقتصادي للسياسة المالية –دراسة حالة الجزائر 2000-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 147.

إذن فهي سلسلة من البرامج المترابطة والمصممة لتحقيق التنمية الاقتصادية أو علاج التضخم أو تحقيق العمالة الكاملة، وعلى الدولة أن تسهر على تنفيذ هذه الخطوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة مسبقا، لذا لابد للسياسة الاقتصادية المنتهجة أن تكون قادرة على تحقيق أقصى كفاءة من استخدام الموارد المتاحة، لتحقيق أقصى الغايات، وكلما كانت السياسة الاقتصادية تتصف بالكفاءة والفعالية أمكن تحقيق معدلات نمو عالية، غير أن هذا الهدف يعتمد عن أمرين، الأول تحقيق التوازن المالي للدولة، حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق العام، أما الثاني يتمثل في زيادة حجم المدخرات المحلية بزيادة حجم الاستثمارات، كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يوجه للتصدير ويكون هذا بتكييف الهياكل الاقتصادية التي تتماشى وهذا التوسع، وكذا توجيه الاستثمارات إلى قطاعات أخرى بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي لأكثر عدد ممكن من السلع والخدمات، ومنه توجيهه إلى التصدير ويكون هذا بزيادة الإنفاق العام بما فيه من إعانات ودعم.

## I–2 أهداف السياسة الاقتصادية:

تسعى الدولة من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات العامة وزيادة فرص التوظيف ومعالجة مشكلة البطالة...الخ، ونوجز أهمها فيما يلي:

– البحث عن النمو الاقتصادي وهو الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية، حيث تقوم الدولة بدعم مرحلة معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني لتحقيق الارتفاع المستمر للناتج والمداخل وثروة الأمة، باعتمادها أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف وإمكانات البلد المعين، حيث النمو فيه يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبيا[1].

– البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين تعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، لذا على السياسة الاقتصادية التقليل من البطالة، وبالتالي الاستفادة من الطاقات المعطلة بالعمل بزيادة فرص التوظيف.

[1] ونادي رشيد، الاندماج الاقتصادي للسياسة المالية –دراسة حالة الجزائر 2000–2011، مرجع سابق، ص 148.

– التحكم في التضخم من خلال تحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة أفراد المجتمع، وهو مطلب ضروري لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية كتوزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة، ويعرف التضخم على أنه الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود (السيولة).

– البحث عن التوازن الخارجي، حيث تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحسين وضم ميزانها للمدفوعات من خلال تقليل حجم وارداتها وزيادة وتوجيه منتجات أخرى نحو التصدير، ويمثل ميزان المدفوعات ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي، وتشمل الصفقات الصادرات والواردات وتدفقات رأس المال، وتستند الدولة أكثر على الصادرات بصفتها المصدر الرئيسي لتسديد الديون على المدى المتوسط والطويل، فبقدر ما تكون نسبة الدين العام مرتفعة (أكثر من 50%) بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن التسديد[1].

**أشباه الأهداف:** هي تلك الأهداف التي لا تخص مباشرة أساسا الأعوان الاقتصاديين الفرديين مثل: توازن ميزان المدفوعات، اندماج الاقتصاد في التجارة الدولية.

بهذا التنوع تظهر 4 أهداف أساسية وهي التي تشكل ما يسميه الاقتصاديون المربع السحري والمقترح من طرف الاقتصادي الكينزي نيكولا كالدور Nicolas Kaldor وهو تمثيل للأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الظرفية، التشغيل الكامل، دعم النشاط الاقتصادي أو النمو، التوازن الخارجي، استقرار الأسعار ويمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي (الشكل رقم (1-1):

[1] مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله، حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بختاش راضية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 29.

**الشكل رقم (1-1)**: المربع السحري "كالدور":

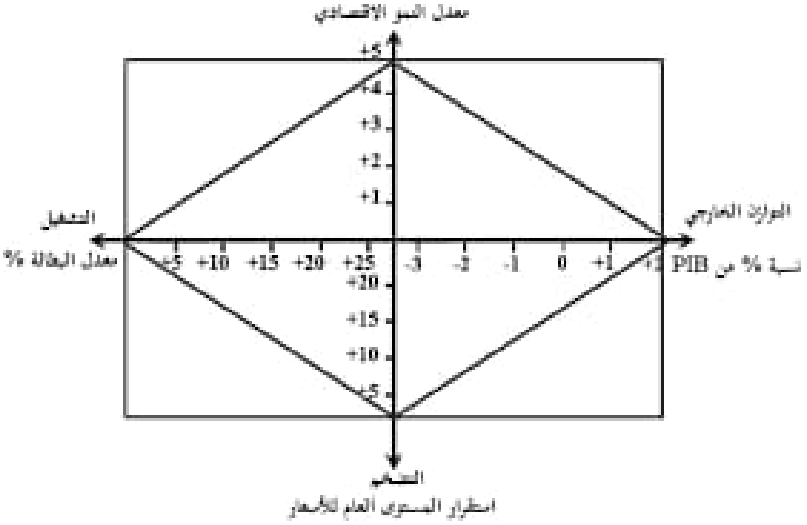


يتضح من الشكل أعلاه أن كالدور يحكم على سياسة اقتصادية أنها فعالة إذا ما تمكنت من تحقيق الأهداف الأربعة السابقة، معدل نمو اقتصادي مرتفع (مقاس بمعدل نمو PIB الحقيقي)، معدل بطالة منخفض (مقاس كنسبة مئوية من الفئة النشطة)، استقرار الأسعار (التضخم يقاس بالتغير في مؤشر الأسعار)، توازن الحسابات الخارجية (مقاسا برصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية من PIB)، والتمثيل البياني للمربع السحري يلخص الوضعية الاقتصادية للبلد، حيث يكون البلد في وضعية اقتصادية جيدة كلما كان المربع هذا منتظم والعكس صحيح، إذ أن عجز السياسة الاقتصادية عن بلوغ أحد أهدافها الأربعة يؤدي إلى تشوه في كل المربع، كما يمكن اعتباره أداة للتحليل تسمح بإجراء مقارنات عبر الزمن، وفيما سيتقدم ذكره.

## II- أنواع السياسة الاقتصادية:

من المعلوم أن السياسات الاقتصادية متعددة الأهداف وللتمييز بينها لا ننظر إلى أهدافها، وإنما تبعا للآثار المتوقعة أو حسب الأجل تطبق الدولة سياسة اقتصادية ظرفية أو هيكلية كما يلي:

### II-1 السياسة الاقتصادية الظرفية:

التي تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير منها سياسة الاستقرار التي تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي، ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية

انكماشية كمحاربة التضخم وتخفيضه، وسياسة الإنعاش التي تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل ودعم الطلب، كما تلجأ الدولة إلى التمييز بين نوعين للإنعاش، الإنعاش عن طريق الاستهلاك أو عن طريق الاستثمار، كما تلجأ الدولة إلى سياسة الانكماش التي تعني التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية والسريعة مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية، بالتالي تقليص النشاط الاقتصادي، كما يمكن للدولة حسب الظروف أن تطبق سياسة التناوب المتسلسل بين سياستي الإنعاش والانكماش تعرف بسياسة التوقف ثم الذهاب.

## II–2 السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تعرف السياسة الاقتصادية على أنها طويلة المدى تهدف إلى تكييف هياكل الاقتصاد الوطني مع التطورات الجارية دوليا، حيث تتمحور هذه السياسة عند الدول المتقدمة حول تنشيط كل القطاعات الحيوية، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، قانون المنافسة، وكذا تدخل الدولة البعدي بدعم التعليم والتكوين والبحوث التنمية، لكن في الدول النامية أين يكون تطبيق السياسة الاقتصادية هو حتميا بسبب الوضع الاقتصادي السائد التي تطلب ذلك، وتكون من خلال إبرامها لاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، التي تتضمن برامج إصلاح اقتصادية بنوعيها التثبيت، التصحيح الهيكلي، هذه السياسة الاقتصادية هي تعارض سياسة الإنعاش التي تقوم على التدخل الواسع للدولة من خلال زيادة الإنفاق العام.

## III– أدوات السياسة الاقتصادية:

إن أدوات السياسة الاقتصادية هي كل القواعد والوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية والتي لابد من إعلانها مسبقا وبشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي على اتخاذ قراراتها بشكل أكثر كفاءة، ويمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى ما يلي: السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية، كما يمكن إدراج كل من سياسة الاستثمار وسياسة التصحيح الهيكلي والتثبيت كأدوات للسياسة الاقتصادية.

### III–4 السياسة المالية والسياسة النقدية:

إن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية، حيث تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد المعين، ويختلف الاقتصاديون في وجهة نظرهم، فالنقديون يعظمون السياسة النقدية، فهي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عنه في السياسة المالية، فهو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل، بينما الكينزيون عكس ذلك، هو أن السياسة المالية هي الأداة الأكثر تحكما في توجيه الاقتصاد والتأثير فيه، وفي حقيقة الأمر لابد من التنسيق بين السياستين مالية ونقدية، فكلاهما يشترك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

### III–4–2 السياسة التجارية:

تعرف السياسة التجارية بمجمل الإجراءات التي تقوم الدولة بتطبيقها وتخص معاملاتها مع الخارج، اتفاقيات التجارة الخارجية والدفع، نظام الحصص الاستيراد والرسوم الجمركية، حيث تهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات وإعادة توزيع الدخل الوطني وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية والحد من الآثار السلبية للصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

**الجدول (1–1)**: مقارنة بين السياسات الاقتصادية الظرفية والهيكلية

| | السياسة الهيكلية | السياسة الظرفية |
|---|---|---|
| **المدة** | الأجل الطويل. | الأجل القصير. |
| **الهدف** | تستهدف الهيكل الاقتصادي. | استرجاع التوازنات وتحقيق الاستقرار. |
| **الآثار** | نوعية. | كمية. |
| **مستوى التأثير** | جانب العرض | جانب الطلب |

**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات.

**المطلب الثاني: تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر**

**I-السياسة الاقتصادية الكلية والنمو خلال مرحلة التصنيع والنمو (1970-1986):**

قبل البدء في تقييم هذه المرحلة تجدر الإشارة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال، إذ أن صادراتنا كانت تعتمد على المواد الأولية والمنتجات الفلاحية بصفة خاصة، وبعد ميثاق الجزائر سنة 1964 واللذان أكدا على ضرورة تبني النهج الاشتراكي والشروع في سلسلة من التأميمات مع الاهتمام بالتصنيع واعتباره قاطرة تجر وراءها القطاعات الأخرى، حيث تم التركيز على الصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب كمحرك لبقية الصناعات وفق الإيديولوجية كنموذج الصناعات المصنعة ل Gerand dest annederbernis بقطب النمو.

**I-1 مضمون البرامج التنموية خلال مرحلة التصنيع والنمو (1970-1985):**

وفقا للإيديولوجية الاشتراكية البحتة تم الشروع في تطبيق جملة من المخططات التنموية، كما ينص عليه نموذج berbanis ويتعلق الأمر بالمخطط التالي:

**مخططات التنمية المركزية:** برنامج المخطط الثلاثي 1967-1969 مخطط رباعي أولي (1970-1973) رباعي II (1974-1977)، مرحلة تكميلية 1978-1979.

**مخططات تنمية لامركزية:** مخطط خماسي أول 1980-1984.

**I-2 مضمون السياسة الاقتصادية خلال مرحلة التنمية المركزية:**

**البرنامج الثلاثي (1967-1969):**

الصناعات القاعدية كان نصيبها أكبر بقليل من الصناعات الاستهلاكية.

**المخطط الرباعي الأول: (1970-1973):**

تحصلت صناعة وسائل الإنتاج على أكبر حجم استثماري متجاوزة بذلك لصناعة المحروقات تليها الزراعة والري في المرتبة الثالثة، ثم قطاع التكوين في المرتبة الرابعة (3,3 مليار دولار)، فالخلفية من هذا التخصيص هي أن تطوير القطاع الزراعي في هذه المرحلة يعتبر أمرا ضروريا لأنه هو الذي سيخلق الطلب على منتجات قطاعي المحروقات ووسائل الإنتاج أي أقطاب النمو عرفت فترة تنفيذ المخطط تغيير جوهري اتجاه كل قطاع الزراعة والتجارة الخارجية، حيث عرف قطاع الزراعة ما يسمى بالثورة الزراعية.

**-المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):**

كان هذا المخطط تكملة للمخططين السابقين، وقد عرف غلافا ماليا يزيد عن حجم الاستثمار التقديري للبرنامج الثلاثي ب 12 مرة و 4 مرات عن المخطط الرباعي الأول.

كما سادت فترة المخطط ظروف مالية مواتية جراء مواقف منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEP) وارتفاع أسعاره، كما اهتم المخطط بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه من حيث إجبارية التعليم، مجانية الصحة، وخاصة توفير مناصب شغل، ومن أهداف المخطط تحقيق معدل نمو سنوي للناتج الداخلي الخام يقدر ب 11,5% وهو أكبر من المعدل السابق للخطة السابقة.

**المرحلة التكميلية 1978-1979:**

خلال هذه الفترة وما يميزها أو يعاب عليها هو الحجم الكبير للمشاريع التي لم يتم استكمالها وجاء الفراغ السياسي ليزيد الوضعية الاقتصادية سوءا، الأمر الذي استوجب مرحلة تكميلية لهذا المخطط، فالسلطات المعنية منحت لنفسها أكثر من سنة راحة (1978-1979) لإعداد الحصيلة التقييمية للعشرية 1967-1978، وهو ما نتج عن تغيير في شكل التنمية من تنمية تعتمد على نمط تسييري مركزي إلى تنمية تقوم على نظرة لا مركزية عززها تغيير القيادة السياسية وترجمها الإعلان في مخطط خماسي في مطلع الثمانينات.

**مضمون السياسة التنموية اللامركزية (1980–1985):**

تقرر إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق سياسة تنموية لامركزية أسلوبها التخطيط ووسائلها المادة هيكلة المؤسسات العمومية عضويا وماليا في الفترة الممتدة بين (1980–1984) وبذلك صدر المرسوم رقم 240/80 المؤرخ في 14 أكتوبر 1980، والذي هدف إلى ضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية في التسيير.

وتحسين فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم أفضل في الإنتاج، وتوزيع الأنشطة بصفة متوازنة عبر التراب الوطني لتحقيق التوازن الجهوي في عملية التنمية.

**السياسة المالية:**

عرفت بدورها تعديلا مهما في هذه المرحلة، فبعد وضعية الفائض الذي كانت تتمتع به ميزانية الدولة عرفت أول عجز في سنة 1983 وهو أمر لا يفسره تراجع أسعار البترول الحاصل ابتداءا من 1982، وإنما لكونها سياسة متهاونة، وكذا بسبب تغير هيكل الاستثمارات.

على مستوى السياسة النقدية: التي كانت توسعية لأن معدل النمو المتوقع والمحدد كهدف في المخطط يقدر ب 2% سنويا يعد جد مرتفع، كما أن معدل الاستثمار المقدر ب 48,6% من الناتج الداخلي الخام يحتاجان إلى قدرات تمويلية كبيرة، لذلك تم الرجوع إلى التمويل النقدي من طرف البنك المركزي.

**مرحلة الإصلاحات الذاتية (1986–1993):**

لاحظنا أن الاقتصاد الجزائري عرف معدلات بطالة مرتفعة قاربت ربع الفئة النشطة، وهو ما مرده من جهة إلى ضعف أداء المؤسسات الصناعية العمومية التي سبق أن استفادت من المادة هيكلة عضوية ومالية وتطهير مالي في هذه المرحلة دون جدوى، ومن جهة أخرى إلى معدلات نمو سالبة نتجت عن ركود القطاع الصناعي العمومي المحرك للنمو في الفترة السابقة للتنمية، بالإضافة إلى تخلي الدولة عن مهمة الاستثمار والتشغيل.

**مرحلة التعديل الهيكلي (1994–1998):**

عودة الاستقرار إلى مؤشرات الاقتصاد الكلي، استعادة النمو، تحرير أسعار الصرف، التحكم في معدلات التضخم، ضبط السياسة المالية والنقدية، أما جملة المشاكل لم تجد لها حلولا في هذا البرنامج ضعف أداء القطاع الصناعي خصوصا والنمو خارج المحروقات.

على وجه العموم، ارتفاع معدلات البطالة عزلة على المستوى الدولي وهو ما يستدعي تدخل عمومي قوي عبر الشروع في جملة من الاستثمارات العمومية منذ سنة 2000، وذلك في ظل راحة مالية غذتها ارتفاع أسعار البرميل الذي لا يزال اقتصادنا لصيقا بتحولاته في السوق الدولية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات لفك العزلة على رأسها عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2002، واستئناف المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة منذ 1999.

**III–برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو (2000–2010):**

استطاعت الجزائر من خلال التصحيح الهيكلي تحقيق متوسط معدل نمو قدره 3,2% وهو معدل نمو متواضع وغير كاف سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد وخلق ديناميكية إنتاجية متواصلة، أو من ناحية خلق مناصب عمل والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال نفس الفترة حوالي 28,6% وهو معدل مرتفع يعكس الوضع الاقتصادي والإجمالي المتردي إبان تلك الفترة، ولكن مع مطلع سنة 2000 برزت مؤشرات إيجابية للاقتصاد الجزائري، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28,6 دولار أي ارتفاع نسبة 59% مقارنة سنة 1999، وهذا ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11,9 مليار دولار، أي حوالي 170% مقارنة بسنة 1999، وقد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل في الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، وكان نتاجا للتوجه إلى إتباع سياسة إنفاق عام توسعية من خلال إقرار كل من المخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001–2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو خلال 2005–2009[1].

[1] أ. بختاش راضية، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسة الاقتصادية في تفعيله، حالة الجزائر خلال الفترة 1970–2010، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، السنة 2014–2015، ص 117.

## I-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

إن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 هو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدرة ب 11,9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع في الإنفاق العام[1].

**الجدول رقم (1-2)**: برامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

| البيان | المضمون |
|---|---|
| الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية. | حقق حوالي 850000 ألف منصب عمل. |
| التنمية البشرية والمحلية. | خصص له 204,2 مليار دج من إجمالي المخطط. |
| برنامج التنمية المحلية. | خصص له ما يقارب 97 مليار دج. |
| برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية. | خصص مبلغ 17 مليار دج. |
| برنامج تنمية الموارد البشرية. | خصص له حوالي 90,2 مليار دج. |
| برنامج الفلاحة والصيد البحري. | خصص له 65,4 مليار دج. |
| برنامج خاص بالقطاع الفلاحي. | خصص له صنع 55,9 مليار دج. |
| برنامج قطاع الصيد البحري. | خصص له مبلغ 9,5 مليار دج. |

**المصدر**: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الوضع الاقتصادي والاجتماعي عن الأزمة، 2002-2003، ص 4.

[1] أ. بختاش راضية، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسة الاقتصادية في تفعيله، حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2010، المرجع السابق، ص ص 117-119.

**البرنامج التكميلي لدعم النمو: 2005-2009**

يأتي هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وذلك بعد النتائج الإيجابية:

وبعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط حيث بلغ سنة 2004 حدود 38,5 مليار دولار[1]، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج في نفس السنة، وعليه أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح باستقرار وازدهار الاقتصاد الجزائري وتضمن هذا البرنامج محورين أساسيين:

-بحث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أي حوالي 4200 مليار دينار جزائري لغرض تدعيم البنى التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية.

-التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن للدين العام وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

**أهداف البرنامج التكميلي:**

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف منها[2]:

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

-تحسين مستوى المعيشة الأفراد من خلال الجانب الصحي الأمني والتعليمي.

-تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

-تطوير النشاط الإنتاجي.

-رفع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، المدرسة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2011، ص 89.

[2] Word Bank : op-cit, p2.

**مضمون البرنامج التكميلي:**

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته- أنظر الجدول:

**الجدول رقم (1-3)**: مضمون البرنامج التكميلي 2004-2009

| البرامج السنوات | ما تبقى من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي | البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي | برنامج الجنوب | برنامج الهضاب العليا | تحويلات حسابات الخزينة | المجموع العام | قروض ميزانية الدفع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2004** | 1071 | | | | | 1071 | |
| **2005** | | 1273 | | | 227 | 1500 | 862 |
| **2006** | | 3341 | 250 | 277 | 304 | 4172 | 1979 |
| **2007** | | 260 | 182 | 391 | 244 | 1077 | 2238 |
| **2008** | | 260 | | | 205 | 465 | 2299 |
| **2009** | | 260 | | | 160 | 420 | 1327 |
| **المجموع** | 1071 | 5394 | 432 | 668 | 1140 | 8705 | 8705 |

**المصدر**: تقرير البنك الدولي رقم DZ-36270

**الجدول رقم (1-4)**: مجالات تدخل الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو

| البيان | المضمون |
|---|---|
| الصيد البحري. | خصص مبلغ 12 مليار دج. |
| السياحة. | خصص مبلغ 3,2 مليار دج. |
| المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. | خصص مبلغ 4 مليار دج. |

**المصدر**: تقرير البنك الدولي، مرجع سابق.

**II–برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019):**

**II–مضمون وأهداف البرنامج:** يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة، وقد شرع في تنفيذه مطلع سنة 2015 من خلال فتح حساب رقم 143–302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015–2019)، وقد خصصت له ميزانية إجمالية قدرها 262 مليار دولار وفق معدل سنوي قدره 52,4 مليار دولار، بينما بلغت ميزانيتي 2015 و2016 على التوالي:

4079,6 مليار دج ثم 1894,2 مليار دج وتشمل الأهداف الرئيسية من هذا البرنامج ما يلي:

–الحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، الربط بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

–تحقيق معدل نمو قوي في الناتج المحلي الخام وفق معدل سنوي قدره 7% بحلول 2019.

–إعطاء أهمية أكبر للتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات.

**II–برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015–2019):**

**II–مضمون وأهداف البرنامج:**

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة وقد شرع في تنفيذه مطلع سنة 2015 من خلال فتح حساب رقم 143–302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015–2019) ، وقد خصصت له ميزانية إجمالية قدرها 262 مليار دولار وفق معدل سنوي قدره 52,4 مليار دولار، بينما بلغتي ميزانيتي 2015 و2016 على التوالي: 4079,6 مليار دج ثم 1894,2 مليار دج[1].

[1] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، عدد 5، 2017، ص 338.

وتشمل الأهداف الرئيسية من هذا البرنامج ما يلي[1]:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، الربط بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- تحقيق معدل نمو قوي في الناتج المحلي الخام (الإجمالي) وفق معدل سنوي قدره 7% بحلول سنة 2019.
- إعطاء أهمية أكبر للتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج المحروقات.
- الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتهما في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع النسيج الاقتصادي.
- مواصلة مجهودات مكافحة البطالة بتشجيع الاستثمار المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الإطارات واليد العالمة المؤهلة.

على أرض الواقع أدى انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014 واستمراره خلال السنتين المواليتين (2015-2016) إلى تراجع كبير في مداخيل الدولة، ذلك أن عائدات النفط تشكل 95% من إجمالي الصادرات، ولأجل تدارك هذا الوضع بادرت السلطات إلى تبني عدة إجراءات بهدف ترشيد النفقات العامة، وعليه تم إقفال حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، مع غلق جميع صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد، كما تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق بعد باستثناء تلك التي تعد ذات أولوية وأهمية، وعليه تم فتح حساب تخصيص جديد بعنوان برنامج الاستثمارات العمومية تحت رقم 145-302 والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج (محول من الحساب السابق) والذي يعطي صورة على انخفاض ميزانية البرنامج للفترة المتبقية

[1] أنظر إلى: -قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.
-قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

(2017-2019)، وهو ما سيكون له تأثير لا محالة على تحقيق الأهداف المنوطة بالبرنامج ولا سيما النمو والتشغيل في نهاية المدة[1].

وبناءا على سيرورة هذا البرنامج خلال السنتين الأوليتين (2015-2016) يمكن تدارس طريقة توزيع مخصصاته المالية خلال هذه الفترة كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (1-5)**: التوزيع القطاعي لمخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016):

| المؤشر-السنوات | 2015 | 2016 | المجموع (مليار دج) | النسبة (%) |
|---|---|---|---|---|
| الصناعة | 5,1 | 4,7 | 9,9 | 0,2 |
| الفلاحة والري | 209,4 | 198,2 | 407,6 | 6,8 |
| دعم الخدمات المنتجة | 22 ,6 | 14,9 | 47,5 | 0,8 |
| المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية | 1854,2 | 441,3 | 2295,5 | 38,4 |
| التربية والتكوين | 227,8 | 78,6 | 396,4 | 5,1 |
| المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية | 151,3 | 32,7 | 184 | 3,1 |
| دعم الحصول على سكن | 234,3 | 24,4 | 258,7 | 4,3 |
| مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى | 900 | 860 | 1760 | 29,5 |
| عمليات برأس المال | 464,6 | 239 | 703,6 | 11,8 |
| المجموع | 4079,6 | 1894,2 | 5973,8 | 100 |

**المصدر**: من إعداد الباحث اعتمادا على:

[1] أنظر إلى: -زكرياء مسعودي، مرجع سابق، ص ص 221-222.

-هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة علي سويف، عدد 5، 2020، ص ص 54-55.

-قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، عدد: 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص:48.

-قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، عدد: 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015، ص: 38.

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية قد نال حصة الأسد من إجمالي ميزانية البرنامج لسنتي 2015 و2016 وذلك بنحو 38,4% وذلك بعدما كانت الزيادة لقطاع التنمية البشرية في البرامج السابقة (40% للبرنامج السابق)، ولعل السبب في ذلك يعود إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع المتخلفة عن البرامج السابقة خصوصا في ظل اتجاه الموارد المالية للدولة نحو الانخفاض، وفي المرتبة الثانية نجد نفقات مخططات البلديات للتنمية ومواضيع أخرى (مثل: توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، تجهيزات فلاحية وتجارية وقاعدية...الخ) وذلك بحصة 29,5%، ثم عمليات مرتبطة برأس المال ذات العلاقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض الفوائد... بحصة 11,8%، ثم قطاع الفلاحة والري بحصة 6,8% تليه قطاعات التربية والتكوين بنحو 5,1%، ثم باقي القطاعات الأخرى (مجتمعة) بحصة 8,4%.

والملاحظ هو تسجيل تراجع في المخصصات المالية القطاعية لهذا البرنامج سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، وهذا بعد تسجيل تراجع في إجمالي الميزانية، وقد سجلت أكبر التراجعات في قطاع المنشآت القاعدية (76%-)، عمليات رأس المال (48,5%-)، التربية والتكوين (65,5%-)، دعم الخدمات المنتجة والحصول على السكن (بأكثر من 50%)، ويفسر ذلك بسياسة التقشف المتبعة من طرف الدولة مطلع سنة 2016 نتيجة تدهور أسعار النفط وبالتالي مداخيلها[1].

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص ص 52-53.

## المبحث الثاني: دور السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري

### تمهيد:

يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة في: المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية والمحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات، إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني مرهون أولا بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية، لذا فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، هذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر.

### المطلب الأول: دور السياسة الاقتصادية المالية في الاقتصاد الجزائري

#### 1-مفهوم السياسة المالية: The cancepet of fiscal plicy

اشتق مصطلح السياسة المالية أساسا من الكلمة الفرنسية "Fix" وتعمي حافظة النقود أو الخزانة، ويراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة.

ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديما إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة، ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتماماتهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولما كان اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثار متعارضة أحيانا، فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساسا ومفهوم السياسة المالية.

وتعرف السياسة المالية بأنها "مجموع السياسات المتعلقة بالإجراءات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة".

كما يعرفها البعض بأنها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الإشهار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

**2-أدوات السياسة المالية:** تستخدم الدولة ثلاث أدوات رئيسية لتنفيذ السياسة المالية وهي:

**أ-الإيرادات العامة:** وهي عوائد الأملاك العامة للأمة وخراج وضرائب وزكاة وغيرها ومعلوم أن بعض هذه الإيرادات العامة تخصص لأهداف معينة وبعضها غير مخصص.

**ب-الإنفاق العام:** ويشمل ذلك جميع النفقات الحكومية وأجهزتها وهيئاتها سواء كانت نفقات عادية أو إنمائية.

**ج-إدارة العجز أو الفائض:** في الميزانية وكيفية تمويلها ومصادر ذلك التمويل[1].

**سياسة الإنفاق العام:** هي مجموع النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة.

**العجز الموازني:** هي سياسة تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام وتخفي هذه الأداة وراء سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشط الطلب الكلي، ويعبر العجز الموازني عن الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، ونميز فيه بين العجز المقصود والعجز غير المقصود.

## 3-تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة 2000-2021:

سيتم تبيين أثر قطاع المحروقات في السياسة المالية من خلال التعرض للتغيرات التي طرأت على الميزانية والدور الأساسي الذي تلعبه الجباية البترولية في تمويلها أولا خلال فترة الرواج 2000-2016، ثم خلال الفترة 2017-2021 التي تمثل فترة ما بعد تجليات الأزمة.

[1] دور السياسات المالية والاجتماعية في مكافحة الفقر في البلدان العربية، مجلة ايليز للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد خاص، 2021، ص ص 153-168.

### 3-1 تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة 2000-2016:

مع بداية الألفية الجديدة اتجهت الجزائر إلى تطبيق سياسات اقتصادية كان للسياسة المالية وأدواتها الدور الأكبر فيها، نتيجة الفوائض المالية المتراكمة جراء ارتفاع أسعار المحروقات خاصة البترول، وهذا وفق سياسة إنفاق عمومي توسعية ذات طابع كينزي، من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، البرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010-2014)، والمخطط التنموي الخماسي (2014-2019)، والتي استفادت من المداخيل المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، والقاسم المشترك الأكبر بين هذه البرامج كلها هو أنها مرتبطة بتقلبات قطاع المحروقات ارتفاعا أو نزولا[1].

#### 3-1-1 تطور وضعية الميزانية العامة والرصيد الموازني:

**الشكل رقم (1-2)**: الوضعية العامة للميزانية خلال الفترة 2000-2016

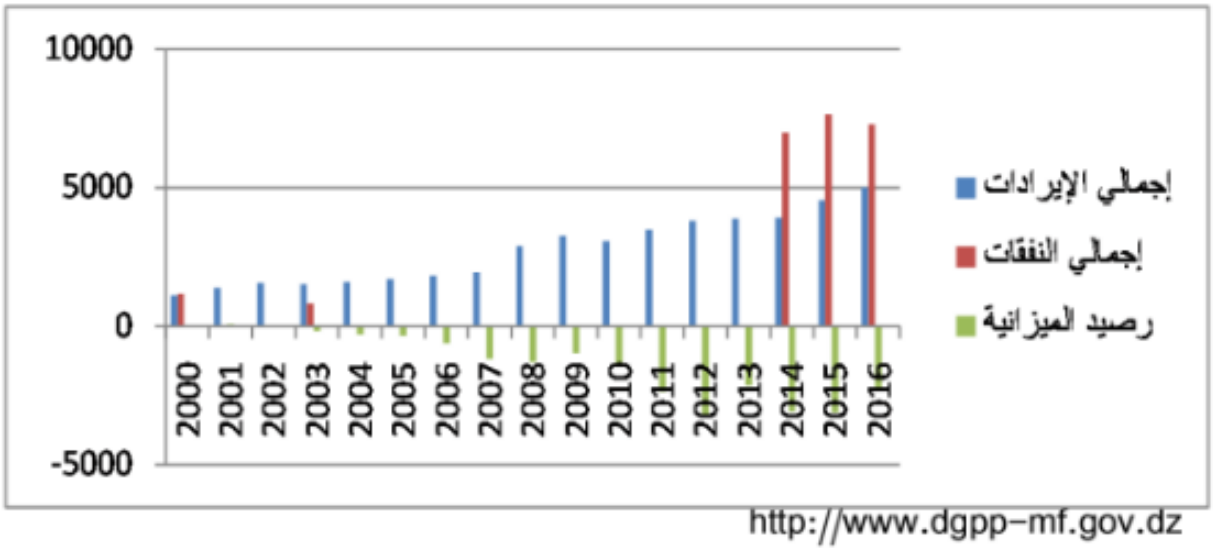


**http : //WWW. Dgpp-mf. Gov. dz**

[1] مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 03 ديسمبر 2020، ص 1232.

من خلال الشكل يمكن ملاحظة أنه من سنة 2000 إلى غاية سنة 2016 لم تحقق الميزانية العامة فائضا إلا مرتين فقط، بسبب السياسة المالية القائمة على التوسع في الإنفاق العام، والتي استفادت من الارتفاع الكبير والمطرد-أغلب الأحيان- في أسعار المحروقات خاصة البترول، وتبعا لذلك سطرت الدولة برامج الاستثمار العمومي خلال الفترة 2000-2014، مما تسبب في عجز مزمن للميزانية العامة ابتداء من سنة 2003، وارتفاع قيمة لخدمة العجز من سنة لأخرى بلغ أقصاه سنة 2012 برصيد سلبي يقدر ب (3245,2- مليار دولار) و2285,9 مليار دينار سنة 2016 رغم تبني الحكومة لسياسات "ترشيد النفقات" خلال سنتي 2015 و2016.

إن تراجع أسعار البترول سنة 2009 أدى إلى تقليص نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى 1,32% بعد أن كانت تشكل نسبة زيادتها 34,82% سنة 2008، بسبب الانخفاض في نفقات التجهيز بسبب تراجع نفقات البنى التحتية الاقتصادية والإدارية التي تعتبر إلى حد بعيد الأهم في نفقات التجهيز بنسبة 16,5% في 2009 مقارنة ب 40,1% سنة 2008 (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2010، ص 54)، وهو ما يفسر انخفاض قيمة العجز في رصيد الميزانية إلى 970,9مليار دينار بعد أن كان بمثل 1288,7مليار دينار سنة 2008. غير أنه بعد سنة 2010 عرفت أسعار البترول انتعاشا وبلوغها مستويات قياسية بسعر 109,45 دولار سنة 2012، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات العامة للدولة، ومن ثم زيادة النفقات العامة خاصة نفقات التسيير بشروع الدولة في تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، من خلال برنامج توطيد النمو للفترة 2010-2014، ليرتفع معه العجز بشكل مطرد وصل أقصاه سنة 2012، لارتفاع النفقات إلى 7058,1 مليار دينار تلك السنة، رغم الارتفاع في الإيرادات التي وصلت إلى 2284,9 مليار دينار نتيجة ارتفاع الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في أجور الوظيف العمومي بأثر رجعي، وفي سنة 2013 انخفضت قيمة العجز إلى 2128,8 مليار دينار بنسبة 52,86% مقارنة ب 2012 بسبب التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الإنفاق العام، ورغم الانهيار في أسعار البترول سنة 2014 إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي مع اعتماد برنامج دعم النمو 2015-2019، مما أدى لارتفاع النفقات العامة سنة 2014 إلى 6995,8 مليار دينار خاصة نفقات التجهيز

التي ارتفعت بنسبة 24,33% مقارنة مع 2014، وقد استمر العجز في رصيد الميزانية إلا أنه تراجع نوعا ما في سنة 2016 بنسبة 26,35%، وهذا يعود للانخفاض الملموس في النفقات العامة خاصة نفقات التجهيز، نتيجة الإجراءات المتخذة من الحكومة بتجميد بعض المشاريع بسبب انخفاض الإيرادات لانخفاض أسعار البترول، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بسبب الارتفاع القوي في الإيرادات غير الضريبية، الناتج بدوره عن الارتفاع الاستثنائي في الأرباح الموزعة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر[1].

## 4-تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة 2017-2021:

تعرضت السياسة المالية للجزائر بعد منتصف سنة 2014 إلى تحديات خطيرة بدأت تجلياتها في الظهور سنة 2015، من خلال اضطرار الحكومة إلى قانون مالية تكميلي من أجل معالجة العجز الكبير في الميزانية، كان الأساس فيه اعتماد الاستشراف والإدارة بالأهداف ومحاولة تطبيق أسس تعمل على المدى المتوسط للنفقات، حيث جاء في المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ما يلي:

"يتم تأطير الميزانية على المدى المتوسط كل سنة في بداية إجراء إعداد قوانين المالية، يحدد للسنة المالية القادمة وللسنتين التاليتين تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة، وكذا مديونيتها إن اقتضى الأمر، ويمكن مراجعة تأطير الميزانية على المدى المتوسط خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة، كما يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى نع إطار الميزانية متوسط المدى، ويسري مفعول أحكام هذه المادة ابتداء من أول يناير سنة 2017"[2].

ترشيد وتسقيف النفقات لأقل من 7000 مليار دج.

إعداد الميزانية على أساس ارتفاع سنوي للجباية العادية بنسبة 11%، وهو ما سيسمح بتوازن ميزانية الدولة والدخول إلى سنة 2020 بتدابير ملموسة وسريعة للتنويع الاقتصادي.

وقد تم اعتماد المعايير الأساسية التالية في إعداد قوانين المالية بعد 2017 وهي كمية المحروقات المزمع أو المتوقع تصديرها، زيادة على السعر المرجعي لبرميل النفط، وكذا سعر الصرف للدينار مقابل

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2016، ص 61.

[2] زيادة على هذا فإن الحكومة قد حددت هدفين رئيسيين في إطار تطبيقها لهذه التدابير وهي (سليحي وبن موفق، 2018، ص 209).

الدولار الأمريكي باعتباره أداة التقويم الحصرية في الأسواق الدولية لبرميل البترول، حيث نجد أن تدابير الاقتصاد الكلي للقترة 2017-2022 كانت وفق المؤشرات التالية[1] (وزارة المالية، 2017-2020).

السعر المرجعي لبرميل البترول طوال الفترة 2017-2019 حدد ب 50 دولارا في أن السعر في السوق مقوم على أساس 60 دولار للبرميل إلى غاية 2022.

سعر الصرف خلال الفترة 2017-2019 حدد ب 108 دج بكل 1 دولار في المتوسط، في حين سيرتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار للسنوات الثلاث المقبلة إلى 123 دج ثم 128 دج ليصل إلى 133 دج لكل 1 دولار خلال السنوات 2020-2021-2022 على التوالي:

استهداف تخفيض مستوى العجز في الميزانية إلى النصف بحلول عام 2021 من 10,4% إلى 5% بحلول عام 2021.

ويبين الجدول الموالي وضعية الميزانية العامة للفترة 2017-2022:

**الجدول رقم (1-6)**: وضعية الميزانية خلال الفترة 2017-2022

**الوحدة: مليار دج**

| المؤشر/ السنوات | مجموع النفقات | نفقات التسيير | نفقات التجهيز | مجموع الإيرادات | الإيرادات العادية | الجبائية البترولية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2017** | 6883 | 4591 | 2291 | 5798 | 3435 | 2200 |
| **2018** | 6800 | 4500 | 2300 | 6424 | 3438 | 2359 |
| **2019** | 6507 | 4954 | 2601 | 6507 | 3793 | 2714 |
| **2020** | 7804 | 4863 | 2940 | 6746 | 3929 | 2816 |
| **2021** | 8164 | 5011 | 3153 | 6266 | 3920 | 2346 |
| **2022** | 8277 | 5148 | 3129 | 6366 | 3956 | 2410 |

**المصدر**: قانون المالية لسنوات ما بين 2017-2020

[1] وزارة المالية، 2017-2020، أنظر الموقع الإلكتروني: https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/.

**توقعات قانون المالية 2020:**

إن التجليات الكبرى لانخفاض أسعار المحروقات سنة 2014 بدأت في الظهور أساسا سنة 2016، وتبعا لذلك اتبعت الجزائر سياسة مالية حذرة وصارمة خاصة في جانب السياسة المالية (الإيرادات والنفقات)، كان هدفها الرئيسي محاولة تعبئة الموارد وتقليص مستويات العجز.

**المطلب الثاني: دور السياسة الاقتصادية النقدية في الاقتصاد الجزائري**

**I-معاني السياسة النقدية (مضمارها):**

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل.

ويرجع ظهور السياسة النقدية بوضعه مفهوما محددا إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما انحصر دورها في المحافظة على عرض النقد عند درجة تكفل استقرار الأسعار داخل الاقتصاد الوطني، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى أزمة الكساد العالمي 1929-1933 وظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية من أجل معرفة الركود الاقتصادي وتحقيق نمو المطلوب.

إن مفهوم السياسة النقدية قد طرأ عليه العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعا لتطور النظريات النقدية، وللسياسة النقدية معنيان:

**المعنى الضيق للسياسة النقدية:**

عرفت السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة، أوهي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد

تحقيق هدف اقتصادي يعين كالاستخدام الكامل تبعا للاقتصادي كنت Kent، في حين عرفها شو Shaw بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه.

**السياسة النقدية بمعناها الواسع:**

وتعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي، وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.

## II–أهداف السياسة النقدية:

الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطية ومن خلال هذه الأخيرة نتطرق إلى الأهداف النهائية، بالرغم من اختلاف أهمية السياسة النقدية من مدرسة اقتصادية لأخرى والمتمثلة في:

**II–1 الأهداف الأولية:** تتكون هذه الأهداف من مجموعتين من المتغيرات ويمكن توضيحها كما يلي:

### 1–مجمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي، وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك[1].

[1] صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 124.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المفترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المفترضة (كمية القروض المخصومة).

**2-ظروف سوق النقد:** هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية[1].

## II-2 الأهداف الوسيطية للسياسة النقدية:

تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطية لعدم قدرة هذه السلطات بالتأثير المباشر، ويشترط في هذه الأهداف الوسيطية ما يلي:

**1-المجمعات النقدية:** وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية[2].

### 2-معدل الفائدة كهدف وسيط:

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة ومن أبرزها:

-المعدلات الرئيسية.

-معدلات السوق النقدية.

-معدلات سوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل.

[1] أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 134.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 64.

-معدلات التوظيف في الأجل القصير[1].

-المعدلات المدينة.

### 3-سعر الصرف:

يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج[2].

## III-الأهداف النهائية:

تبدأ استراتيجية السياسة النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطية وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

**1-تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:** يتم اللجوء للسياسة النقدية الحل إشكالية عدم استقرار الأسعار، ويرى (فريد مان) أن هناك صعوبة في ضبط الأسعار بمعزل عن ضبط معدل زيادة كمية النقود، واستشهد التجارب ألمانيا وإيطاليا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

**2-العمالة الكاملة:** على الرغم من صعوبة وجود تعريف محدد ودقيق للعمالة الكاملة بسبب عدم وجود إحصائيات دقيقة وشاملة لكل العاطلين، إلا أن مفهوم العمالة الكاملة أطلق على توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه[3].

---

[1] صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص 126.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 75-76.

[3] لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية ؛ دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 2010، ص 67.

**3-رفع معدل النمو الاقتصادي:**

يعتبر تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل، حيث يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف قصيرة الأجل والتوفيق بين هذين الهدفين يعتبر أمرا صعبا وخصوصا في البلدان النامية التي تعاني الكثير من العقبات بالذات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتجارية وموازين المدفوعات[1].

**4-توازن ميزان المدفوعات:** تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد عن زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية.

**III-أدوات السياسة النقدية في الجزائر:**

تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"، فالهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، وقد سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ سنة 1994 بتهيئة عدة أدوات نقدية[2]، نوجز أهمها فيما يلي:

**1-معدل إعادة الخصم:**

يجب أن نشير إلى أن زيادة معدل إعادة الخصم يكون من أجل التأثير على المقدرة الافتراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها والتي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو

[1] محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص 54.

[2] Extrait du decret legislatif No 93/07 relatif, aux objectifs généraux de la période 1993-1997 et portant plan National, Alger, 1993.

الودائع أو خصم الأوراق التجارية، وللتخفيف من حدة التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7,5% سنة 1989 إلى 10,5% سنة 1990 واستمر الارتفاع إلى أن بلغ 15% في نهاية سنة 1995، وذلك بسبب تسجيل معدلات تضخم مرتفعة، ثم بدا ذلك المعدل في الانخفاض إلى أن وصل سنة 2000 إلى 6%.

**2-الاحتياطي الإجباري:**

تم إعادة إدراجها حسب القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/03/12.

حدد معدل الاحتياطي الإجباري في التعليمة الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 94-73 بتاريخ 28 ديسمبر 1994 بنسبة 2,5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمة، وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمة رقم 01-2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية، وبعد تطبيق هذه التعليمة بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمة أخرى تحت رقم 06-2001 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4,25% انطلاقا من 25 ديسمبر 2001 وهذا يدل على رغبة البنك المركزي بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش.

**3-عمليات السوق المفتوحة:**

حسب المادة 72 من القانون 90-10 تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض على أن لا تتجاوز سقف 20% من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة.

## III–طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية:

إن هناك تكاملا هاما وقويا ما بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة، كما أنها لا تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيراتهما من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة يترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معا.

فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية، إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من لدن تلك البنوك للأفراد والمشروعات، الأمر الذي يولد تأثيرا في الحجم الكلي للإنفاق عن السلع والخدمات، وبالتالي في حجم الاستثمار، ومن ثم حجم الطلب الكلي، إذ جاء تأثير السياسة النقدية بشكل غير مباشر وانتقل عبر قناة سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة في التشغيل والإنتاج والدخل من خلال الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية[1].

[1] كتاب السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الدكتور عباس كاظم الدعمي، الطبعة الأولى، 2010-1431هـ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

# الـفصل الثاني

## واقع التنمية البشرية في الجزائر ومكوناتها

**تمهيد:**

اكتسب مفهوم التنمية البشرية ذيوعا بحلول عام 1990 عندما تبناه برماج الأمم المتحدة للإنماء، وفي محاولة اخضاع تجربة دول شرق آسيا للتشخيص التنموي بمخبر تاريخ الفكر الإقتصادي. نجد أن تفسيرها يندرج تحت مفهوم التنمية البشرية، ويقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر وبالتالي تقوم التنمية البشرية على محوريين أساسيين هما:

- بناء القدرات البشرية التي تمكن من التوصل إلى مستوى راق في الرفاه الإنساني.
- اكتساب المعرفة والحرية.

ولتحقيق هذه الأهداف نشرت الأمم المتحدة سنة 1990 في تقريرها السنوي حول التنمية في العالم مفهوم جديد تمثل في مؤشر التنمية البشرية، يهدف إلى قياس التقدم البشري و نوعية الحياة على المستوى العالمي، وبعد عدة سنوات انتشر هذا المؤشر و تبنته مختلف الدول في قياسها للتقدم التنموي المحلي، وقد شهد مفهوم التنمية البشرية تطورا تدريجيا.

و يمكن ملاحظة ذلك من خلال تقارير التنمية البشرية بداية من سنة 1990 و حتى سنة 2001 و في الوقت الذي تتسابق فيه العديد من دول العالم لرفع مستويات التنمية البشرية لديها يتضح أن أغلب الدول العربية بما فيها الجزائر، مازال أداؤها ضعيفا في محاور التنمية البشرية الأساسية إذ أظهرت التقارير أن الدول العربية مازالت في مواقع مهمشة على الصيد العالمي.

و من هذا المنطلق سنتناول في هذا الفصل الإطار العام للتنمية البشرية ففي المبحث الأول مفاهيم التنمية البشرية و قياسها و في المبحث الثاني نتناول فيه تحليل مكونات دليل التنمية البشرية في الجزائر.

## المبحث الأول: مفهوم التنمية البشرية وقياسها

### المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية

جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها: "عملية توسيع خيارات الناس"[1]، وفي واقع الحال أن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت ويمكن حصرها في ثلاثة عناصر:

- أن يحيا الإنسان حياة مديدة صحيحة.
- أن يكتسب المعرفة.
- أن يحصل على الدخل والموارد اللازمة لتحقيق حياة كريمة.

والتنمية البشرية كما تشير إليها تقارير التنمية البشرية المستدامة على أنها: "الإنصاف، الحكامة، الاستدامة والتمكين".

وأشار التقرير نفسه أنه إذا لم تتحقق هذه الخيارات الأساسية الثلاث، فهناك خيارات أخرى تصبح غير متاحة وصعبة المنال، ومن بين هذه الخيارات: الحريات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وكذا التمتع باحترام الذات، والتمكين الإحساس بالانتماء إلى المجتمع وفرص الإبداع والإنتاج وضمان حقوق الإنسان وغيرها[2].

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن للتنمية البشرية جانبان:

**الأول**: تشكيل بناء القدرات البشرية عن طريق تحسين المستويات الصحية والمعرفة والمهارات.

**الثاني**: انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة لزيادة الإنتاج والتمتع بأوقات الفراغ، والمشاركة في الأمور السياسية والمجتمعية والثقافية.

---

1 –Human development, Report 1990, New-York, UNDP, p10.

2 –Ibd, p10.

وعرفها مكتب العمل العربي: "أن مفهوم التنمية أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصائرهم وقدراتهم"[1].

وتعرف التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 1993 على أنها تأهيل البشر بدلا من تهميشهم وذلك من خلال:

- **الإنصاف:** والمقصود به هو تكافؤ الفرص على الوسائل والمدخلات من خلال:
  - تعديل توزيع ملكية الأصول الإنتاجية وذلك من خلال العدالة في توزيع المباني، المعدات، الأدوات.
  - إلغاء العقبات الاجتماعية والقانونية التي تحد من وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار.
- **الحاكمية الرشيدة:** فهي تبدأ من الإدارة الرشيدة المعتمدة على الإصلاح والتحديث وتحسين أداء الخدمات العامة.

في حين نجد أن التنمية البشرية المستدامة تؤكد من خلال تقاريرها على ضرورة عدم اقتصار الاستدامة على البعد البيئي، بل يجب أن تتعدى ذلك إلى عدم توريث الأجيال القادمة ديون اقتصادية وعقلنة استثمار الموارد الطبيعية....إلخ.

وكذلك تمكين الناس من ممارسة الخيارات المتمثلة في قيامهم بدورهم من خلال: التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم بوجود ديمقراطية سياسية.

- **وجود حرية اقتصادية:** حتى يتمكن الناي من التحرر من العوائق القانونية التي تعرقل نشاطهم الاقتصادي[2].

[1]– مكتب العمل العربي، الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي، العدد 68، 1997، ص: 119.

[2]– عبد الجبار لعبيدي، خرافة التنمية البشرية المستدامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص ص: 196، 198.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التنمية البشرية أنها عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الصحية، البيئية والتعليمية، بهدف الرفع من قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع الحاليين، والأجيال القادمة بالعدل والإنصاف دون إلحاق الضرر بهم، وفي الأخير يمكن القول أن التنمية البشرية تطرح استراتيجية تبدأ وتنتهي بالناس، على أساس أربع مبادئ: الإنتاجية، العدالة، الاستمرارية والمشاركة.

**المطلب الثاني: التنمية البشرية و تطورها التاريخي**

عرف مفهوم التنمية البشرية عدة تطورات على مر الأزمنة.

**1- التنمية البشرية في فترة الخمسينيات:** شهدت البدايات الأولى لصياغة الأفكار والنظريات الاقتصادية تركيزا كبيرا على أهمية رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، بدلا من الاهتمام بالإنسان وتوسيع الفرص أمام الناس، وكان هناك خلط كبير بين التنمية ومفاهيم أخرى، فلقد اعتبرت مفاهيم التنمية والتنمية الاقتصادية والنمو بشكل عام متشابهة، واستخدمت دون تمييز.

والمقاربات التي تناولت مفهوم التنمية في البداية كانت تعتبر الإنسان وسيلة لتطوير الاقتصاد، وهذا التوجه يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة كافية لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع[1].

**2- التنمية البشرية في فترة الستينيات:** انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة في ستينيات القرن العشرين لتعرف التنمية السياسية على أنها عملية تغيير اجتماعي غايته الوصول إلى نظم تعددية على شاكلة الدول الأوروبية، ثم تطور المفهوم ليشتمل على التنمية الثقافية والاجتماعية، إلا أن إغفال المقاربة الاقتصادية في حياة البشر جعل نتائجها متدنية، وهو ما دفع بالضرورة إلى إعادة النظر في المقاربات التنموية[2].

[1]- رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد، جماعة بغداد، 1989، ص: 111.

[2]- عبد المجيد شفيق، التناول الديداكتيكي لمفهوم التنمية في الكتب المدرسية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 3، العدد 9، أيلول 2014، ص:05.

**3- التنمية البشرية في فترة السبعينيات:** في هذه الفترة نشأت العديد من الأفكار التنموية منها مصطلح نهج الحاجات الأساسية سنة 1976، والتي قسمت إلى:

- الحاجات الأساسية المادية الفردية، كالملبس، الغذاء.
- الحاجات الأساسية المادية العمومية كالخدمات الصحية التعليمية.
- الحاجات الأساسية المادية المعنوية كالحريات، المشاركة السياسية[1].

**4-التنمية البشرية في فترة الثمانينيات:** في هذه الفترة ظهر مفهوم التنمية المستدامة بإدماج البعد البيئي في التنمية، حيث وضعت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية 1987 تعريفا لمفهوم التنمية المستدامة بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحق الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[2].

وجدير بالذكر أن سنوات الثمانينات قد كانت سنوات الأزمات الاقتصادية، حيث كان الاهتمام بالإصلاح الاقتصادي على حساب تطور العنصر البشري، ونظرا لهذا القصور في وضع البشر في أولويات التنمية، جاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي تبنى ولادة مفهوم التنمية البشرية وذلك في أول تقرير لها سنة 1990.

**5-التنمية البشرية في فترة التسعينيات:** صدر أول تقرير للتنمية البشرية في عام 1990، ومنذ ذلك الحين، صدرت التقارير الوطنية في 140 بلدا، تعدها فرق محلية بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتطرق هذه التقارير إلى قضايا إنمائية أساسية وهي على النحو التالي:

**-تقرير التنمية البشرية 1990:** جاء بمفهوم التنمية البشرية وقياسها إذ رأى أنها: "توسيع الخيارات أمام الناس"[3].

[1]- عبد الحميد محمد العباسي، محاضرة في التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات، معهد الدراسات والبحوث الاجتماعية، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، جامعة القاهرة.

[2]- عبد المجيد شفيق، التناول الديداكتيكي لمفهوم التنمية في الكتب المدرسية، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

[3]- تقرير التنمية البشرية لعام 1990، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص: 10.

**–تقرير التنمية البشرية 1991**: قام بإدخال المزيد من التطورات على مفهوم التنمية البشرية، ولقد توصل التقرير إلى أنه يمكن توفير أموال من خلال الابتعاد عن الإنفاق التبديدي على النواحي العسكرية والتوجه نحو الأولويات مثل: التعليم، الصحة وهذا ما يسمى بتمويل التنمية البشرية[1].

– **تقرير التنمية البشرية 1992**: جاء بالأبعاد العالمية للتنمية البشرية ومنها البعد البيئي، التعليمي، الصحي... إلخ[2].

– **برنامج التنمية البشرية 1993**: جاء بمفهوم مشاركة الناس، إذ عرف التنمية البشرية على أنها: "تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس" بمعنى الاستثمار في قدرات البشر[3].

– **تقرير التنمية البشرية لعام 1994**: جاء بأبعاد جديدة للأمن البشري من خلال أبعادها الواسعة، وتوصل التقرير إلى أن الأمن البشري له جانبان:

– **الجانب الأول**: يعني السلامة من الأوبئة والفقر والاضطهاد والثاني يعني الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في حياة الناس[4].

– **تقرير التنمية البشرية 1995**: **جاء** بمفهوم المساواة بين الجنسين، الرجل والمرأة على حد السواء[5].

– تقرير التنمية البشرية 1996: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

– تقرير التنمية البشرية 1997: التنمية البشرية والقضاء على الفقر.

– تقرير التنمية البشرية 1998: التنمية البشرية والاستهلاك.

– تقرير التنمية البشرية 1999: العولمة بوجه إنساني.

– تقرير التنمية البشرية 2000: حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

– تقرير التنمية البشرية 2001: توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية.

– تقرير التنمية البشرية 2002: تعميق الديمقراطية في عالم متفتت.

---

[1]– تقرير التنمية البشرية لعام 1991، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1991، ص: 24.

[2]– تقرير التنمية البشرية لعام 1992، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1992، ص: 26.

[3]– تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993، ص: 03.

[4]– تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995، ص: 73.

[5]– تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1996، ص: 66.

- تقرير التنمية البشرية 2003: وتمحور حول أهداف الألفية الجديدة.
- تقرير التنمية البشرية 2004: الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع.
- تقرير التنمية البشرية 2005: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو.
- تقرير التنمية البشرية 2006: ما هو أبعد من الندرة: الفقر وأزمة المياه[1].
- تقرير التنمية البشرية 2008: تغير المناخ والتنمية البشرية[2].
- تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز وقابلية التنقل البشري والتنمية.
- تقرير التنمية البشرية 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية.
- تقرير التنمية البشرية 2011: الاستدامة والإنصاف.
- تقرير التنمية البشرية 2012: نهضة الجنوب.
- تقرير التنمية البشرية 2013: نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع[3].
- تقرير التنمية البشرية 2014: تناول التقرير المضي في التقدم ،بناء المتعة لدرء المخاطر.
- تقرير التنمية البشرية 2015: ذهب إلى أن جعل العمل في مقام الثروة من حياة الإنسان.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن كل التقارير السابقة الذكر ركزت على رفاهية الإنسان وحياته، حيث أن رفاهية الإنسان تعني أن يعيش المرء وهو ينعم بحريات كبيرة.

[1]- تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013، ص: 04.

[2]- تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008/2007، ص: 21.

[3]- تقرير التنمية البشرية، 2013، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

## المبحث الثاني: تحليل مكونات دليل التنمية البشرية في الجزائر

إن أهم المقاييس التي اعتمدت عليها التنمية البشرية من قبل المؤسسات الدولية والبلدان، هي منظومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس التنمية البشرية، والتي تمثلت في التقارير السنوية التي يصدرها البرنامج، إذ يتم فيها تقييم واقع حال البشرية وترتيب دول العالم الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة حسب مستوى التنمية البشرية التي وصلت إليها،

إذ عرض تقرير التنمية البشرية لعام 1990 مقياس مركب للتنمية البشرية أطلق عليه اسم "دليل التنمية البشرية" ورمز له بالرمز (HDI) ومن أهم مميزات هذا المقياس احتوائه على أربعة أدلة وهي: (دليل التنمية البشرية، دليل التنمية البشرية المعدل بمعامل عدم المساواة، دليل الفوارق بين الجنسين، دليل الفقر البشري)[1].

### المطلب الأول: مكونات دليل التنمية البشرية

**1- دليل التنمية البشرية:** تم تركيب هذا الدليل في تقرير التنمية البشرية 1990، وهو مقارن لمتوسط العمر المتوقع، ومحو الأمية والتعليم، ومستويات المعيشة. يستخدم هذا المؤشر لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة، وضع هذا المقياس ثلاث مؤشرات[2]:

أ. **طول الأجل:** الذي يمثله متوسط أمد الحياة منذ الولادة (يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة).

ب. **مستوى المعرفة:** ويقاس بنسبة الأمية عند البالغين ونسبة ولوج التعليم المدرسي من الابتدائي إلى التعليم العالي.

ج. **مستوى الناتج الداخلي الإجمالي للفرد:** أي الدخل السنوي للفرد.

يبدأ تكوين الدليل ببناء الأبعاد الثلاثة من خلال مؤشراتهم، إذ حددت قيمتان: دنيا وقصوى ثابتتان لكل مؤشر من هذه المؤشرات وهي كالآتي[3]:

---

[1]- عبد المجيد العباسي، التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات وبناء أدلتها، مرجع سبق ذكره، ص: 47.

[2]- تقرير التنمية البشرية، 2013، مصدر سبق ذكره، ص: 167.

[3]- محمد مراد، التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)، ندوة بتاريخ 2011/06/11.

- **العمر المتوقع عند الولادة:** 25 عاما و85 عاما.

- **التحصيل العلمي:** مقاسا بمتوسط النسبة المئوية للبالغين (15 سنة فما فوق) محصورا ما بين (0% و100%).

- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار الأمريكي) بحسب تعادل القوة الشرائية بين 100 دولار في الأدنى و40000 دولار في الأقصى.

وعلى هذا الأساس إن حساب دليل التنمية البشرية، حساب المؤشرات الفرعية كل على حدا يكون كالتالي:

- **مؤشر توقع الحياة عند الولادة (L.E.I)**: ويحسب بالعلاقة[1]:

$$L.E.I = \frac{\text{Country } e_0 - \text{Min World } e_0}{\text{Max World } e_0 - \text{Min World } e_0}$$

حيث: $e_0$ يشير إلى متوسط العمر المتوقع عند الولادة بالسنوات.

Country $e_0$ يشير إلى متوسط العمر المتوقع في البلد المعني بحساب (L.E.I).

Max World $e_0$ أكبر متوسط عمر متوقع في العالم يساوي 85 عاما.

Min World $e_0$ أصغر متوسط عمر متوقع في العالم يساوي 25 عاما.

- **مؤشر التعليم:** وهو مؤشر مركب من مؤشر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ومؤشر نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا، الذي تحققه كل دولة، إذ يتم في بادئ الأمر حساب دليل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ودليل نسب الالتحاق الإجمالية، يتم بعدها جمع قيمتي هذين الدليلين بغرض إعداد التعلم وإعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (محو الأمية) والثلث المتبقي لنسب الالتحاق الإجمالية.

[1]- فريد خليل الجاعوني، دراسة إحصائية لديناميكية التنمية البشرية (HDI) على مستوى بلدان العالم والبلدان العربية خلال فترة (1975-2004)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص: 05.

دليل محو الأمية = القيمة الفعلية – القيمة الدنيا / القيمة القصوى – القيمة الدنيا

دليل نسب الالتحاق الإجمالية = القيمة الفعلية – القيمة الدنيا / القيمة القصوى – القيمة الدنيا

دليل التعلم = 1/3 (دليل نسب الالتحاق الإجمالية) + 2/3 (دليل محو الأمية)[1].

ج. مؤشر الدخل: أو ما يسمى بدليل مستوى المعيشة أي دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار، ويحسب بالعلاقة:

$W(y) = \text{Log}(y_{Max}) - \text{Log}(y_{Min}) \ / \ \text{Log}(y) - \text{Log}(y_{Min})$ معادلة (1).....

$W(y)$ تعبر عن مؤشر الدخل المستخدم في الدليل، y هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

$y_{Min}$ هي متوسط نصيب الفرد الدنيا، $y_{Max}$ هي متوسط نصيب الفرد القصوى[2].

ومن خلال ما سبق فإن دليل التنمية البشرية هو دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاث أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، المعرفة والمستوى المعيشي[3]. وعلى هذا الأساس: دليل التنمية البشرية = دليل العمر المتوقع + دليل التعليم + دليل الدخل / 3

وبعد حساب دليل التنمية البشرية يتم تحديد ثلاث مستويات من التنمية البشرية[4]:

- تنمية بشرية ضعيفة إذا كان مستوى المؤشر أقل من 0.500.
- تنمية بشرية متوسطة إذا كان مستوى المؤشر ما بين 05.00 و0.799.
- تنمية بشرية عالية إذا كان مستوى المؤشر أكثر من 08.00 و0.999.

[1]– تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008/2007، ص: 344.

[2]– تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999، ص: 123.

[3]– تقرير التنمية البشرية، 2013، مصدر سبق ذكره، ص: 167.

[4]– رمضان بن إبراهيم، الفقر والتنمية البشرية وسير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي، ص: 06.

دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (GDI): يتكون مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس من نفس المتغيرات التي يتكون منها مؤشر التنمية البشرية مضافا إليها مستوى الفوارق بين الرجال والنساء بالنسبة لقيم كل واحد من هذه المتغيرات، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

معادلة (2) $I = A_I - Min\ A_I \ / \ Max\ A_I - Min\ A_I$

$A_I$ قيمة المؤشر الفعلية. $Max\ A_I$ أعلى قيمة فعلية. $Min\ A_I$ أدنى قيمة فعلية[1].

ولكن الصعوبة في تطبيق هذه العلاقة تكمن في محاولة تقييم متوسط دخل الإناث، إذ يستحيل العثور على بيانات مباشرة عن الدخل المتوسط بالنسبة إلى المرأة[2]، ولحل هذا المشكل تم الاعتماد على متوسط الأجور للإناث والذكور في الاقتصاد المعنى وذلك باستخدام المعادلة التالية[3]:

معادلة رقم (3): $S = \varphi v / (\varphi v + Bw)$

v تعبر عن متوسط أجر الإناث. w تعبر عن أجر الذكور. $\varphi$ و B هي حصة الإناث والذكور من عدد السكان الناشطين اقتصاديا. S هي حصة الإناث من الدخل.

ويلاحظ تقرير التنمية البشرية لعام 2000، أنه إذا افترضنا أن الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) لبلد Y، مقسم أيضا بين النساء والرجال وفقا للمعادلة رقم (3)، فإن الناتج الإجمالي الذي يكون من نصيب النساء يبلغ Sy ومتوسط دخل الأنثى، Y سيبلغ:

معادلة رقم (4): $Y = F / Sy$

حيث F هي عدد الإناث بين السكان. Y متوسط دخل الأنثى. أما متوسط دخل الذكور X فهو التالي: معادلة رقم (5) $X = y \ . \ (1 - S) / M$

[1]- تقرير التنمية البشرية المستديمة، 2002، برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة واليونسكو، ص: 64.

[2]- محمد عابد الجابري، وآخرون، ندوة حول التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، فيفري، 1995، ص:126.

[3]- المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية بعنوان: ندوة حول مؤشر المساواة بين الجنسين، ص ص: 03، 06.

M هي عدد الذكور بين السكان.

**دليل التمكين الجنسي**: استخدم هذا المقياس متغيرات تهدف إلى قياس التمكين المبني للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية، حيث تم اختيار ثلاث متغيرات يعبر الأول عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية، أما المتغير الثاني يعبر عنه بالنسبة المئوية لحصة كل من الرجل والمرأة من المقاعد النيابية، والمتغير الثالث تم اختياره للتعبير عن السيطرة على الموارد الاقتصادية والخطوة الأخيرة يقسم مجموع المتغيرات الثلاث على ثلاثة فنحصل على مقياس التمكين[1].

ويتم حساب دليل التنمية الجنسي على النحو التالي: حساب دليل العمر المتوقع بالتساوي:

**الجدول رقم (2–1)**: العمر المتوقع للإناث والذكور

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| العمر المتوقع: $\varphi$ | العمر المتوقع: $\varphi_1$ |
| القيمة الدنيا: $Z$ | القيمة الدنيا: $Z_1$ |
| القيمة القصوى: $T$ | القيمة القصوى: $T_1$ |
| دليل العمر المتوقع: | دليل العمر المتوقع: |
| $B = \varphi/Z - T(82.5)$ | $B_1 = Z_1(22.5)\ \varphi_1/Z_1 - T_1(82.5)$ |
| $Z(22.5)$ - | - |

ويتم بعد ذلك جمع الإناث والذكور لإعداد دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي عن طريق المعادلة التالية مع العلم أن: دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي = $[M = {}^{-1}(B^{-1}).T+(B_1)^{-1}.T_1]$

[1]- إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية ولنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص ص: 27، 28.

**الجدول رقم (2–2)**: العمر المتوقع للإناث والذكور

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| النسبة من السكان: T | النسبة من السكان: $T_1$ |
| دليل العمر المتوقع هو: B | دليل العمر المتوقع هو: $B_1$ |

**الجدول رقم (2–3)**: حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| معدل محو الأمية: D% | معدل محو الأمية: $D_1$% |
| دليل محو الأمية للبالغين: S | دليل محو الأمية للبالغين: $S_1$ |
| نسبة الالتحاق الإجمالية: P% | نسبة الالتحاق الإجمالية: $P_1$% |
| دليل نسب الالتحاق الإجمالية: L | دليل نسب الالتحاق الإجمالية: $L_1$ |

يتم حساب دليل التعلم:

دليل التعلم للإناث = $N_1 = (L_1)\ 3/1 + (S_1)\ 3/2$

دليل التعلم للرجال = $N = (L)\ 3/1 + (S)\ 3/2$

**الجدول رقم (2–4)**: دليل تعلم الإناث والذكور

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| النسبة من السكان: | النسبة من |
| T | السكان: $T_1$ |
| دليل التعلم: N | دليل التعلم: $N_1$ |

دليل التعلم الموزع بالتساوي = $[H = {}^{-1}(N^{-1}).T+(N_1)^{-1}.T_1]$

حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي:

دليل الدخل = لوغاريتم [القيمة الفعلية] – لوغاريتم [القيمة الدنيا (100)] / لوغاريتم [القيمة القصوى (40.000)] – لوغاريتم [القيمة الدنيا (100)]

**الجدول رقم (2–5)**: دليل الدخل للذكور والإناث

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| الدخل المقدر المكتسب: K | الدخل المقدر المكتسب: $K_1$ |

لوغاريتم (K) – لوغاريتم (100)

دليل الدخل للذكور: ---------- = A

لوغاريتم (40.000) – لوغاريتم (100)

لوغاريتم ($K_1$) – لوغاريتم (100)

دليل الدخل للإناث: ---------- = $A_1$

لوغاريتم (40.000) – لوغاريتم (100)

**الجدول رقم (2–6)**: دليل دخل الإناث والذكور

| الذكور | الإناث |
|---|---|
| النسبة من السكان: T | النسبة من السكان: $T_1$ |
| دليل التعلم: A | دليل التعلم: $A_1$ |

دليل الدخل الموزع بالتساوي = $[U = {}^{-1}(A^{-1}).T+(A_1)^{-1}.T_1]$

ومن خلال ما سبق[1]: دليل التنمية الجنسية = 3/1 (M) + 3/1 (A) + 3/1 (U)

**-دليل الفقر البشري:** في تقرير عام 1997 للتنمية البشرية، أدخل مؤشر الفقر الذي يشار إليه (PHi-1) للبلدان النامية، يتألف من ثلاث أبعاد (B) حياة طويلة وصحيحة، (N) المعرفة و(K) مستوى لائق للمعيشة.

وقد تم قياس الحرمان في بعد (B) عن طريق النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين، وتم تقييم الحرمان في بعد (N) عن طريق نسبة البالغين الأميين، بينما يمثل الحرمان من مستوى المعيشة (K) متوسط الحرمان في ثلاث مؤشرات: نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه آمنة ($_1$K)، ونسبة السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية ($_2$K)، والنسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن تحت سن 05 سنوات[2].

ويحصي مستوى المعيشة (م) بأخذ متوسط المتغيرات الثلاثة:

$$K=(K_1+K_2+K_3)^1/3$$

وعلى هذا الأساس فإن معادلة دليل الفقر البشري للدول النامية (PHi-1) تكون على النحو التالي:

$$PHi-1 = [(^3K+^3N+^3B)\ 1/3]^{1/3}$$

أما دليل الفقر البشري للبلدان المتقدمة [PHi-1] فقد صمم هذا الدليل خصيصا من أجل البلدان المتقدمة وذلك نظرا لتباين الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، بينها وبين الدول النامية، إذ يضم هذا الدليل نفس أبعاد [دليل الفقر البشري -1] إلا أنه يضيف بعدا آخر وهو الاستبعاد الاجتماعي[3].

[1]- تقرير التنمية البشرية، حساب أدلة التنمية البشرية، 2008/2007، مرجع سبق ذكره، ص ص: 346، 347.

[2]- مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية، مركز أنقرة، تقرير حول تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الفقر 2015، ص: 13.

[3]- إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

وبناء على ذلك يبرز الدليل أوجه الحرمان في أربعة أبعاد[1]:

- حياة مديدة وصحية، ويقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش إلى الستين سنة.
- اكتساب المعرفة، يقاس بمعدل الأمية لدى البالغين (16 و65 عاما).
- مستوى المعيشي لائق، يقاس بالنسبة المئوية للذين يعيشون تحت خط الفقر.
- الاستبعاد الاجتماعي ويقاس بمعدل البطالة طويلة الأجل (12 شهرا فأكثر) ويرمز له $P_4$

$$PHi-1 = [(^3P_1+^3P_2+^3P_3+^3P_4)\ 1/4]^{1/3}$$

ومن خلال ما سبق نستنتج أنه يمكن التفرقة بين دليل التنمية البشرية ودليل الفقر البشري في أن الأول يقيس التقدم العام لأي بلد في مجال التنمية البشرية، في حين الثاني يحدد مدى الحرمان بهذا الوجه من أوجه التنمية البشرية.

**المطلب الثاني: تشخيص وضعية التنمية البشرية في الجزائر**

جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها "توسيع خيارات الناس"[2].

وجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 إلى أن التنمية البشرية المستدامة "هي نموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد، ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل"[3].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن هذه الخيارات هي عديدة ومتعددة، إلا أن الواقع يقول أن الخيارات هي تعبير عن مفهوم أرقى، يعبر عن حق البشر الجوهري في هذه الخيارات ألا وهو الأحقيات،

[1]- تقرير التنمية البشرية لعام 1997، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص: 19.

[2]- تقرير التنمية البشرية، 1990، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

[3]- تقرير التنمية البشرية، 1994، مرجع سبق ذكره.

ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت، إلا أن الخيارات الأساسية ثلاث وهي:

- أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحيحة كمقياس عام للصحة في مجملها.
- أن يكتسب المعرفة كمقياس للتعليم.
- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق، كمقياس للدخل أو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحث إلى هذه الأبعاد الثلاث.

**أولا: الواقع الصحي**

لدراسة واقع الصحة في الجزائر علينا أن نعرج على عدد السكان، التركيبة السكانية، الولادات والخصوبة (ديمغرافيا الجزائر)، حتى يتسنى لنا قياس واقع الصحة من خلال مجموعة من المؤشرات.

**أولا: عدد السكان في الجزائر**

**الجدول رقم (2-7)**: تطور عدد السكان في الجزائر (بالمليون نسمة)

| السنوات | نساء | رجال | المجموع |
|---|---|---|---|
| 2000 | 14.9 | 15.2 | 30.1 |
| 2001 | 15.2 | 15.6 | 30.8 |
| 2002 | 15.5 | 15.8 | 31.3 |
| 2003 | 15.7 | 16.1 | 31.8 |
| 2004 | 16.0 | 16.3 | 32.3 |
| 2005 | 16.3 | 16.6 | 32.9 |
| 2006 | 16.5 | 16.9 | 33.4 |
| 2007 | 16.8 | 17.3 | 34.1 |
| 2008 | 17.1 | 17.5 | 34.6 |
| 2009 | 17.4 | 17.9 | 35.3 |
| 2010 | 17.8 | 18.2 | 36.0 |
| 2011 | 18.1 | 18.6 | 36.7 |
| 2012 | 18.5 | 18.9 | 37.4 |
| 2013 | 18.9 | 19.4 | 38.3 |
| 2014 | 19.3 | 19.8 | 39.1 |
| 2015 | 19.5 | 20.0 | 39.5 |
| 2016 | 20.1 | 20.7 | 40.8 |

**Source**: Ministère de la santé et de la population et de la réforme hospitalière، situation démographique et sanitaire 2000-2016، p3.

**ثانيا: ديمغرافيا الجزائر**

**الجدول رقم (2–8)**: دراسة ديمغرافيا الجزائر للفترة (2014/2013) و(2015/2014)، (2016/2015)

| السنوات / البيان | 2014/2013 | 2015/2014 | 2016/2015 |
|---|---|---|---|
| التركيبة السكانية لفئة السكان التي تقل أعمارهم عن 5 سنوات | 11.2% إلى 11.4% | 11.4% إلى 11.6% | 11.7% |
| عن 15 سنة | 27.9% إلى 28.1% | 28.1% إلى 28.4% | 28.8% |
| 15-59 سنة | 64% إلى 63.6% | 63.1% | 62.5% |
| أكثر من 60 سنة | 8.3% | 8.5% | 8.7% |
| الولادات والخصوبة: عدد الولادات الحية | 963.000 ولادة حية | 1.014.000 ولادة حية | 1.040.000 ولادة حية |
| عدد الولادات حسب الجنس: نسبة ذكور بلغت | 105 ذكر لكل 100 أنثى | 104 ذكر لكل 100 أنثى | 104 ذكر لكل 100 أنثى |
| المعدل الخام للخصوبة | 2.93 طفل لكل امرأة | 3.03 طفل لكل امرأة | 3.1 طفل لكل امرأة |
| متوسط العمر عند الإنجاب | سجل 0.1 نقطة | سجل 0.1 سنة | 0.1 سنة |

**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، التركيبة السكانية، ص 01. على الموقع الإلكتروني: *www.ons.dz/*

ومن الجدول رقم (2-14) نلاحظ أن عدد السكان ارتفع بأعداد كبيرة، إذ انتقل سنة 2015 من 39.5 مليون نسمة إلى 40.8 مليون نسمة لسنة 2016، وما يترجم هذه الزيادة التركيبة السكانية

في الجدول رقم (2-14)، إذ أن الفئة السكانية التي تقل أعمارهم عن 5 سنوات ارتفعت من 11.2% إلى 11.4% في عام (2014/2013)، لتنتقل إلى 11.7 لعام (2016/2015).

أما الفئة السكانية التي تقل أعمارهم عن 15 سنة ارتفعت هي الأخرى من 27.9% إلى 28.1% لعام (2014/2013) لتقفز 28.8% في سنة (2016/2015) وهي زيادة معتبرة مقارنة بـ11.2% وما يترجم هذه الزيادة السكانية هو عدد الولادات، إذ أن عدد الولادات تضاعف من 963.000 ولادة حية إلى 1.040.000 ولادة حية لسنوات (2014/2013) و(2016/2015) على التوالي بزيادة قدرها 77.000 ولادة حية، أما إذا تحدثنا عن الولادات حسب الجنس، فعددها عند الذكور مقابل 100 إناث فنسبة الذكور بلغت 104 ذكر لكل 100 أنثى في عام (2016/2015) منخفضة بـ1% عن (2014/2013)، وساعد كذلك على ارتفاع نسبة أو أعداد السكان المعدل الخام للخصوبة إذ انتقل من 2.93 طفل لكل امرأة إلى 3.03 طفل لكل امرأة أي بزيادة قدرها 0.1 طفل في عام (2015/2014) ونفس الزيادة في عام (2016/2015).

وسنقيس بالدراسة والتحليل واقع الصحة من خلال مجموعة من المؤشرات وأول وأهم مؤشر هو العمر المتوقع عند الولادة (احتمال البقاء عند الولادة) والذي يقاس بقيمة قصوى قدرها 85 عاما وأخرى دنيا قدرها 25 عاما.

**الشكل رقم (2-1)**: احتمال البقاء على قيد الحياة بالأعوام (السنوات)

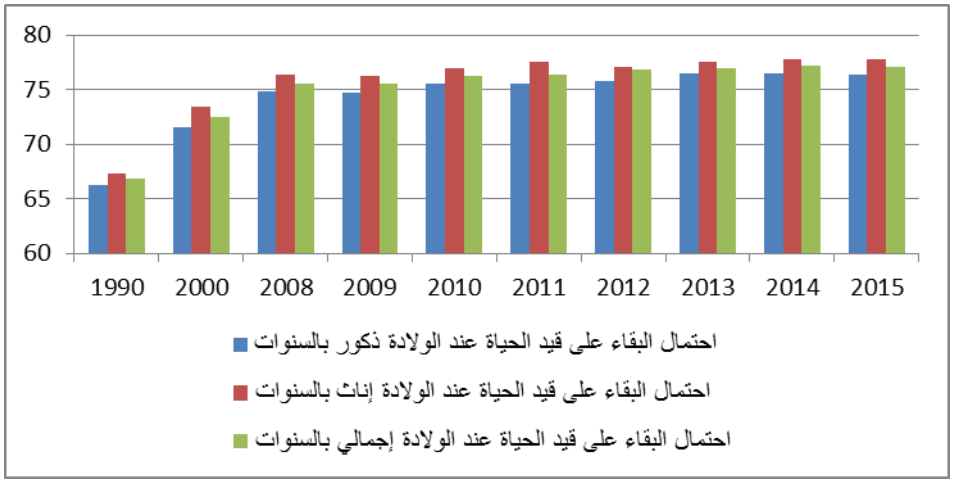


**المصدر**: من إعداد الطلب بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، ديمغرافيا الجزائر، 2014، ص:03.

ومن الشكل أعلاه نلاحظ أن احتمال البقاء على قيد الحياة عند الذكور ارتفع تدريجيا بداية من 2000 إلى 71.5 سنة مقارنة بعام 1990، إذ سجل 66.3 سنة، أما عند الإناث ارتفع هو الآخر إلى 73.4 سنة بعد ما كانت 67.3 سنة بزيادة قدرها 6 أعوام لنفس السنوات، أما احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة إجمالي (ذكور، إناث) بالسنوات سجل 66.9 سنة وهي قيمة مقبولة قريبة إلى حد ما إلى القيمة القصوى 85 عاما.

أما في عام 2010 ارتفع العمر المتوقع إجمالي (ذكور، إناث) إلى 76.3 سنة وهي قيمة قريبة جدا من القيمة القصوى 85 عاما، واحتمال البقاء على قيد الحياة إجمالي (ذكور، إناث) إلى 77.1 سنة، لعام 2015 وقدر هذا التراجع بـ 0.1 مقارنة بسنة 2014، عموما هي قيمة مقبولة جدا لأنها قاربت 85 عاما كقيمة قصوى، وهذا راجع لأن الجزائر رصدت مبالغ ضخمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية الثمانية التالية[1]:

- **خفض الفقر والجوع**: خفض نسبة السكان الذين يقل مدخولهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين 1990 و2015.
- تأمين التعليم الابتدائي للجميع (ذكور وإناث على حد سواء).
- تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء وإلغاء الفوارق.

- **خفض نسبة وفيات الأطفال**: خفض نسبة وفيات الأطفال ما دون الخمس سنوات بمقدار الثلثين بين 1990 و2015.

- **تحسين صحة الأم**: خفض وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار الثلاث أرباع.

- مكافحة الإيدز والملاريا وغيرهما.
- تأمين بيئة مستديمة.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

[1]– فاطمة بوسالم وزينة بوسالم، الأهداف التنموية للألفية في أفق 2015، نقطة النهاية لأهداف التنمية الصحية بالجزائر؟ الملتقى الوطني الأول حول الصحة والسلوك الصحي في المجتمع الجزائري، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة الطارف، ص ص: 5، 6.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن الجزائر حققت البند الرابع من الأهداف الثمانية الإنمائية ألا وهو خفض نسبة وفيات الأطفال، وكذا البند الخامس ألا وهو تحسين صحة الأم.

**ثالثا: واقع مؤشرات الصحة بالجزائر**

**1- وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات**

**الجدول رقم (2-9)**: نسبة الأطفال الذين يموتون أقل من خمس سنوات في الجزائر

| السنوات / البيان | 1990 | 2000 | 2002 | 2004 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات | %55.7 | %36.6 | %34.7 | %30.4 | %26.1 | %25.6 | %25.7 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير حول ديمغرافيا الجزائر، 2015، ص: 1.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الأطفال الذين يموتون أقل من خمس سنوات تراجعت بنسب كبيرة فعلى سبيل المثال تراجعت مستويات وفياتهم ما بين 2000 و2004 بـ6.2 نقطة، في حين تراجع المستوى إلى 0.4 نقطة ما بين 2013 و2015، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه عند أخذ هدف سنة 2015 بتخفيض نسبة الأطفال الذين يموتون دون خمس سنوات إلى الثلثين قد تحقق ما بين 2000 و2015.

**2- مؤشرات وفيات الرضع**

**الجدول رقم (2-10)**: معدل وفيات الرضع إجمالي (ذكور، إناث)

| السنوات / البيان | 1990 | 2000 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد وفيات الرضع | 36270 | 21072 | 21586 | 22282 | 23150 |
| معدل عدد وفيات الرضع | %46.8 | %36.9 | %22.4 | %22.0 | %22.3 |

**المصدر**: الديوان الوطني للإحصائيات، ديمغرافيا 2015، ص: 14.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد وفيات الرضع سجل 36270 رضيع لسنة 1990 بمعدل 46.8 لينخفض إلى 22.4 لعام 2013 ثم انخفض إلى 22.5 نقطة مقارنة بسنة 2015 مقارنة بسنة 1990.

**3- مؤشر الخصوبة – الولادات**

**الجدول رقم (2-11)**: معدل الخصوبة العام حسب السن %:

| السنوات / البيان | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 14-15 سنة | 9.1 | 9.5 | 9.1 | 9.8 | 9.2 | 9.7 |
| 24-20 سنة | 81.5 | 73.2 | 87.4 | 82.5 | 83.8 | 87.0 |
| 29-25 سنة | 133.4 | 142.2 | 145.3 | 156.3 | 151.0 | 156.8 |
| 34-30 سنة | 166.3 | 156.2 | 168.3 | 151.8 | 165.5 | 167.4 |
| 39-35 سنة | 130.8 | 131.7 | 143.6 | 118.4 | 143.2 | 126.3 |
| 44-40 سنة | / | / | / | / | / | / |
| 49-45 سنة | 60.4 | 63.4 | 49.1 | 62.1 | 15.4 | 62.0 |
| متوسط العمر عند الإنجاب (بالسنة) | 32.0 | 32.2 | 31.8 | 31.7 | 31.8 | 31.8 |
| معدل الخصوبة الكلي طفل/امرأة | 2.8 | 2.9 | 3.0 | 2.9 | 3.0 | 3.1 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير حول ديمغرافيا 2015، مصدر سبق ذكره، ص:14.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن مؤشر الخصوبة الكلي ارتفع من 2.8 لسنة 2010 إلى 3.1 لعام 2015، أما متوسط العمر عند الإنجاب استقر عند .31.8

**4- الوفيات العامة:**

**الجدول رقم (2-12)**: عدد الوفيات العامة

| السنوات / البيان | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الوفيات (بالآلاف) | 157 | 162 | 170 | 168 | 174 | 183 |
| المعدل العام للوفيات % | 4.37 | 4.41 | 4.53 | 4.39 | 4.44 | 4.57 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل العام للوفيات ارتفع بداية من عام 2010 من 4.37% إلى 4.41 سنة 2011 ليتراجع قليلا إلى 4.39% في 2013 ليرتفع إلى 4.57% خلال عام 2015.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول وحتى عام 2015، عرف عدد الولادات ارتفاعا محسوسا تجاوز للمرة الثانية عتبة المليون ولادة، وهذا حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2015، وهذا نظرا للاهتمام بصحة الأم على أكثر من صعيد، من قبل الدولة وذالك من خلال الحملات التوعوية، أو حتى من خلال الحملات الصحية المجانية، ضف إلى ذلك وجود الثقافة الصحية لدى الأمهات، نظرا لارتفاع المستوى التعليمي لديهن، وانخفاض مستويات الأمية بينهن، بإضافة للحملات التطعيمية المجانية التي أطلقها قطاع الصحة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد الوفيات في صفوف الرضع خاصة.

## ثانيا: الواقع التعليمي

يعد التعليم من المؤشرات الكيفية المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، ومن المعروف والمتعارف عليه أن المعرفة تقاس نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، وكذا نسب القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وهذا ما سنتناوله.

### أولا: معدلات القيد في مراحل التعليم

- معدل القيد الإجمالي: يعرف معدل القيد الإجمالي بأنه عدد الطلبة المفيدين في مرحلة تعليمية، من الابتدائي، المتوسط، الثانوي والجامعي، وهذا ما سنعرضه كالتالي:

**ملاحظة:** عادة ما يقاس هذا المؤشر بالقيمتين الثابتتين: [0% و100%] وهما القيمة الدنيا والقصوى.

**الشكل رقم (2-2):** تطور عدد التلاميذ حسب الأطوار

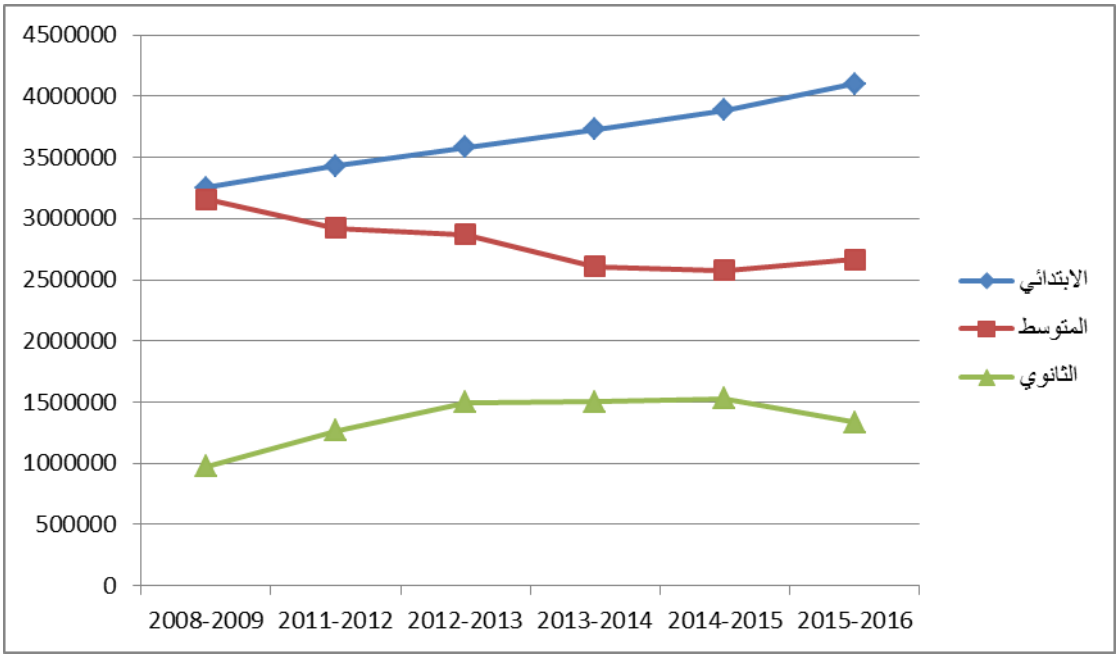


**المصدر:** المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، ص:93.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن التلاميذ المقيدين في مرحلة التعليم الابتدائي ارتفع بشكل ملفت للانتباه من مجموع عدد السكان المتمدرسين إلى 3886773 تلميذ سنة 2014-2015 ثم لترتفع إلى 4109964 تلميذ في عام 2015 بمتوسط ارتفاع سنوي قدره 3% بين 2008 و2014.

أما في التعليم المتوسط، فإننا نلاحظ انخفاض عدد المتمدرسين من سنة 2008، وهذا راجع للتسرب المدرسي، إذ بلغت عددهم 1355365 لتصل إلى 2575994 سنة 2014-2015 وهذا برغم من أن عدد السكان وصل إلى 39.5 مليون نسمة، مقارنة بعام 2013 إذ كان عدد السكان 38.7 مليون نسمة، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي قدره 2.15%، ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية.

وإذا تحدثنا عن التعليم الثانوي فإن عدد المقيدين ارتفع من سنة 2008 من 972326 تلميذ إلى 1526779 تلميذ في سنة 2014-2015 ثم لينخفض إلى 1336884 تلميذ في عام 2015، وهذا يرجع إلى سبب وحيد مفاده التسرب المدرسي.

ومن خلال ما سبق سنترجم هذه الأرقام إلى نسب لنقيس معدلات القيد في كل مرحلة من مراحل التعليم انطلاقا من القيمة الدنيا 0% والقصوى 100%.

**الشكل رقم (2-3):** تطور الاستفادة من التمدرس بالنسبة المئوية

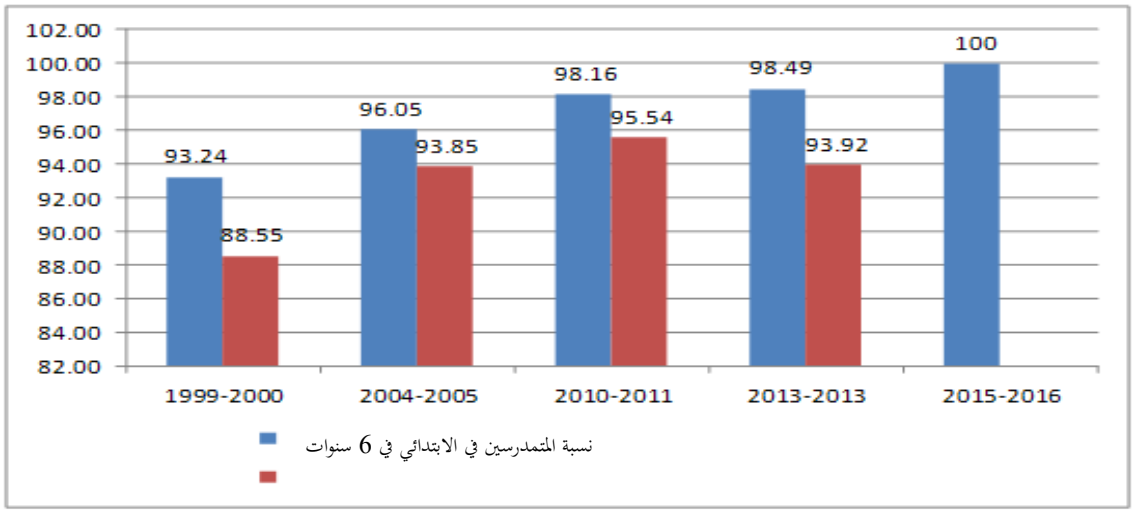


**المصدر**: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، ص:93.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة القيد في مراحل التعليم الابتدائي ارتفعت بشكل مقبول جدا، إذ انتقلت النسبة من 93.24%، 96.05%، 98.16%، 98.49% للسنوات 1999-2000، 2004-2005، 2010-2011، 2013-2014 على التوالي، وأقل ما يقال عن المنظومة التربوية في هذه الفترات أنها عرفت استقرار كمي في عدد المقيدين، لتقفز إلى 100% في عام 2015، وبذلك تكون الوزارة عامة والمدرسة الابتدائية خاصة حققت القيمة القصوى لمؤشر التعليم ألا وهي 100%.

- أما بالنسبة لنسبة القيد في مرحلة التعليم المتوسط فعرفت هي الأخرى نسب مقبولة جدا، إن لم نقل ممتازة، فبعدما كانت نسبة القيد في عام 1999-2000 88.55% انتقلت إلى 93.92% في 2014 كما هو موضح في الشكل أعلاه.

- أما بالنسبة للتعليم العالي فقد عرف هذا القطاع قفزة نوعية من خلال الطلبة المسجلين في الجامعة، وهذا ما سنتناوله من خلال إحصائيات الطلبة المسجلين بالمؤسسات الجامعية من سنة 2004 إلى 2015.

**الشكل رقم (2-4)**: تطور التعدادات في الليسانس

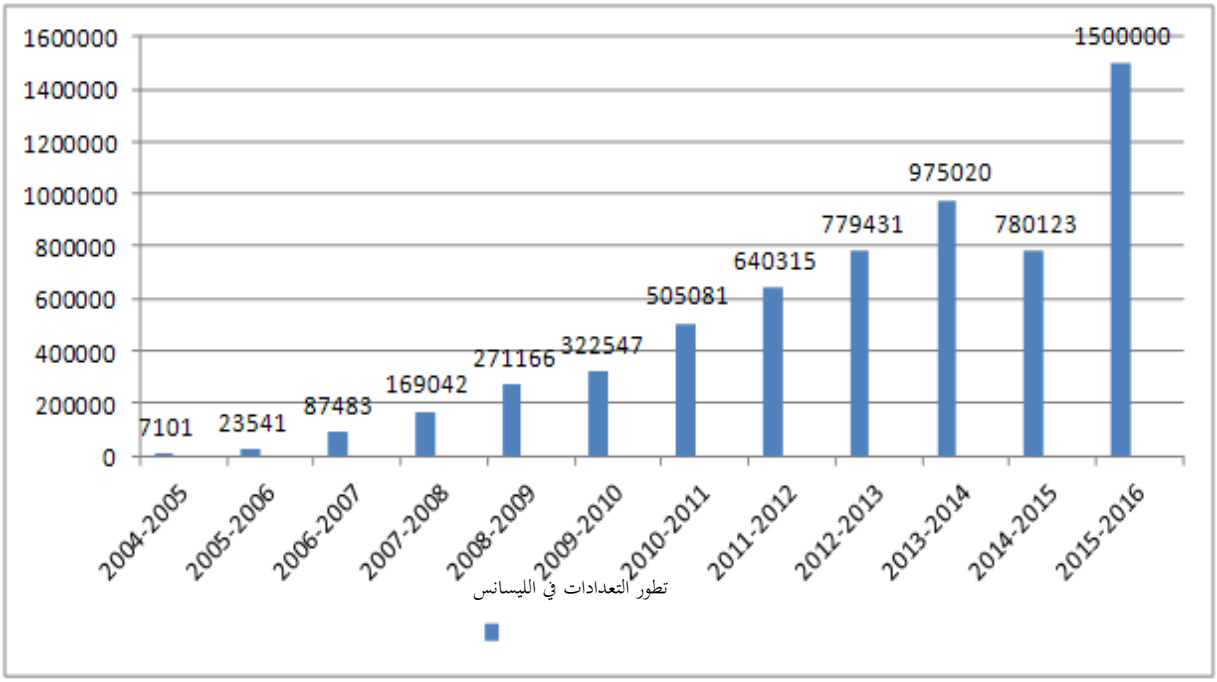


**المصدر**: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين

من الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد الطلبة المقيدين في مرحلة الليسانس انتقل من 7101 طالب عام 2004-2005 إلى 322541 طالب في عام 200-2010 وهذا خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي، وهذا التطور مرده الأغلفة المالية المرصودة لهذا القطاع بمعية قطاع التربية والتكوين المهني، حيث انتقلت من 225.5 مليار دينار جزائري سنة 2000 إلى 403.3 مليار دينار جزائري سنة 2005، ومن ثم انتقل عدد الطلبة المسجلين في مرحلة الليسانس من 505081 لعام 2010-2011 إلى 780123 طالب لعام 2014-2015 وهذا من خلال برنامج الانتقال من الريع إلى القيمة المضافة حيث رصدت الدولة لهذا القطاع ما يزيد عن 768 مليار دينار جزائري لوحده، وهذا ما إذا قارناه بالميزانية المرصودة للقطاعات التربوية الثلاثة في البرنامج السابق الذي قدر بـ403.3 مليار دينار جزائري[1]، ثم وصل عدد الطلبة المقيدين في الجامعة إلى ما يزيد عن مليون طالب في سنة 2015 (1.500.000 طالب) من 60% إناث وأكثر من 45.000 أستاذ، أما في مسار ما بعد التدرج وصل عدد الطلبة المسجلين في الدكتوراه علوم 40.000 طالب دكتوراه[2].

ومن خلال ما سبق نستطيع القول أن الدولة الجزائرية حققت جلّ الأهداف التي نادت بها المجموعة الدولية لسنة 2015 في مجال التنمية البشرية بصفة عامة ومؤشر التعليم بصفة خاصة، إذ وصل معدل المقيدين في مرحلة الابتدائي 100% وهي القيمة القصوى التي يقاس بها هذا المؤشر، علما أن القيمة الدنيا (0%).

**ثانيا: نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين**

استعرض التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية عامة والجزائر خاصة لعام 2014 نسب معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ورأى أنه يستوجب لبعض الدول أن تبذل مزيدا من الجهود الهادفة لزيادة معدلات القراءة والكتابة وتخفيض العدد المطلق للكبار الذين لا يحبذون مهارات القراءة والكتابة، بالإضافة إلى تعميم القراءة والكتابة لدى النساء، نظرا لارتفاع نسبة الإناث من بين الكبار الأميين[3].

[1]- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 1432هـ-2011م، ص: 283.

[2]- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المديرية العامة للتعليم والتكوين العاليين.

[3]- تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حول التعليم للجميع الخاص بالدول العربية لعام 2014، ص: 35.

وجدير بالذكر أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة هو نسبة السكان الذين يجيدون القراءة والكتابة معا، مع فهم بيان بسيط وقصير في حياته اليومية وقدرته على تنفيذ عمليات سابية بسيطة، حيث يتم درج هذا المؤشر حسب النوع الاجتماعي "ذكر، أنثى".

**الجدول رقم (2-13)**: مستوى التعليم للسكان البالغين 15 سنة فأكثر (إناث)

| الجنس/أنثى الفئة العمرية | دون تعليم% | مدرسة قرآنية% | ابتدائي% | متوسط% | ثانوي% | عالي% | غير مصرح به |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 19-15 سنة | 2.7 | 00 | 6.6 | 46.5 | 39.8 | 4.4 | 00 |
| 24-20 سنة | 4.9 | 00 | 10.7 | 27.6 | 23.3 | 33.5 | 00 |
| 29-25 سنة | 8.9 | 00 | 14.4 | 30.1 | 20.5 | 26.00 | 00 |
| 34-30 سنة | 13.6 | 00 | 16.9 | 31.00 | 24.0 | 14.3 | 00 |
| 39-35 سنة | 20.2 | 00 | 17.5 | 28.6 | 25.1 | 8.5 | 00 |
| 44-40 سنة | 27.3 | 00 | 22.3 | 22.1 | 20.9 | 7.4 | 00 |
| 49-45 سنة | 41.4 | 00 | 22.1 | 18.9 | 14.9 | 2.8 | 00 |
| 55-50 سنة | 51.1 | 00 | 22.5 | 13.3 | 10.8 | 2.4 | 00 |
| 59-55 سنة | 57.6 | 0.3 | 20.5 | 10.0 | 9.0 | 2.6 | 00 |
| 60 سنة | 79.8 | 0.3 | 10.8 | 5.0 | 3.3 | 0.8 | 00 |
| المجموع | 30.75 | 0.06 | 16.43 | 23.31 | 19.16 | 14.23 | 00 |

**المصدر**: المرصد الوطني لحقوق النساء الجزائريات نحو المساواة، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (CIDDFE)، 2014، ص:26.

**الجدول رقم (2-14)**: مستوى التعليم للسكان البالغين 5 سنوات فأكثر (ذكور)

| الجنس/ذكور / الفئة العمرية | دون تعليم% | مدرسة قرآنية% | ابتدائي% | متوسط% | ثانوي% | عالي% | غير مصرح به |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5-9 سنة | 12.2 | 10.3 | 75.2 | 2.0 | 0.0 | 0.0 | 0.3 |
| 10-14 سنة | 1.0 | 0.0 | 41.2 | 56.9 | 0.8 | 0.1 | 0.0 |
| 15-19 سنة | 1.5 | 0.0 | 5.9 | 59.7 | 30.4 | 2.5 | 0.0 |
| 20-24 سنة | 2.6 | 0.0 | 11.2 | 41.8 | 22.5 | 21.9 | 0.0 |
| 25-29 سنة | 3.1 | 0.0 | 16.5 | 42.8 | 19.3 | 18.2 | 0.0 |
| 30-34 سنة | 3.9 | 0.0 | 13.3 | 44.8 | 24.5 | 13.4 | 0.0 |
| 35-39 سنة | 6.8 | 0.0 | 13.6 | 41.7 | 29.5 | 8.3 | 0.1 |
| 40-44 سنة | 10.1 | 0.0 | 22.5 | 31.9 | 25.2 | 10.2 | 0.0 |
| 45-49 سنة | 16.9 | 0.0 | 25.6 | 29.2 | 18.2 | 10.0 | 0.1 |
| 50-55 سنة | 28.5 | 0.2 | 27.6 | 21.8 | 15.0 | 7.1 | 0.0 |
| 55-59 سنة | 34.8 | 0.0 | 25.7 | 17.3 | 13.6 | 8.6 | 0.1 |
| 60 سنة | 58.9 | 0.4 | 21.1 | 9.9 | 6.4 | 3.3 | 0.1 |
| المجموع | 14.1 | 1.3 | 26.3 | 33.7 | 16.4 | 8.3 | 0.1 |

**المصدر**: المرصد الوطني لحقوق النساء الجزائريات نحو المساواة، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (CIDDFE)، 2014، ص: 26.

ويمكن تمثيل هذا الجدول في:

**الشكل رقم (2-5)**: المستوى التعليمي عند الأشخاص البالغين 5 سنوات فما فوق.

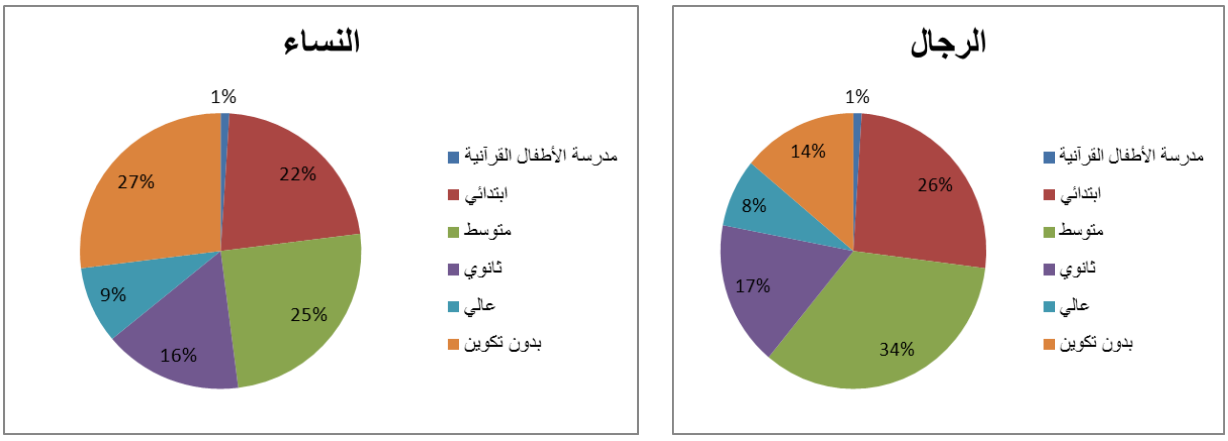


**المصدر**: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الجدول رقم (2-20)

ومن الشكل أعلاه نلاحظ أن التوزيع يختلف حسب مستوى تعليم النساء والرجال اختلافا ملحوظا، فإن كانت نسبة النساء اللائي لديهن مستوى تعليمي أضعف تقريبا بمرتين من عدد الرجال (14% عند النساء بدون تكوين تقابله 17% عند الرجال) ونسبة النساء اللائي لديهن مستوى ابتدائي، وثانوي هي نفس النسبة تقريبا لدى الرجال، ونسبتها في المتوسط أقل من نسبة المستوى التعليمي عند الرجال 34% مقابل 25%، أما نسبة النساء اللائي لديهن مستوى تعليمي عالي مرتفع قليلا من الرجال (9% عند النساء مقابل 8% عند الرجال).

وعليه يمكن القول أنه لابد على الدولة أن تبذل مزيداً من الجهود لرفع نسب معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، وتخفيض العدد المطلق للنساء والرجال الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، إذ وحسب الشكل أعلاه بلغت نسبة المستوى التعليمي عند الأشخاص البالغين من 5 سنوات فأكثر للجنسين معا (ذكر وأنثى) 41% بدون تكوين (بدون مستوى تعليمي).

وسنقوم بتحليل ذلك على النحو التالي:

**الشكل رقم (2-6)**: تطور عدد البنات في التعليم المتوسط

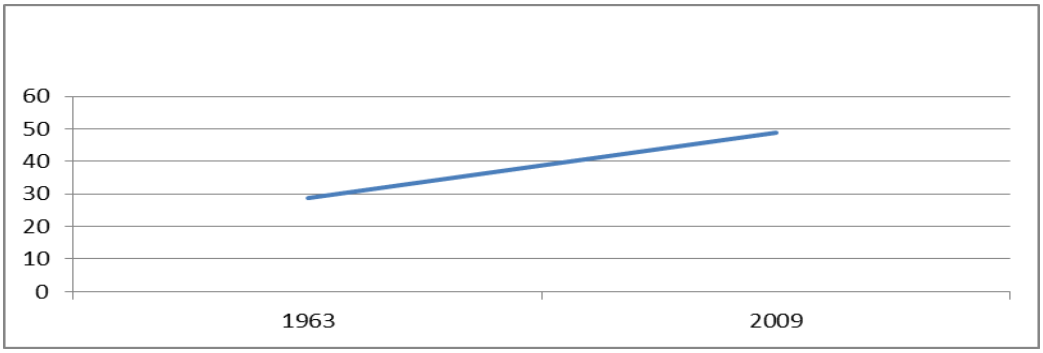


**المصدر**: فيصل بوطيبة، أطروحة دكتوراه العائد من التعليم في الجزائر، مصدر سبق ذكره، ص: 86.

وما يمكن استنتاجه من الشكل أعلاه أن نسبة البنات في مرحلة المتوسط ارتفعت نسبتهن من إجمالي التلاميذ، فبعدما كان عددهن 8815 فقط في 1963 بنسبة 28.63% لينتقل العدد إلى 1538882 تلميذة بنسبة تقدر بـ48.73% من إجمالي التلاميذ خلال السنة الدراسية (2008-2009)[1]، (وهذا حسب البيانات المتوفرة)، الشيء الذي دفع بتزايد عددهن في المرحلة الثانوية وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

[1]- فيصل بوطيبة، أطروحة حول العائد من التعليم في الجزائر قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاد التنمية، مصدر سبق ذكره، ص: 35.

**الشكل رقم (2-16)**: تطور نسبة الإناث في المستوى الثانوي

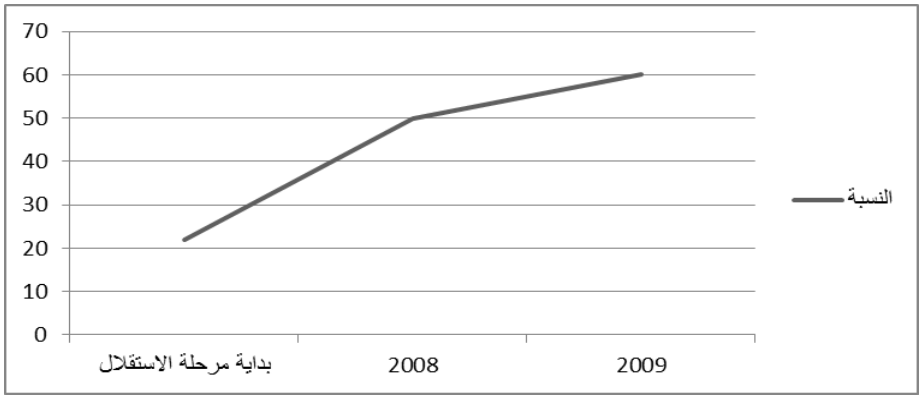


**المصدر**: فيصل بوطيبة، أطروحة دكتوراه العائد من التعليم في الجزائر، مصدر سبق ذكره، ص: 87.

من الشكل أعلاه نسبة الإناث في هذه المرحلة (الثانوي) تحسنت بشكل ملفت للانتباه، فبعدما كانت لا تشكل السبة حوالي 22% بداية مرحلة الاستقلال، تزايدت في فترة التسعينات مثلا وصلت إلى 50% ثم إلى 60% في الموسم (2008-2009) من تعداد تلاميذ هذه المرحلة.

وما يؤكد هذا الطرح الشكل أدناه، أن الفئة العمرية [20 و24 سنة] أو بالأحرى الفئة من 35 سنة وأقل بالنسبة للإناث مستوى تعليمي عالي، فعلى سبيل المثال وصل إلى 35% تقريبا مقابل 21% لدى الرجال وهي نسبة مقبولة جدا، في حين نجد أن النساء اللواتي لديهن مستوى تعليمي عالي أقل من نسبة الرجال في سن 40 سنة فما فوق، إذ بلغ على سبيل المثال المستوى التعليمي العالي لدى الفئة [40-44] بالنسبة للرجال 10% مقابل 7% للنساء، هذا يدل على أن نسبة الأمية متفشية في أوساط النساء الفئة النسائية من 40 سنة فما فوق، على عكس الرجال ففئة الستينيات هي المستهدفة.

**الشكل رقم (2-7)**: نسبة الأمية حسب السن (2012)

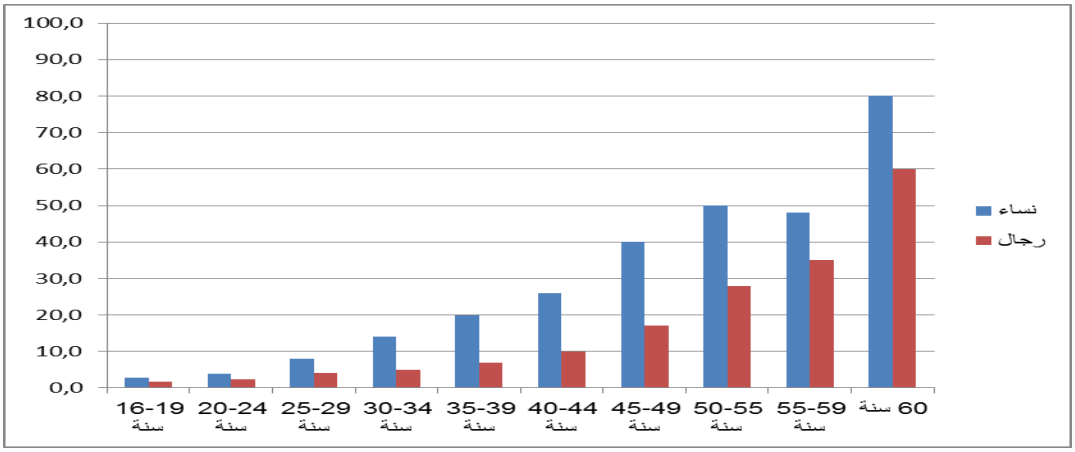


**المصدر**: المرصد الوطني لحقوق النساء الجزائريات نحو المساواة، مصدر سبيق ذكره، ص: 28.

**ملاحظة:** بالنسبة لمؤشر معرفة القراءة والكتابة حدد له قيمة قصوى ودنيا ثابتتان للبالغين [0% و100%].

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة النساء البالغات 50 سنة فما فوق أميات، وهذا إن استندنا على المقياس المحصور بين [0% و100%]، في حين نجد أن نسبة الأمية عند الرجال في سن 50 سنة هي حوالي 30% وهي نسبة مقبولة استنادا على المقياس [0% و100%]، أما الأمية عند الرجال فهي في سن 60 سنة فما فوق.

أما إذا تحدثنا عن الفئة ما بين 15 إلى 45 سنة فهي مقبولة استنادا على المقياس [0% و100%] إذ بلغت من 0.5% إلى 40% على التوالي، وهذا نظرا لأن هذه الفئة تضم ذوي [15 إلى 19 سنة] وهي مرحلة الثانوي، وفئة [20 إلى 24 سنة] وهي المرحلة الجامعية وهذا ما يوضحه الشكل أعلاه.

**الشكل رقم (2-8):** مستوى النساء والرجال الذين لديهم مستوى تعليمي عالي حسب السن (2012)

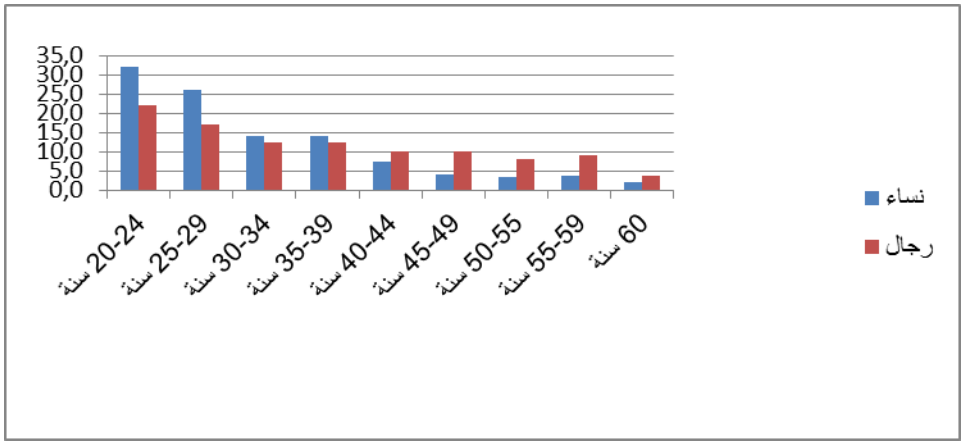


**المصدر:** المرصد الوطني لحقوق النساء، النساء الجزائريات نحو المساواة، مصدر سبق ذكره، ص: 29.

وفي نفس السياق، فعلى المستوى الإقليمي نجد أن الجزائر تحتل مراتب متقدمة من حيث الزيادات في النسب المئوية للإناث من الكبار الأميين وهذا حسب الإحصائيات المتوفرة للفترة الممتدة من (2005-2011)، وهذا ما يظهره الشكل أدناه.

**الشكل رقم (2-9)**: الدول التي سجلت زيادات في النسبة المئوية للإناث من الكبار الأميين لفترة [2005-2011].

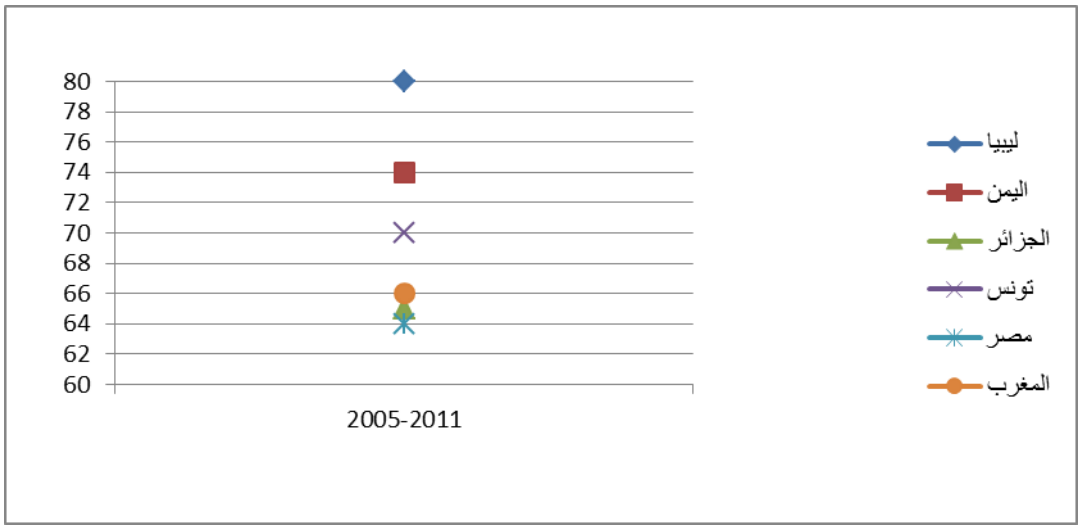


**المصدر**: التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، عمان، 12-14 ماي 2014، ص: 21.

ومن الشكل أعلاه نلاحظ أن الجزائر صحيح هي من بين الدول التي سجلت زيادات في النسب المئوية للإناث من الكبار الأميين، لكن إذا قارناها مع بعض دول الجوار نجد أنها سجلت نسبة متدنية 66% في الفترة (2005-2011) متقدمة في ذلك على كل من تونس وليبيا بنسب 70% و80% على التوالي.

وعرفت زيادة في النسبة المئوية 66% للفترة [2005-2011]، وهي نسب معتبرة مقارنة بدول الجوار.

**ثالثا: واقع الدخل في الجزائر**

لو عدنا لتعريف التنمية البشرية الذي عرضه تقرير التنمية البشرية لعام 1990 "على أنها توسيع لخيارات الناس"، وهذه الخيارات هي عديدة ومتعددة إلا أن الخيارات الأساسية الثلاثة هي كالتالي:

- أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحيحة (البعد الصحي).
- أن يكتسب المعرفة (البعد المعرفي).
- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق (البعد الاقتصادي).

وهذا البعد الاقتصادي الذي يعبر على مستوى المعيشة يقاس بعدة مؤشرات، وقبل التطرق إليها يجب أن نعرج على مفهوم مستوى المعيشة (والرفاه)، إذ هما مفهومين هامين، يتم استخدامهما بشكل متكرر في الأدب الاجتماعي والاقتصادي لفهم أو تفسير حالة رفاهية الإنسان، ويشير مستوى المعيشة إلى مستوى الثروة والراحة، السلع المادية والضروريات المتاحة لفئة اجتماعية اقتصادية معينة في منطقة جغرافية معينة، وفي هذا الصدد يشمل مستوى المعيشة مجموعة واسعة من العوامل بما في ذلك الدخل وتفاوت الطبقات، معدل الفقر، الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ومتوسط العمر المتوقع[1].

واستنادا على ما سبق سنعالج بعض هذه العوامل.

**أولا: الفقر**

يعتبر الفقر من أكثر المفاهيم التي تم تعريفها من أوجه مختلفة ومتعددة، وأكثرها شيوعا، هو أنه الحالة التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة، وعلى المستوى العام كثيرا ما يكون الفقر ناتجا عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية والبطالة.

ويرى البنك الدولي أن الفقر "ليس عجزا في الموارد المادية فحسب بل هو أيضا سياق تتخذ فيه القرارات، فقد يلقي بعبء إدراكي على عاتق الأفراد مما يجعل من الصعب عليهم بوجه خاص أن يفكروا بطريقة تدبرية، والأفراد الذين يضطرون لبذل قدر كبير من الطاقة الذهنية كل يوم لمجرد تأمين الحصول على الضروريات كالطعام والمياه النظيفة، يتبقى لديهم قدر من الطاقة لتدبر الأمور أقل مما يتوفر لمن يستطيعون أن يركزوا على الاستثمار في عمل تجاري أو حضور اجتماع... لا لشيء إلا أنهم يعيشون في منطقة تتوفر بها بنية تحتية جيدة ومؤسسات جيدة، ولذا يجد الفقراء أنفسهم مضطرين للاعتماد على اتخاذ القرار التلقائي أكثر ممن هو ليس فقيرا"[2].

[1]- تقرير قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2015، مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة بتركيا)، 2015، ص: 09.

[2]- تقرير عن التنمية في العالم 2015، عرض عام العقل والمجتمع والسلوك، مجموعة البنك الدولي، 2015، ص: 13.

ويعرف الفقر من منظور التنمية البشرية على أنه الحرمان من خيارات وفرص العيش بطريقة مقبولة، حيث يتكون ميدان الفقر من النموذج المقترح من مؤشرين هما:

- **نسبة الفقر**: عبارة عن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بغض النظر عن درجة فقره.

- **فجوة الفقر**: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالي والموجودة بين دخول الفقراء وخذ الفقر وهو المقدار اللازم حتى يمكن أن يضيف إلى دخل الفرد لكي يصل فوق خط الفقر، وهو أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية[1].

**ملاحظة**: فقر الدخل (نسبة الفقر) هو نسبة السكان الذين يقل دخل إنفاق الفرد منهم يوميا على دولار أو دولارين في اليوم من مجموع عدد السكان ويحسب على النحو التالي:

نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد أو دولارين يوميا = نسبة السكان الذين يقل دخلهم أو إنفاقهم اليومي عن دولار أو دولارين * 100 / مجموع عدد السكان

وجدير بالذكر أن الجزائر تعتمد على خط الفقر الدولي وهو 1 دولار في اليوم، حيث تسعى لتحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الجديدة بحلول عام 2015، وهذا ما سنعرفه هل تحقق هذا الهدف أم لا؟ ألا وهو: تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم للفترة (1990-2015) لتصل إلى 1.3%.

وهناك عدة خطوط للفقر لأغراض المقارنات الدولية، حيث نجد أن هناك خطا للفقر بمبلغ دولار واحد يوميا، وهناك بمبلغ 1.25 دولارا يوميا للشخص الواحد، يستخدمه البنك الدولي للمقارنة الدولية، وهناك خط بمبلغ 2 دولار يوميا.

ومن خلال ما سبق فالفقر بمفهومه العام هو انخفاض نسبة المعيشة عن مستوى معين ضمن معايير اقتصادية واجتماعية، ولقد اعتمد في قياسه على أساليب متعددة يمكن توضيحها على النحو التالي:

[1]- عبد الحميد عباسي، التنمية البشرية، مفاهيم أساسية وبناء أدلتها، مرجع سبق ذكره، ص ص: 54، 55.

**الجدول رقم (2-15)**: نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم (في الجزائر)

| البيان | 1988 | 1990 | 2000 | 2005 | 2008 | 2009 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا | 1.9 | 1.7 | 0.8 | 0.6 | 0.5 | 0.5 | 0.3 |
| الأهداف الإنمائية للألفية المحققة | - | 1.7 | 1.4 | 1.2 | 1.1 | 1.1 | 0.9 |

**Source**: Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement، Rapport établi par le gouvernement Algérienne، 2011 ، Publication national. p24
http ://www.dz.undp.org

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الفقر في الجزائر انخفضت من 1.9% لسنة 1988 إلى 1.7% لسنة 199، لينخفض إلى 0.8% في عام 2000، وذهبت نسبة الفقر إلى الانخفاض لتضل إلى 0.6 عام 2005 وهذا راجع لسياسة الدولة من خلال البرامج التنموية بداية من برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي [2001-2004]، الذي رصد له غلاف مالي قدره 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار أمريكي، إذ كان من أهدافه[1]:

- معالجة كل أشكال الفقر والتهميش والإقصاء التي تعاني منها شرائح المجتمع.
- العمل على إنشاء مناصب شغل.
- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الاجتماعي (كالشبكة الاجتماعية).

وما يمكن ملاحظته على هذه الأهداف أنها جاءت لرفع مستوى معيشة كل شرائح المجتمع باختلاف أطيافه، ومن ثم القضاء على الفقر وهو ما تحقق، إذ أنه مع نهاية 2004 وبالتحديد في عام 2005 وبفضل ما تقدم وصلت نسبة السكان الذين يعيشون أقل من دولار يوميا (0.6%)، وهي نسبة مقبولة جدا مقارنة مع أهداف الألفية التي كانت تدعو إلى 1.2% على الأقل كما هو موضح في الجدول أعلاه.

وسنستعرض أهم المؤشرات الإحصائية التي تطلعنا على واقع الحالة الاجتماعية في الجزائر للفترة (2000-2004).

[1]- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 216، 217.

**الجدول رقم (2-16)**: أهم المؤشرات الاجتماعية خلال 2000-2004.

| السنة / البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|---|
| النمو السكاني | 1.48 | 1.55 | 1.53 | 1.58 | 1.63 |
| الناتج الداخلي الخام | 2.40 | 2.10 | 4.10 | 6.80 | 5.20 |
| رواتب العمال | 5.50 | 10.50 | 7.60 | 9.80 | 8.00 |
| التحويلات الاجتماعية | 6.30 | 16.60 | 14.60 | 6.30 | 7.80 |
| البطالة | 29.80 | 27.30 | 25.70 | 23.7 | 17.70 |
| الفقر | - | 22.60 | 8.50 | 8.00 | 6.80 |

**المصدر**: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، مرجع سبق ذكره، ص: 237.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النمو السكاني في الجزائر عرف تطورا ملحوظا فمن 1.48% في عام 2000 إلى 1.55%، 1.53%، 1.58%، 1.63% للأعوام 2001، 2002، 2003، 2004 على التوالي، صاحبه تطورا ملحوظا في الناتج الداخلي الخام فمن معدل 2.40% إلى 2.10%، 4.10%، للأعوام 2000، 2001، 2002 على التوالي ليرتفع إلى 6.8% في عام 2003 ثم ينخفض إلى 5.20%، إذ ساعد هذا الارتفاع على تغذية معدلات البطالة فمن 29.8% في عام 2000 إلى 27.30%، 23.70%، 17.70%، وبالرغم من أن هذا الرقم ضخم وضخم جدا إلا أننا نستطيع القول أنه رقم مقبول مقارنة مع معدل 29.8% لسنة 2000.

ولم ينعكس هذا الارتفاع في الناتج الداخلي الخام على رواتب العمال ولا على التحويلات الاجتماعية بشكل كاف وإيجابي وخاصة على التحويلات الاجتماعية، فبالرغم من انتقاله من 6.30% في عام 2000 إلى 7.80% في عام 2004 إلا أنه غير كاف، ومن خلال الجدول أعلاه واستنادا على التحليل السابق، عرف مؤشر الفقر في الجزائر تراجعا محسوسا، وهذا بالرغم من ارتفاع النمو السكاني،

فسجل تراجعا من 22.60% عام 2000 وعرف ثباتا في عامي 2002، 2003 بـ8% لينخفض إلى 6.80% في عام 2004، وهذا ما انعكس إيجابا على نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم إذ وصل في نهاية عام 2004 وبداية 2005 إلى 0.6%.

أما الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 والتي تعرف ببرنامج دعم النمو الاقتصادي حيث رصد له غلاف مالي قدر بـ11 مليار دولار، إذ واصل هذا البرنامج نفس المسعى الذي ذهب إليه البرنامج السابق (2001-2004)، وهو تحسين ظروف معيشة السكان، إذ رصد له مبلغ 1908.5 مليار دج بنسبة 45%[1]. من جملة محاور البرنامج بأكمله وهي نسبة كبيرة وكبيرة جدا، هذا إن دل على شيء إنما يدل على الالتزام الأخلاقي الذي قطعته الدولة على الشعب وهو القضاء أو الحد من معدلات الفقر.

إذ وحسب الجدول رقم (2-11) فإن نسبة السكان الذين يعيشون نعلى أقل من دولار يوميا خلال هذه الفترة (2005-2009) انتقلتا إيجابيا من 0.6% إلى 0.5% وهي نسبة معتبرة مقبولة جدا إذا ما قارناه بالأهداف الإنمائية للألفية التي حددت 1.1% مع نهاية عام 2009، وهذا راجع إلى:

- استحداث مناصب عمل سواء على مستوى الإدارات العمومية أو على مستوى الورشات خلال هذه الفترة، إذ قدر عددها بـ 5.031.692[2] منصب شغل وهو رقم لا يستهان به ساهم في زيادة دخول أفراد المجتمع من جهة وساهم في تخفيض معدلات الفقر من جهة أخرى.

- انخفاض معدلات البطالة فمن 17.7% في عام 2004 إلى 15.3% في عام 2005 إلى 12.3% في عام 2006 لتصل إلى 10% في نهاية العشرية 2010[3].

وفي سنة 2015 وصلت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا إلى 0.3% وبهذا نستطيع القول أن الدولة استطاعت تخفيض عدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا للفترة

[1]- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، مرجع سبق ذكره، ص: 242.

[2]- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، مرجع نفسه، ص: 280.

[3]- مجموعة البنك الدولي، بنط البيانات العالمي، 2016.

الممتدة من 1990-2015 وإن كانت حققته في سنة 2000 كما يوضحه الجدول رقم (2-11) 0.8% مقابل ما كانت تطلبه الأهداف الإنمائية 1.4%.

وحتى نثبت هذا الطرح سنعالج تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ومعدلات البطالة.

**ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام:**

**الجدول رقم (2-17)**: تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

| السنة / البيان | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الناتج الفرد من | 3.102.0 | 3.467.5 | 3.939.6 | 4.912.3 | 3.875.8 | 4.473.5 | 5.447.4 | 5.583.6 | 5.491.6 | 5.484.1 | 4.506.0 |

**المصدر**: تقرير مجموعة البنك الدولي، بنك البيانات العالمي، 2016 على الموقع: www.databank.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع: 2016/06/16.

من الجدول رقم (2-13) نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ارتفع بشكل تدريجي من عام 2005 إذ بلغ 3 مليار دولار ووصل إلى 3 مليار دولار في سنة 2009، وهذا خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الدخل الفردي الذي يعتبر مؤشر من المؤشرات الدالة على تحسن مستوى المعيشة، أما فيما يخص برنامج الانتقال من الريع إلى القيمة المضافة [2010-2014]، فعرف هو الآخر قفزة نوعية من خلال تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام فمن 4.473.5 دولار في سنة 2010 إلى 5.484.1 دولار في سنة 2014، فهذا إن دل على شيء إنما يدل على تحسين مستوى المعيشة لأن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر في حد ذاته مقياسا لها، أما في عام 2015 فعرف انخفاضا محسوسا مقارنة بعام 2014 إذ وصل إلى 4.206.0 لكنه أفضل من 2005.

**ثالثا: معدلات البطالة**

**الجدول رقم (2-18)**: معدلات البطالة إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)

| السنة / البيان | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بطالة إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)خام | 27.3 | 25.9 | 23.7 | 20.1 | 15.3 | 12.3 | 13.8 | 11.3 | 10.2 | 10 | 10 | 11 | 9.8 | 9.5 | |

**المصدر**: تقرير مجموعة البنك الدولي، بنك البيانات العالمي، 2016، مرجع سبق ذكره.

من الجدول أعلاه تلاحظ أن مستويات أو معدلات البطالة عرفت منحنى تنازلي فمن 27.3% في سنة 2001 إلى 20.1% لعام 2004 هذا يعني أن برنامج الإنعاش الاقتصادي حقق أهدافه ألا وهي تحسين مستوى معيشة الأفراد، وبداية من 2005 إلى 2009 معدل البطالة تقهقر إلى 10.2% وهو معدل يعكس حرص الدولة على تحسين مستوى المعيشة، وهذا ما انعكس على معدلات الفقر، إذ بلغت نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار 0.6% وتواصلت معدلات البطالة في الانخفاض حتى وصلت 9.5% في عام 2014 كما يوضحه الجدول رقم (2-24).

**خلاصة الفصل:**

تطرقنا في هذا الفصل إلى المفاهيم الأساسية للتنمية البشرية التي كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور الكبير في إبرازه، وإعادة التركيز على البعد الإنساني في مناهج التنمية، بعدما شهدت البدايات الأولى لصياغة الأفكار والنظريات الاقتصادية تركيزا كبيرا على رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، بدلا من الإنسان الذي هو غاية التنمية، بحجة أن النمو الاقتصادي هو كفيل بتوفير المكاسب الاجتماعية للأفراد، والمجتمع، ولكن كما وسبق أن أشرنا جاء برنامج الأمم المتحدة في أول تقرير له سنة 1990، والذي أعطى مفهوما جديدا للتنمية تركز حول الإنسان باعتباره أداة للتنمية وغايتها وعرفها على أنها توسيع الخيارات أمام الأفراد وهذه الخيارات هي عديدة ومتعددة إلا أن من أبرزها هي ثلاث:

- أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحيحة.
- أن يكتسب المعرفة.
- أن يحصل على دخل لتأمين حياة كريمة.

وبحلول عام 1993 أطلق تقرير جديد برؤية جديدة للتنمية تحت عنوان "التنمية البشرية المستدامة" التي تضع الإنسان في قمة أولوياتها، إذ أعيد الاعتبار للفكرة القائلة بأن الناس هم وسيلة التنمية وغايتها.

ومن ثم بدأت التقارير في الصدور، إذ ركزت على رفاهية الإنسان وحياته، حيث أن رفاهية الإنسان تكفي أن يعيش المرء وهو ينعم بحريات كبيرة، وحملت هذه التقارير في طياتها مقاييس التنمية البشرية، ومن أهم مميزات هذه المقاييس احتوائه على أربعة أدلة وهي: دليل التنمية البشرية، دليل التنمية البشرية المعدل بمعامل عدم المساواة، دليل الفوارق بين الجنسين، دليل الفقر البشري.

وتعرض مفهوم التنمية البشرية إلى انتقادات عدة، منها أنه كل سنة يصدر تعريف أو إضافة وتصورات لمفهوم التنمية البشرية، إذ لا يوجد تعريف محدد، كما أنها لا تبين كيفية المقارنة بين أحوال التنمية البشرية بين الدول المتقدمة والنامية بشكل متفق عليه.

وتطرقنا إلى واقع التنمية البشرية، من خلال الأبعاد الثلاث، الواقع أو البعد الصحي من خلال تطور العمر المتوقع عند الولادة، إذ تم التفصيل في هذه النقطة في مبحث مستقل، وعرجنا على الواقع أو البعد التعليمي في الجزائر الذي يقاس بنسبة المتمدرسين، إذ وجدنا أن نسبة المتمدرسين في صفوف التعليم الابتدائي وصلت 100% وهذا شيء ومؤشر إيجابي، وكذا نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، فوجدنا أن الجزائر سجلت زيادات في النسب المئوية للإناث البالغات من الكبار الأميين، وبحدة أقل في صفوف الإناث أو النساء البالغات أقل من 45 سنة، أما واقع الدخل في الجزائر فنسبة الذين يعيشون أقل من دولار يوميا نستطيع القول أن الدولة استطاعت تخفيض عدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولار للفترة الممتدة [1990-2015] من 1.7% إلى 0.3%.

وفي هذا الفصل تم تقييم ودراسة مؤشرات الصحة وتبيان انعكاساتها على التنمية البشرية في الجزائر، إذ تم التوصل إلى أن جل المؤشرات المتعلقة بتعزيز الصحة كلها إيجابية، إذ نجحت الدولة إلى حد ما في التخفيض من نسبة الوفيات في صفوف الأطفال أو الأمهات وحتى الرضع، ورفع معدلات الولادات، إذ بلغت ولأول مرة في سنة 2014 عتبة المليون ولادة حية، وتبعها سنة 2015، أو تلك المؤشرات المتعلقة بالقوى البشرية والبنى التحتية الصحية، إذ عرف عدد الكوادر الطبية بما فيها الأطباء تطورا ملحوظا، إذ بلغ عدد الأطباء المختصون، العامون، أطباء الأسنان والصيادلة 44914 طبيب في عام 2014، بزيادة قدرها 24477 طبيب مقارنة بعام 2000، أما عدد الأَسِرَّة في القطاع الاستشفائي العمومي انتقل من 54311 سرير لسنة 2000 إلى 66283 سرير لعام 2014، نظرا لارتفاع عدد المنشآت الاستشفائية العمومية إذ بلغت 4341 مستشفى موزعة حسب الصنف.

وانعكس هذا على التنمية البشرية من خلال الرفع من معدلاتها في الجزائر، إذ انتقلت من المرتبة 93 عالميا[1] لسنة 2014، إلى المرتبة 83 عالميا من بين 187 دولة شملها التقرير، وهذا أثر أو انعكاس إيجابي من مؤشر الصحة على التنمية البشرية، ارتقت الجزائر إلى المرتبة 72 عالميا بفضل متوسط العمر المتوقع الذي ناهز 74 سنة[2].

[1]- تقرير برنامج الأمم لمتحدة الإنمائي لسنة 2014.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعين التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2015.

# الفصل الثالث

## السياسات الاقتصادية

## وعلاقاتها بواقع التنمية البشرية في الجزائر

**تمهيد:**

تظهر التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية أنّ الجزائر شهدت تحسنا مستمرا منذ عام 1990 وجاءت في المرتبة 82 عالميا والسابعة عربيا من مجموع 189 بلدا شملها التصنيف (الإنمائي ب، ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر وأوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين 2019).

حيث ساهمت السياسة الاقتصادية للدولة وبرامجها الإنمائية في معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية حيث لم تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط ولكن الاهتمام بمشكلات التطور الاجتماعي (إعادة توزيع الدخل) وتطور دور الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وجاءت هذه المخططات التنموية لتدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية (المالية) والسياسية (الأمنية) التي مرّت بها البلاد وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتقديم أحسن الخدمات العامة الاجتماعية من خلال أدوات السياسة المالية (من خلال آليات إعادة توزيع الدخل، الإنفاق العام) وتوفرها هو أحد المؤشرات الذي يعبر عن الرفاهية الاجتماعية للمجتمع للوصول إلى الإنصاف والمساواة بين جميع فئات المجتمع.

## المبحث الأول: أثر السياسات الاقتصادية على واقع التنمية البشرية في الجزائر.

يعدّ التعليم من المؤشرات المهمة للتنمية البشرية وسبب ذلك يعود إلى أن سبيل التنمية البشرية هو اكتساب المعرفة في جميع جوانبها، إن اكتساب المعرفة من خلال التعليم كان أساس التنمية البشرية في أواخر القرن الماضي وكان التعليم هو أساس التقدم في دول العالم يعتبر التعليم الركيزة الأساسية في تطوير الإنسان ورفع قدراته. وهو عماد التنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية، الذي يلبي احتياجاتها من خلال تهيئة القدرات الوطنية، فهو يرتكز على العنصر البشري الذي يعد أهم عنصر في العملية التعليمية، بالإضافة إلى الموارد المادية والبشرية الضخمة التي تسخرها الدولة لهذا المجال، ينقسم قطاع التعليم في الجزائر إلى ثلاث قطاعات: قطاع التربية والتعليم ويشمل ثلاث أطوار( التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي)، قطاع التعليم العالي، قطاع التعليم والتكوين المهني.

### المطلب الأول: أثر السياسات الاقتصادية على مؤشر التعليم في الجزائر للألفية.

#### I. الإنفاق العام على التعليم:

يعدّ الإنفاق الحكومي على التعليم مؤشرا لقياس دور الدولة الاجتماعي ومقياسا لعناية الدولة في هذا الجانب ولا سيما ما ينفق على التعليم الابتدائي، لما لهذا التعليم من أهمية في الحد من الأمية للأجيال المتعاقبة وهو مؤشر كذلك على حرص الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقد أولت الجزائر عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال المبالغ المالية التي خصصت له وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:[1]

**الشكل رقم (3-1)**: الإنفاق على التعليم

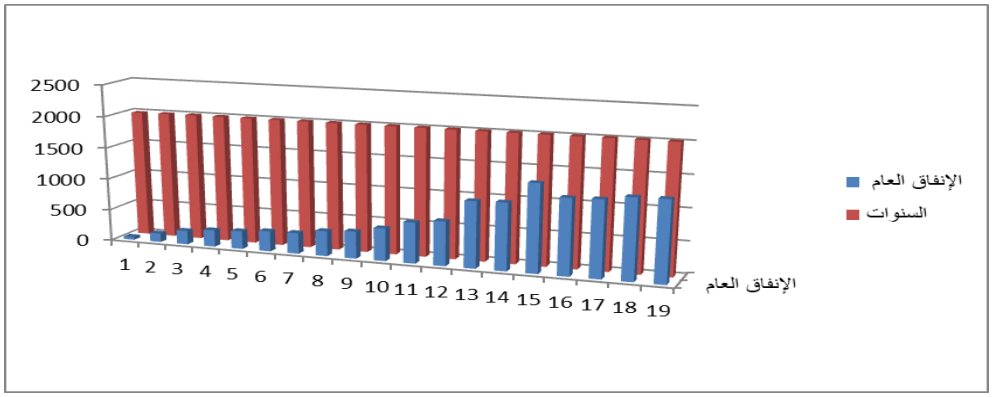


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من وزارة المالية/

[1] – مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02، أكتوبر 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص345-346.

يشير الشكل رقم (02) أنّ الإنفاق الحكومي على التعليم عرف ارتفاعا مستمرا من 1990 إلى عام 2017 تخللته بعض الفترات التي عرفت بعض التذبذب حيث ارتفع من حوالي 218.51 مليار دينار سنة 2000 إلى حوالي 1241.04 مليار دينار سنة 2017 مع تسجيل هذه الميزانية عدّة اضطرابات تخص الاعتمادات المالية الممنوحة نتيجة للتقلبات التي شهدتها عائدات الدولة من النفط خصوصا بين 2012 التي تعتبر أعلى تعتبر أعلى قيمة بلغها الإنفاق العام على التعليم 1376 مليار دينار.

وقد قابل تطور الإنفاق العام على التعليم زيادة في عدد المنشئات التعليمية في جميع الأطوار فقد بلغت سنة 2018 ما مجموعه 26982 مؤسسة تعليمية (19037 ابتدائية، 5512 متوسطة، 2433 ثانوية) (إحصائيات مقدمة من وزارة التربية) وأيضا ارتفع عدد المؤسسات الجامعية إلى 109 مؤسسة تعليم موزعة على كامل التراب الوطني (54 جامعة، 09 مركزا جامعيا، و35 مدرسة وطنية عليا، و11 مدرسة عليا لتكوين الأساتذة).[1]

## II. معدلات القيد في مراحل التعليم:

- معدل القيد الإجمالي: يعرف القيد الإجمالي بأنه عدد الطلبة المفيدين في مرحلة تعليمية، من الابتدائي، المتوسط، الثانوي، والجامعي، وهذا ما سنعرضه كالتالي:

**ملاحظة:** عادة ما يقاس هذا المؤشر بالقيمتين الثابتتين (0%و100%) وهما القيمة الدنيا والقصوى.[2]

[1] – مجلة المنهل الاقتصادي، مجلد 04، العدد02، أكتوبر 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص347.

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر، ص93.

**الشكل رقم (3-2)**: تطور عدد التلاميذ حسب الأطوار

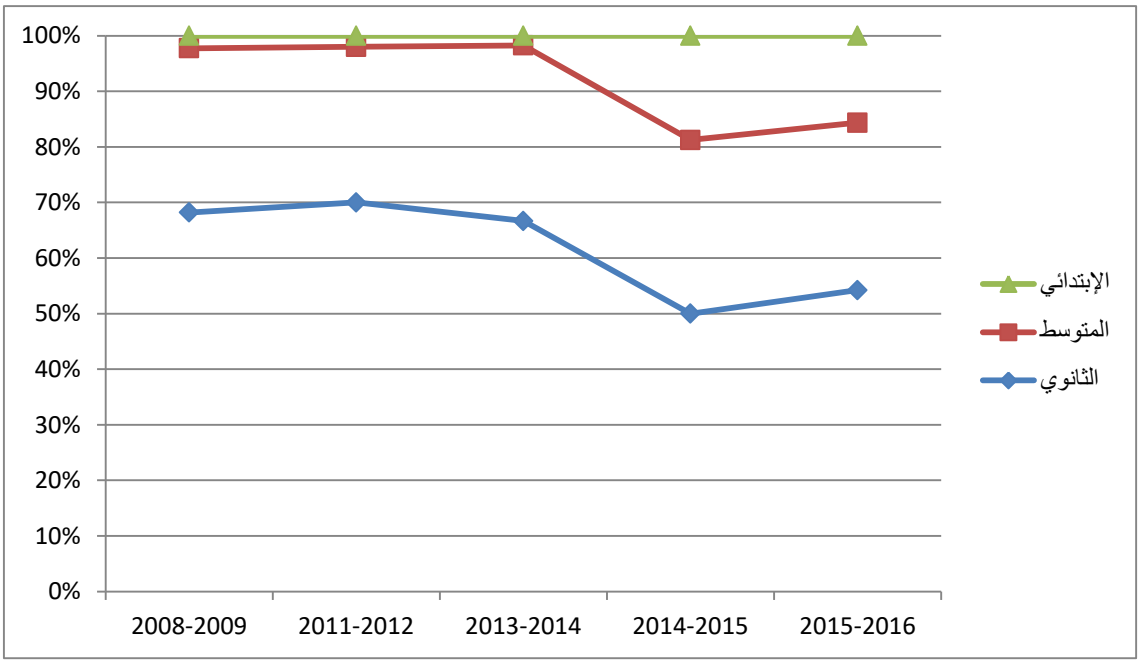


من الشكل أعلاه نلاحظ أن التلاميذ المقيدين في مرحلة التعليم الابتدائي ارتفع بشكل ملفت للانتباه من مجموع عدد السكان المتمدرسين إلى 3886773 تلميذ سنة 2015/2014 ثم ارتفع إلى 4109964 تلميذ في عام 2015 بمتوسط ارتفاع سنوي قدره 3% بين 2008 و2014.[1]

أما في التعليم المتوسط، فإننا نلاحظ انخفاض عدد المتمدرسين من سنة 2008، وهذا راجع للتسرب المدرسي، إذ بلغت عددهم 1355365 لتصل إلى 2575994 سنة 2015/2014 وهذا برغم من أن عدد السكان وصل إلى 39.5 مليون نسمة، مقارنة بعام 2013 إذ كان عدد السكان 38.7 مليون نسمة، أي ما يعادل معدل نمو طبيعي قدره 2.15% ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية.

[1]- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 1432هـ-2011م، ص283

وإذا تحدثنا عن التعليم الثانوي فإن عدد المقيدين ارتفع من سنة 2008 من 972326 تلميذ إلى 1526779 تلميذ في سنة 2015/2014 ثم لينخفض إلى 1336884 تلميذ في عام 2015، وهذا يرجع إلى سبب وحيد مفاده التسرب المدرسي.

ومن خلال ما سبق سنترجم هذه الأرقام إلى نسب لنقيس معدلات القيد في كل مرحلة من مراحل التعليم انطلاقا من القيمة الدنيا 0% والقصوى 100%.

### III. نسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين

استعرض التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية عامة والجزائر خاصة لعام 2014 نسب معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ورأى انه يستوجب لبعض الدول أن تبذل مزيدا من الجهود الهادفة لزيادة معدلات القراءة والكتابة وتخفيض العدد المطلق للكبار الذين لا يحبذون مهارات القراءة والكتابة، بالإضافة إلى تعميم القراءة والكتابة لدى النساء، نظرا لارتفاع الإناث من بين الكبار الأميين.[1]

وجدير بالذكر أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة هو نسبة السكان الذين يجيدون القراءة والكتابة معا.

[1] – تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حول التعليم للجميع بالدول العربية لعام 2014، ص35.

**الجدول رقم (3–1)**: مستوى التعليم للسكان البالغين 15 سنة فأكثر (إناث)[1]

| الجنس/أنثى / الفئة العمرية | دون تعليم% | مدرسة قرآنية% | ابتدائي% | متوسط% | ثانوي% | عالي % | غير مصرح به |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 19-15 سنة | 2.7 | 00 | 6.6 | 46.5 | 39.8 | 4.4 | 00 |
| 24-20 سنة | 4.9 | 00 | 10.7 | 27.6 | 23.3 | 33.5 | 00 |
| 29-25 سنة | 8.9 | 00 | 14.4 | 30.1 | 20.5 | 26.00 | 00 |
| 34-30 سنة | 13.6 | 00 | 16.9 | 31.00 | 24.0 | 14.3 | 00 |
| 39-35 سنة | 20.2 | 00 | 17.5 | 28.6 | 25.1 | 8.5 | 00 |
| 44-40 سنة | 27.3 | 00 | 22.3 | 22.1 | 20.9 | 7.4 | 00 |
| 49-45 سنة | 41.4 | 00 | 22.1 | 18.9 | 14.9 | 2.8 | 00 |
| 55-50 سنة | 51.1 | 00 | 22.5 | 13.3 | 10.8 | 2.4 | 00 |
| 59-55 سنة | 57.6 | 0.3 | 20.5 | 10.0 | 9.0 | 2.6 | 00 |
| 60 سنة | 79.8 | 0.3 | 10.8 | 5.0 | 3.3 | 0.8 | 00 |
| المجموع | 30.75 | 0.06 | 16.43 | 23.31 | 19.16 | 14.23 | 00 |

[1]– المرصد الوطني لحقوق النساء الجزائريات نحو المساواة، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (CIDDFE)، 2014، ص26.

**الجدول رقم (3–2)**: مستوى التعليم للسكان البالغين 5 سنوات فأكثر (ذكور)[1]

| الجنس/ذكور / الفئة العمرية | دون تعليم% | مدرسة قرآنية% | ابتدائي% | متوسط% | ثانوي% | عالي % | غير مصرح به |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5-9 سنة | 12.2 | 10.3 | 75.2 | 2.0 | 0.0 | 0.0 | 0.3 |
| 10-14 سنة | 1.0 | 0.0 | 41.2 | 56.9 | 0.8 | 0.1 | 0.0 |
| 15-19 سنة | 1.5 | 0.0 | 5.9 | 59.7 | 30.4 | 2.5 | 0.0 |
| 20-24 سنة | 2.6 | 0.0 | 11.2 | 41.8 | 22.5 | 21.9 | 0.0 |
| 25-29 سنة | 3.1 | 0.0 | 16.5 | 42.8 | 19.3 | 18.2 | 0.0 |
| 30-34 سنة | 3.9 | 0.0 | 13.3 | 44.8 | 24.5 | 13.4 | 0.0 |
| 35-39 سنة | 6.8 | 0.0 | 13.6 | 41.7 | 29.5 | 8.3 | 0.1 |
| 40-44 سنة | 10.1 | 0.0 | 22.5 | 31.9 | 25.2 | 10.2 | 0.0 |
| 45-49 سنة | 16.9 | 0.0 | 25.6 | 29.2 | 18.2 | 10.0 | 0.1 |
| 50-55 سنة | 28.5 | 0.2 | 27.6 | 21.8 | 15.0 | 7.1 | 0.0 |
| 55-59 سنة | 34.8 | 0.0 | 25.7 | 17.3 | 13.6 | 8.6 | 0.1 |
| 60 سنة | 58.9 | 0.4 | 21.1 | 9.9 | 6.4 | 3.3 | 0.1 |
| المجموع | 14.1 | 1.3 | 26.3 | 33.7 | 16.4 | 8.3 | 0.1 |

[1]– المرصد الوطني لحقوق النساء الجزائريات نحو المساواة، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (CIDDFE)، 2014، ص24.

**الشكل رقم (3-2)**: نسبة الأمية حسب السن في سنة 2012

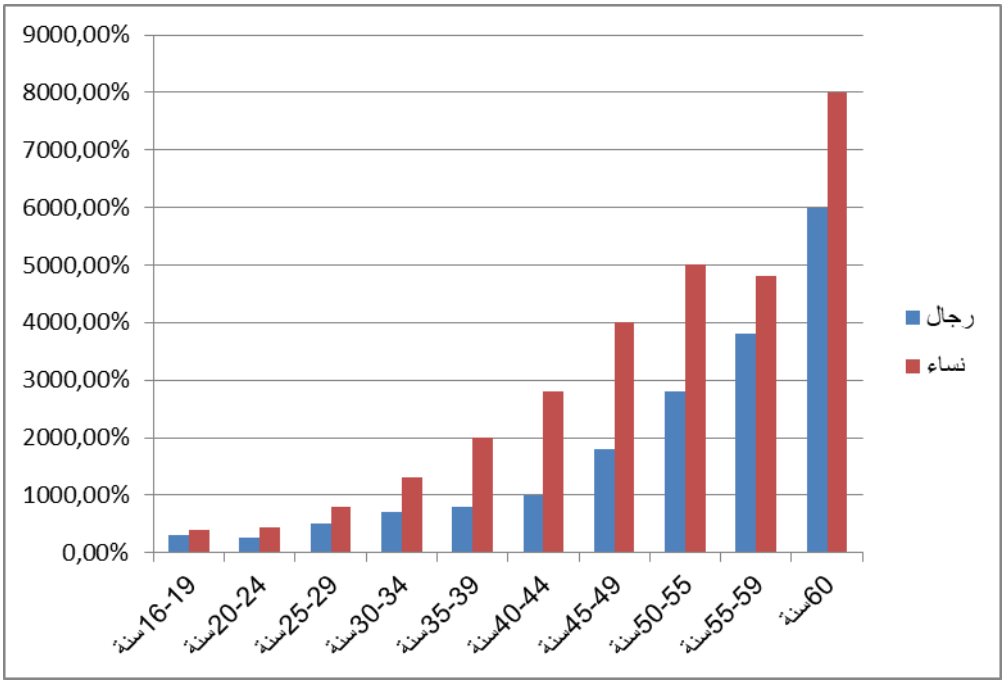


**ملاحظة:** بالنسبة لمؤشر معرفة القراءة والكتابة حدد له قيمة قصوى ودنيا ثابتتان للبالغين (0%و100%).

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة النساء البالغات 50 سنة فما فوق أميات، وهذا إن استندنا على المقياس المحصور بين (0%و100%)، في حين نجد أن نسبة الامية عند الرجال في سن 50 سنة هي حوالي 30% وهي نسبة مقبولة استنادا على المقياس (0%و100%)، أما الأمية عند الرجال فهي في سن 60 سنة فما فوق.

أما إذا تحدثنا عن الفئة ما بين 15 إلى 45 سنة فهي مقبولة استنادا على المقياس (0%و100%) إذ بلغت من 0.5% إلى 40% على التوالي، وهذا نظرا لان هذه الفئة تضم ذوي (15 إلى 19 سنة) وهي مرحلة الثانوي، وفئة (20 إلى 24 سنة) وهي المرحلة الجامعية وهذا ما يوضحه الشكل أعلاه.[1]

[1]- المرصد الوطني لحقوق النساء الجزائريات نحو المساواة، مصدر سبق ذكره، ص28

**المطلب الثاني: أثر السياسات الاقتصادية على الخدمات العامة في الجزائر للألفية.**

**1- مفهوم الخدمات العامة الاجتماعية**

يرتبط مفهوم الخدمة العمومية بمستوى تطور المجتمع ومكانة الدولة في المجتمع و بسيطة يمكن تعريف الخدمة العمومية على أنها: "الأشكال ووسائل التنظيم التي يتزود بها مجتمع من المجتمعات لتحقيق أهداف ذات منفعة عامة يركز هذا المفهوم على الجانب القانوني للخدمة العامة.

كما تعرف بأنها تلك الخدمات التي تشمل على رأسمال الإجمالي وتعني بناء الإنسان من ناحية العقل والجسم من خلال الرفع من مستوى التعليمي والصحي لجعله حالة ناهضة اقتصاديا واجتماعيا، كما هي وسيلة لتحقيق الإنصاف والعدالة في المجتمع والدولة هي المسؤولة عن توفيرها وإدارتها وتشمل الخدمات العامة الاجتماعية عدة مجالات تخص الفرد وهي نوعين:

- الخدمات التعليمية: وهي المنتجات التي تقدمها المدارس والجامعات بمختلف تخصصاتها العلمية بغرض تأهيل المجتمع.
- الخدمات الصحية: وهي المنتديات التي تقدمها المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية والعيادات والجهات ذات العلاقة بغرض المحافظة على سلامة الإنسان الجسمية والعقلية.
- كما تعد الخدمات العامة الاجتماعية المقدمة من قبل الحكومة من المنظور الاقتصادي بأنها سلعة عامة في حالة استخدامها أو استهلاكها من قبل فرد بأنه لا يؤثر في استخدام أو استهلاك الأفراد الآخرين لها أو يحرمهم منها.[1]

يقوم تقديم الخدمات العامة على عدة مبادئ هي مبدأ المساواة والاستمرارية من خلال ضمان الوصول الدائم والمتساوي لجميع الأفراد إلى هذه الخدمات دون أي تمييز أو قيد.

- مبدأ الشمولية والكفاءة يجب أن تكون الخدمة العامة شاملة وفعالة وذات منفعة عامة.

[1]- الشيخ محمد، دور الخدمات العامة الاجتماعية في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر، دراسة تحليلية في الفترة من (1990-2019)، جامعة تلمسان، الجزائر، ص 5-6.

- مبدأ المجانية أو المجانية النسبية أي تقدم هذه الخدمات مجانا إلى الأفراد أو مقابل تسعيرة رمزية.
- المبدأ الأخير هو مبدأ القدرة على التكييف بمعنى أنه يجب على السلطة العامة أن تعلل تنظيم وأداة الخدمة للتكيف مع التغيرات والتطورات الاجتماعية.

**2- أثر البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي على الخدمات العامة في مختلف القطاعات:**

انطلق الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى إعادة الحياة إلى القطاع الاقتصادي في الجزائر بتنفيذ البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا البرنامج الذي بادر به يهدف إلى تعزيز المنشآت الاقتصادية وإعادة تأهيل المنشآت الاجتماعية وإنعاش الزراعة والصيد البحري وكذا تحسين الإطار المعيشي في الوسط الريفي، فهو يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.[1]

وقد تضمن هذا البرنامج خطة عاجلة لتنمية 13 ولاية من ولايات الجنوب، حيث يهدف إلى تحسين ظروف معيشة المواطن وتخفيض نسبة البطالة والحد من أزمة السكن وأزمة مياه الشرب، كما يسعى لتحقيق نسبة نمو تكون في حدود 4.5% إلى 6% وهذا المعدل إن تحقق فسوف يمكن من امتصاص حدة البطالة التي تتجاوز 30% من السكان النشطين.

ولقد شرع في تنفيذ البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال السداسي الأول من عام 2001 عبر مراحل، حيث خصصت له ميزانية تقدر بـ7مليار دولار، وهو يهدف بالموازاة مع ميزانيات السنة لكل قطاع إلى الحد من علامات التخلف والفقر، أي انه برنامج موجه إلى تأهيل المناطق لتمكينها من مواجهة آثار التحولات الاقتصادية الجارية بحظوظ متكافئة.

وحسب مندوب رئيس الحكومة المكلف بالإنعاش الاقتصادي، فإن الغلاف المالي المخصص خلال سنتي 2001 و2002 بلغ 40 ألف مليار سنتيم يشمل 9500 مشروع وقدرت نسبة الإنجاز بـ

[1]- عبد الغفور مزيان، فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية 2000-2022، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد،الطارف، الجزائر،2017، ص10-12.

89% خلال هاتين السنتين، وقد خصص من هذا الغلاف المالي نسبة تحسين الظروف المعيشية للسكان، ففي نفس الوقت الذي تزداد فيه الفوارق الاجتماعية في الجزائر، ترتفع قيمة الاستهلاك للأسر الجزائرية، التي أنفقت أكثر من 153 مليار دينار (بمعدل 333.117 دينار جزائري لكل أسرة وبمعدل 49.928 دينار جزائري لكل فرد) وقد بلغت نسبة الإنفاق عام 2001 أكثر من 1600 مليار دينار، إلا أن الفوارق جعلت 50% من الجزائريين يستحوذون على أكثر من 74.1% من قيمة الاستهلاك، تشير التقديرات المقدمة من طرف منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى زيادة التفاوت الاجتماعي بصورة واضحة وكبيرة في الجزائر، حيث نجد أن أغنى فئات المجتمع (نسبة 20%) يتحصلون على 40% من نسبة العائدات والاستهلاك مقابل 7% فقط لأفقر فئة في المجتمع الجزائري.[1]

ولقد اهتم البرنامج الخاص لدعم الإنعاش الاقتصادي بعدد من المجلات منها القطاع الزراعي والبنكي ومجال الاستثمار والمجال الصحي..الخ.

**أولا: القطاع الزراعي**

حرصت الحكومة في عهد الرئيس بوتفليقة على تطوير القطاع الزراعي والحد من استيراد الأغذية، حيث عمدت إلى توسيع سياسات استصلاح الأراضي ضمن سياسات الإنعاش الاقتصادي وإعفاء المزارعين من تسديد ديونهم تحفيزا لهم على مواصلة العمل كما أنشأت وزارة ترعى تنمية الموارد المائية والثروة السمكية، فتجربة "الأرض لمن يخدمها" أثبتت نجاحا كبيرا في توفير أسباب الحماية للمزارع من المضاربة، كما جاء إلغاء قانون التنازل عن أملاك الدولة معززا لهذا التوجه وفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع الهام حيث يوجد حوالي 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، وهكذا فإن الأرض الجزائرية صارت منتعشة، بسبب برامج استصلاح الأراضي الزراعية وتقديم الدولة تسهيلات للفلاحين الصغار والكبار، إلا أن الأمر لا يزال يحتاج إلى جهد كبير من جانب الدولة للقضاء على أساليب المضاربة والرشوة والانحراف التي تقف أما التطوير الذي يحتاجه هذا القطاع.[2]

[1]- عبد الغفور مزيان، المرجع نفسه، ص 14

[2]- نسيم برني، التنمية بين مفهومي التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص 8-9.

**ثانيا: القطاع البنكي**

في هذا الإطار وضعت مخططات واسعة لتحديث البنوك وتسليحها بنظام مصرفي وتقنيات تتفق واقتصاديات السوق لتحقيق المزيد من جلب الاستثمار إلى البلاد، وحاليا يتوافر بالجزائر نظام تحويل مالي إلى أي مكان بالعالم خلال سعات بعد تنفيذ الاتفاق الذي وقع بين الشركة العامة للجزائر ومؤسسة "وستيرن يونيون" المالية الأمريكية، وعلى نفس المستوى الأهمية، أكد إنشاء البنوك وشركات التأمين التابعة للقطاع الخاص خطوات تعزيز الاقتصاد الجزائري إلى انتشار وتوسيع قاعدة البنوك الخاصة، حيث فتحت البنوك التجارية الدولية فروعا لها في البلاد مما شجع الاتحاد الأوروبي على إبرام اتفاق مع الحكومة الجزائرية للمساهمة في إعداد البرامج الخاصة بتطوير أداء بنوكها الوطنية ومساعداتها على تنفيذ برامج التوأمة مع عدد من البنوك الأوروبية.

**ثالثا: الاستثمار**

تميزت الحالة الاجتماعية والاقتصادية قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي بمنشآت اقتصادية خربة مقدرة بالمئات والبطالة بالملايين ومشاريع البنية التحتية متوقفة .

إن سياسة الرئيس ترمي إلى تشجيع الاستثمار، ولهذا صدر الأمر الرئاسي الذي يتعلق بإعادة تنظيم مناخ الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بها مثل العقارات الصناعية بالإضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار المكلف بإعداد سياسات تطوير ومتابعة العملية الاستثمارية.

فبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وفر فرص هامة للشراكة والاستثمار في قطاعات المنشآت والبناء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة والفلاحة والصيد البحري.

ولقد جاءت مبادرات الدول الخليجية بمثابة دعم لدفع عجلة الاقتصاد الجزائري نحو الحركة الايجابية، حيث جذب الاستثمار الخليجي وراء نظيره الأجنبي وسرعان ما تدفقت على الجزائر التسهيلات والشراكة وتحويل الديون غلى استثمارات، وبدأت خطط الإسكان ومشاريع تطوير شبكات الكهرباء، ولما رأت الصناديق التنموية المشتركة والعرب النور زاد نشاط الاستثمارات في القطاع الاقتصادي.[1]

[1]– د. نسيم برني، التنمية بين مفهومي التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، المرجع السابق، ص 10.

**أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على الخدمات العامة في مختلف القطاعات:**

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى الحفاظ على التوازن الاقتصادي والمالي ودعم النمو الاقتصادي وتلبية الحاجيات الاجتماعية المتنامية التي نتجت عن الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي سادت البلاد منذ أكثر من عشر سنوات، وتمثل حجم الاتفاق على هذه الخطة الطموحة التي تمتد إلى خمس سنوات قادمة (2005-2009) ما قيمته 50 مليار دولار، يتم تمويلها محليا بدلا من اللجوء إلى القروض الخارجية، وهذا ويشكل حجم الإنفاق على هذه الخطة الجديدة زيادة كبيرة مقارنة بخطة (2000-2004) الذي بلغ الإنفاق فيها 7 مليار دولار وقد اهتم برنامج دعم النشاط الإقتصادي بعدّة مجالات منها:

**أولا: الاستثمار**

إنّ الاستثمار هو القوة الدافعة للنمو حيث يتطلب هذا الأخير استثمارات إضافية لخلق وحدات إنتاج جديدة تنتج سلع وخدمات وفرص عمل وقيمة مضافة، ولقد تزايد اهتمام المؤسسات الإسبانية بالسوق الجزائرية خاصة بعد اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 بالجزائر، حيث اتفقت البلدان في هذا السياق على إقامة شراكة اقتصادية وطاقوية ترافق تلك التي يأمل الاتحاد الأوروبي تطويرها مع الجزائر.

**ثانيا: الصحة**

نتيجة للترابط بين النظام الصحي وباقي جوانب الاقتصاد، يعتبر إصلاح المنظومة الصحية بالجزائر ضروريا لمواكبة الإصلاحات الأخرى.[1]

[1]- فوزي محيريق، ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد02، جامعة الوادي، 2014، ص15-16.

**برنامج إصلاح المنظومة الصحية بالجزائر:**

- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصص لقطاع الصحة 14.7 مليار دينار أي 16.28% من الحصة الاجمالية للنشاطات الموجهة للتنمية البشرية.
- مخطط دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) والذي كان نصيب الصحة فيه 85 مليار دج.
- برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) والذي استفاد منه قطاع الصحة بـ 619 مليار دينار.

وقد تعززت الإصلاحات في قطاع الصحة بوضع برنامج لإصلاح المؤسسات الصحية في إطار المخطط التوجيهي للصحة في الجزائر (2009-2025) والذي خصص له غلاف مالي مقداره 20 مليار أورو، ذلك أن عملية التمويل تعتبر العقبة الأكبر أمام السلطات العمومية في تطبيق الإصلاحات في قطاع الصحة، وبالتالي فإن قضية التمويل الصحي هي المحور الأساسي في عملية الإصلاحات المعتمدة في الجزائر.

وهناك عدد من المؤشرات الصحية التي ينبثق عنها مجموعة من المقاييس الصحية التي يمكن من خلالها قياس التقدم المحرز في السياسات الصحية، وقد ظهر من خلال مراجعة التقارير لـ 2009 أن الجزائر كانت من بين الدول المتوسطة في التنمية البشرية لتتقدم وتحتل مكانة هامة سنة 2010 من بين الدول محققة تنمية بشرية مرتفعة محتلة المرتبة 84 عالميا بعد أن كانت في المرتبة 104 سنة 2009 ويظهر تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 أن الجزائر كانت من بين الدول التي أحرزت تقدما سريعا في التنمية البشرية في العناصر غير المرتبطة بالدخل، ولكنها تراجعت سنة 2011 إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وتراجعت مرتبتها عالميا لتحتل 96، وترجع مرة أخرى لتستعيد مكانتها وفق تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2014 ليوضح أن الجزائر حققت تنمية بشرية مرتفعة بمرتبة 93 عالميا، أما تقرير 2016 جاء ليوضح تحسن آخر للجزائر بين دول العالم واحتلالها المرتبة 83 عالميا والشكل الموالي يوضح تطور دليل تنمية في الجزائر منذ سنة 1990 إلى 2015.[1]

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير التنمية البشرية 2010، الثورة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص29

**الشكل رقم ( 3-3)** تطور دليل ت.ب.خ في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

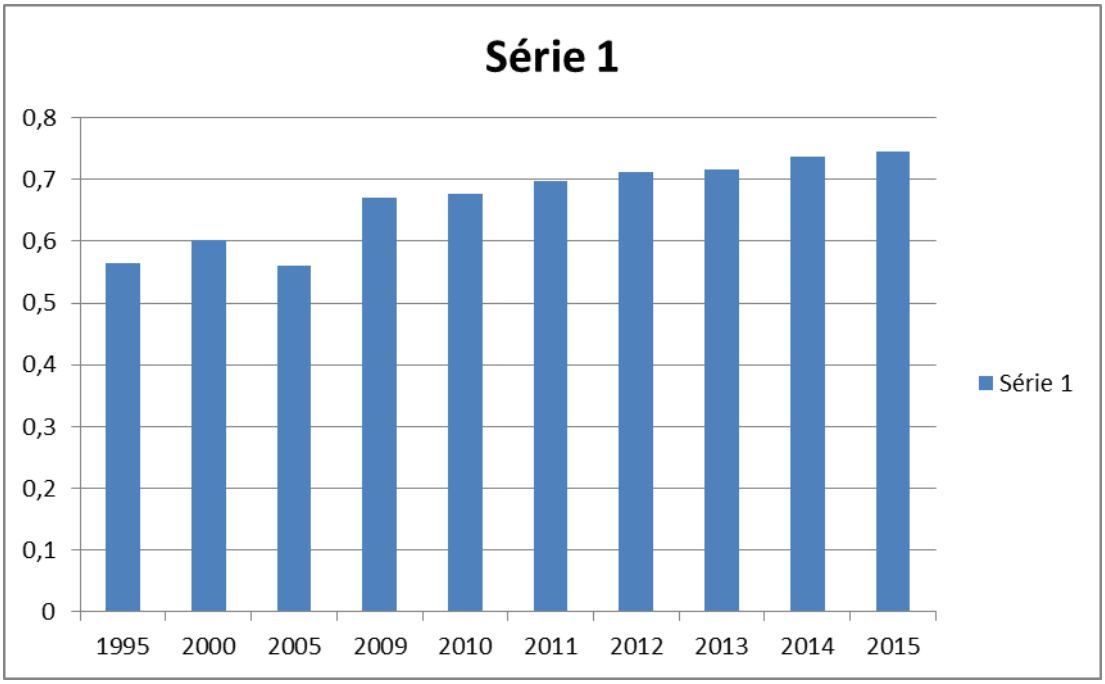


المصدر: تقارير التنمية البشرية للسنوات: 2010-2016

## المبحث الثاني: تقييم سياسات اقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

من خلال هذا المبحث سنحاول تقييم السياسات الاقتصادية للألفية مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يوصف بأنه اقتصاد ريعي مما يجعل من أدوات محدودة الأثر أمام الصدمة الخارجية المرتبطة بإنخفاض أسعار المحروقات وبالتالي سنحاول تشخيص وقراءة سوك السياسات الاقتصادية للألفية في ظل مخططات دعم الاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: تقييم السياسات الاقتصادية للألفية

شهدت السياسة الاقتصادية بالجزائر ابتداءا من سنة 1999 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية نحو الوصفة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة[1] حيث تم إقرار كل من مخطط الدعم الاقتصادي للفترة 2001- 2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005 -2009، وتزامنا مع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية كما أدى التحسن المستمر للسيولة لدى البنوك عام 2002، وما ترتب عنه من فائض في السيولة، إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة جديدة تسمى "استرجاع السيولة بمناقصة"، يتعلق الأمر هنا بتقنية السحب من سيولة السوق النقدية تم إدخالها واستعمالها من قبل بنك الجزائر ابتداءا من شهر أبريل 2002[2] و نظرا إلى ما تتمتع لابه آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية و قد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداءا من جوان مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة تفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها وبالتوازي مع ذلك تم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 6,25% في ديسمبر 2002 مقابل 4,25 % من قبل، ثم ارتفع من جديد إلى 6,5 % في مارس

[1] محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013، ص 13.

[2] محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، قطر، سبتمبر 2003، ص 09.

2004 وفي ضوء ذلك، وصلت ودائع البنوك بعنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 122,6 مليار دينار في شهر ديسمبر 2002 بعدما كانت في مستوى 43,5 مليار دينار في نهاية عام 2001، و لقد تحقق الأثر المنتظر من هذه الأداة فعلا خلال النصف الأول من عام 2003 حيث أن السيولة النقدية كانت أكبر وتم رفع معدل الاحتياطي الاجباري إلى 8% سنتي 2008 و2009 وتواصل رفعه إلى 9% وهو تشديد من جانب السلطات النقدية إلى أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية.

وبالنسبة لبرنامج الإنعاش فهو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي ويعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية من ثم فالهدف هو إعادة تنشيط الطلب الكلي[1] حيث تم تخصيص جزء كبير من الاحتياطات الأجنبية لتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بلغ ما يقارب 7 ملايير دولار، و تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الانتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية.

ونتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع سعر النفط حيث بلغ 38,63 دولار سنة 2004 مما نتج عنه تراكم احتياطي صرف بلغ حوالي 43,1 مليار دج ومع تزايد التفاؤل تم إقرار برنامج تكميلي لدعم النمو، خصص له مبلغ 55 مليار دولار و هدفه استكمال الإصلاحات السابقة[2] و مرافقة أداة الانتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وقد ساهم مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في تحقيق متوسط معدل نمو ب 5,5 % كمتوسط معدل نمو بعد أن كان لا يتجاوز 3,2 % خلال الفترة 1995- 2000 كما أن البرنامج التكميلي لدعم النمو ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ 6,6 % خلال الفترة 2005- 2009

[1] حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداي الثاني، 2009، ص 15.

[2] كريم بودخدخ، أثر سياسية الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص202.

أي بنسبة أكبر مما قد حقق خلال الفترة 2001 – 2004 و هو ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الإنفاق العام[1] و بملاحظة تطور الانفاق العام في الجزائر ينتج الجدول التالي:

**الجدول رقم (3–3):** تطور الإنفاق العام بالجزائر للفترة (2007 - 2011)

| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإنفاق(مليون دولار) | 46849 | 66823 | 60360 | 61130 | 82056 |
| النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي % | 34,5 | 39,1 | 43,7 | 37,7 | 35,6 |

**المصدر** : صندوق النقد العربي و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، 2012 ص 387.

يتبين من الجدول تزايد الانفاق العام من 46,8 مليار دولار سنة 2007 إلى 66,8 مليار دولار سنة 2008 نتيجة لزيادة الرواتب و الأجور بنسبة 23 % و ارتفاع الإنفاق الرأس مالي بزيادة قاربت 10 مليار دولار ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو لينخفض معدل الزيادة سنتي 2009 و 2010 في سياق اعتمدت الجزائر سياسة مالية منضبطة (التوسع في الإنفاق الحكومي لكن بمعدلات قليلة) نتيجة لتسجيلها عجز مالي كلي عام 2009 لأول مرة منذ سنوات ، لتعود إلى ساسة مالية توسعية في 2011 لتسجل مبلغ 82,05 مليار دولار حيث سجلت هذه السنة رفقة الكويت و السعودية أعلى معدلات نمو للإنفاق العام و هذا في إطار الاستجابة للظروف الاقتصادية و السياسية الطارئة التي شهدتها المنطقة العربية خاصة في ضوء المطالب الفئوية و الشعبية المتنامية لتوفير مزيد من فرص العمل و تحسين ظروف المعيشة حيث ارتفعت النفقات الجارية بالجزائر بنسبة 54,1 % ( بحوالي 20 مليار دولار ) لتبلغ نسبتها إلى الانفاق الكلي حوالي 68 % كما ارتفع الانفاق الرأسمالي ( حوالي 2 مليار دولار ) لتصل نسبة الإنفاق الكلي إلى حوالي 32 %.

وقد دعم البرنامجين السابقين ببرنامج الاستثمارات العمومية ( 2010– 2014 ) الذي يمثل تصورا للنفقات بمبلغ يعادل 286 دولار و يشمل : ( برنامج جاري ) إلى نهاية 2009 بمبلغ 9680 مليار

[1] كريم بودخدخ، أثر سياسية الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 202.

دينار ( يعادل 130 مليار دولار )، لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها، و برنامج جديد بمبلغ 11534 مليار دينار ( يعادل 155 مليار دولار )، من أجل مشاريع جديدة[1].

و يهدف برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2004 – 2010 إلى :

- ✓ تحسين التنمية البشرية، حيث شكلت الجزء الأكبر بنسبة 40 %،
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية،
- ✓ دعم تنمية الاقتصاد الوطني،
- ✓ التنمية الصناعية،
- ✓ تشجيع إنشاء مناصب الشغل،
- ✓ تطوير اقتصاد المعرفة.

**المطلب الثاني: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية**

التزمت الجزائر كغيرها من الكثير من دول العالم شهر سبتمبر من عام 2000 بمناسبة قمة الألفية بنيويورك، بتوفير الإرادة و بذل كل ما يجب في سبيل تحقيق ما سمي أنداك بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015

وقد تبين ذلك حول ما تم إنجازه بخصوص كل هدف من الأهداف الثمانية واحدا واحدا، كما يلي:

**الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع** : تمكنت الجزائر من تحقيق هذا الهدف و ذلك بالنظر إلى:

- تراجع معدل الفقر بنسبة 61 % خلال الفترة 1995 – 2011،
- زيادة الإنفاق الاستهلاكي للأسر بنسبة 4,9 % كمتوسط سنوي خلال الفترة 1999 - 2014،
- تراجع مستوى الإنفاق على الغذاء من 44,6 % عام 2000 إلى 41,8 % عام 2011[2] من مجموع الإنفاق الكلي للأسر.

[1] كريم بودخدخ، مرجع سابق، 224.

[2] مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص 64.

**الغاية 1– أ : تخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من مجموع السكان إلى النصف من خلال الفترة 1999 – 2015**

– تراجع نسبة من يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد بتعادل القدرة الشرائية من 1,9 % من مجموع السكان عام 1988 إلى 0,8 % عام 2011. أي تراجع هذه الفئة بنسبة 58 %.

– تراجع الفجوة بين مستوى إنفاق الأسر الفقيرة وعتبة فقر التغذية ( فجوة الفقر) من 0,4 % عام 1988 إلى 0.1 % عام 2011 مقتربا من عتبة التغذية.

**الغاية 1– ب : توفير العمالة الكاملة و المنتجة و العمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء و الشباب.**

تمكنت الجزائر خلال الفترة 2000-2015 من خلق 4365000 منصب شغل، كما تمكنت من خفض معدل البطالة من 27,3 % عام 2000 إلى 11,2 % عام 2015.

**الغاية 1–ج : تخفض نسبة الأشخاص اللذين يعانون من الجوع إلى النصف خلال الفترة 1990 – 2015**

– تراجع مستوى سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخمسة 05 سنوات خلال الفترة 1995 – 2013 بأكثر من الثلثين. حيث انتقل من 3 % عام 1995 إلى 0,8 % عام 2013.

– تراجع نسبة من لا يحصلون على الحد الأدنى من السعرات الحرارية من 3,6 % من مجموع السكان عام 1988 إلى 0,5 % عام 2011، نتيجة تتجاوز بكثير هدف الألفية المحدد بـ 1,7 %.

**الهدف الثاني : ضمان التعليم الابتدائي للجميع** : تمكنت الجزائر من تحقيق هذا الهدف، و ذلك بالنظر إلى[1]

[1] Algerien, 1.G (2016), objectifes du millénaire pour le développement, rapport national 200-2015, p 31.

الغاية 2- أ : تمكين كافة الأطفال ذكور وإناث في كل مكان من إتمام تعليمهم الابتدائي بحلول سنة 2015.

ارتفاع المعدل الخام للتمدرس في الطور الابتدائي من 95,09 % خلال الموسم الدراسي 1999 – 2000 إلى 97,9 % خلال الموسم الدراسي 2014 - 2015 .

ارتفاع المعدل الصافي للمتمدرسين ممن بلغوا سن السادسة من 93.2 % خلال الموسم الدراسي 1999 – 2000 إلى 98,5 % خلال الموسم الدراسي 2013 – 2014.

تراجع مستوى التفاوت بحسب الجنس، أي الفارق بين معدل تمدرس الإناث و معدل تمدرس الذكور من 94,9 % ذكور مقابل 91,5 % إناث خلال الموسم الدراسي 1999 – 2000 إلى 98,0 % ذكور مقابل 98,9 % إناث خلال الموسم الدراسي 2013 – 2014 .

**الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة : يعتبر هذا الهدف تقريبا محقق، و هذا بالنظر إلى :**

**الغاية 3 – أ : إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي بحلول عام 2005 إن أمكن، و في جميع مراحل التعليم بحلول عام 2005 إن أمكن، و في جميع مراحل التعليم بحلول عام 2015 على أقصى تقدير.**

- تراجع مستوى التفاوت الجنسي بمستويات ملحوظة خلال الفترة 2000 – 2015
- ارتفاع معدل تمدرس الإناث مقارنة بمعدل تمدرس الذكور بمستويات جيدة، حيث[1]

- تراجع الفارق بين معدل تمدرس الإناث و معدل تمدرس الذكور في الطور الابتدائي (6 – 11) من 10 نقاط مئوية عام 2000 إلى 6,9 نقاط مئوية عام 2015.
- ارتفع معدل تمدرس الإناث في الطور الأساسي ( 6 – 15 سنة ) بـ 06 نقاط مئوية مقابل 03 نقاط مئوية فقط في معدل تمدرس الذكور.

[1] Algerien, 2016, p 31.

- انتقل معدل تمدرس الاناث في الطور الثانوي من 31 % خلال الموسم الدراسي 1999 – 2000 إلى 51 % خلال الموسم الدراسي 2013 -2014.
- ارتفعت نسبة النساء العاملات في القطاع غير الفلاحي من 60 % عام 2001 إلى 79 % عام 2015 وقدرت نسبة النساء العاملات على مستوى الوظيفة العمومية عام 2014 ب 35,7 % من مجموع العاملين البالغ عددهم 2020172 عامل.
- ارتفاع حصة النساء في المجالس المنتخبة، حيث :
- انتقلت نسبة النساء المنتخبات على مستوى غرفة البرلمان السفلى من 7,7 % عام 2007 إلى 31,5 % عام 2012 من مجموع المنتخبين.
- انتقلت نسبة النساء على مستوى مجلس الأمة من 2,7 % عام 2006 إلى 6,9 % عام 2012 من مجموع الأعضاء.
- انتقلت نسبة النساء المنتخبات على مستوى المجالس الشعبية البلدية من 4 % عام 2002 إلى 16,6 % عام 2012، من مجموع المنتخبين.

**الهدف الرابع: تخفيض معدلا وفيات الأطفال:** يعد هذا الهدف تقريبا محقق.

**الغاية 4 – أ: تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بثلثين في الفترة 1990 – 2015**

- تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 55,7 في كل ألف ولادة حية عام 1990 إلى 25,6 في الألف عام 2014، منها 23,9 في الألف من جنس الأنثى و 27,1 في الألف من جنس الذكر.

**الهدف الخامس : تحسين الصحة النفاسية:** تمكنت الجزائر من ذلك الهدف و ذلك بالنظر إلى :

**الغاية 5 – أ : تخفيض معدل وفيات النفساء بثلاثة أرباع خلال الفترة 1990 – 2015**

- تراجع معدل وفيات النفساء من 230 حالة وفاة عن كل مائة ألف ولادة عام 1989 إلى 63,6 حالة وفاة عن كل مائة ألف ولادة عام 2014.

**الغاية 5 – ب : تعميم خدمات الصحة الانجابية بحلول عام 2015**

- انتقلت نسبة النساء الحوامل المستفيدات من الرعاية الصحية خلال فترة ما قبل الولادة من 58 % عام 1992 إلى 92,7 % عام 2013.

**الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و الملاريا و غيرها من الأمراض الأخرى:** حققت الجزائر خلال الخمسة عشرة سنة الماضية الأخيرة نتائج جيدة في القضاء على الأمراض الخطيرة و هذا بالنظر إلى:

**الغاية 6 – أ : وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام 2015**

تظهر إحصائيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات أن الجزائر حققت هذا الهدف.

- تراجع عدد الإصابات بهذا المرض إلى ما دون الـ 1000 حالة في السنة، حيث تراوح العدد كمتوسط سنوي خلال السنوات الأخيرة بين 700 و 800 حالة، في حين قدر عدد الإصابات عند تاريخ 31 ديسمبر 2015 بـ 9843 حالة، منها 1651 حالة سيدا و 8192 حالة حاملة لفيروس نقص المناعة المكتسبة، أما عدد الإصابات لدى الأشخاص بين سن 15 و 24 سنة، فبلغ 569 حالة بتاريخ 31 ديسمبر 2015[1].

**الغاية 6 – ب : ضمان العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لكل من هم بحاجة إليه بحلول عام 2015.**

- تضمن الجزائر العلاج المجاني لفائدة كل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، و ذلك على مستوى 15 مركزا متخصصا[2].
- انتقل عدد المعالجين على مستوى مراكز العلاج المتخصصة من 1015 شخص عام 2006 إلى 5963 شخص عام 2014.

[1] Algerien, 2016, p 61-62.

[2] Algerien, 2016, p 61-62.

**الغاية 6 – ج : التحكم في الملاريا و في الأمراض الخطيرة الأخرى بحلول عام 2015.**

- تراجع عدد حالات الإصابة بالملاريا إلى 100000 حالة كمتوسط سنوي خلال ستينيات القرن العشرين إلى ما بين 300 و 600 حالة في السنة خلال العشر سنوات الأخيرة، معظمها ذات مصدر خارجي.
- عدم تسجيل أي إصابات محلية المصدر بداء الملاريا خلال عام 2014.
- ارتفاع نسبة حالات السل المكتشفة و المعالجة في إطار العلاج المباشر إلى حدود 90 %.

**الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية:** يعتبر هذا الهدف تقريبا محقق في بعض جوانبه ومحقق في جوانب أخرى.

**الغاية 7 – أ: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات و برامج البلد**

حيث تم تحقيق نتائج جد حسنة في هذا الإطار، ظهرت أساسا في[1]:

- تعزيز وضبط الإطار القانوني الكفيل بالاستجابة لأولويات حفظ المحيط و ترقية إطار العيش.
- تحسين إطار عيش المواطنين.
- التحكم في تسيير و استيعاب النفايات المنزلية و الصناعية.

**الغاية 7 – ب : الحد من التدهور البيئي و تدنية معدله بحلول عام 2010**

- تجاوز مستوى النتائج المحققة من طرف الجزائر في هذا الإطار ما مان مستهدفا، حيث قدرت المساحة المحمية بـ 33,7 % م القطر الوطني، بما يعادل 86593065 هكتار.

**الغاية 7 – ج : تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب و لا يستفيدون من خدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015.**

تجاوز مستوى النتائج المحققة من طرف الجزائر في هذا الإطار الهدف المسطر ضمن أهداف الألفية بكثير.

[1] Algerien, 2016, p 70.

- تراجعت نسبة السكان فير المستفيدين من الربط بشبكة المياه الصالح للشرب من 29,2 % عام 1998 إلى 2 % عام 2015.
- انتقلت نسبة السكان غير المستفيدين من الربط بشبكات الصرف الصحي من 33,7 % عام 1998 إلى 95,4 % عام 2013.

**الغاية 7 – د : تحسين ظروف عيش سكان الأحياء الفقيرة و المكتظة بحلول عام 2020.**

- نمو الحظيرة الوطنية للسكن من 5,4 مليون مسكن عام 2000 إلى 8,5 مليون مسكن عام 2014

**الهدف الثامن : إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية:** أحرزت الجزائر تقدما معتبر بخصوص هذا الهدف، و ذلك بالنظر إلى[1]:

التعاون على وضع نظام تجاري و مالي متعدد الأطراف منفتح و غير تمييزي، من خلال :

- إصلاحات التحول الاقتصادي التي باشرتها مطلع تسعينات القرن العشرين.
- جهود و مبادرات الاندماج الإقليمي والجهوي، كالعضوية في NEPAD و اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي الممضي عام 2002 و الانضمام إلى منطقة التبادل التجاري العربي الحر عام 2009، والانخراط في مختلف المبادرات الرامية إلى إقامة شراكة تجارية إفريقية كالـ: ZLEC وUEMOA وCEDEAO وغيرها.
- التجاوب مع الاحتياجات الخاصة للدول الأقل تطورا من خلال عديد المساهمات المقدمة للعديد من الصناديق الجهوية والدولية المعنية بالتنمية الاقتصادية والمساعدات الإنسانية كالـ: PNUD وPNUE وFIDA وBID وCICR وغيرها.
- التجاوب مع الاحتياجات الخاصة للدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ببعث الكثير من المشاريع الهادفة إلى دعم جهود الإنماء بدول الجوار، والتي من بينها[2]:

[1] Algerien, 2016, p 72.

[2] Algerien, 2016, p 90.

- الطريق السيار شرق غرب، الممتد على مسافة 1216 كلم، الذي يمثل جزء الجزائر من الطريق المغاربي الممتد من نواكشط غربا إلى طرابلس شرقا، على مسافة 7000 كلم.
- الطريق السيار للهضاب العليا الممتد على مسافة 1030 كلم.
- الطريق السيار شمال جنوب العابر للصحراء، الممتد على مسافة 2451 كلم
- مسح ديون بعض الدول النامية الإفريقية دعما لجهود الإنماء بها.
- تراجع المديونية الخارجية نت 25,2 مليار دولار أمريكي عام 2000 إلى 3,75 مليار دولار عام 2014.
- التطور الكبير المحرز في مجال الهاتف النقال الذي قدرت تغطيته بـ 114,4% عام 2015 مقابل 0,3 % فقط عام 2001.

# خـــــاتمة

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع السياسات الاقتصادية ومختلف مكوناتها وإبراز دورها في تحقيق الأهداف الإنمائية المسطرة وخيارات اجتماعية متعلقة بالعدالة الاجتماعية تؤثر على نوعية الخدمة العمومية (الصحة والتعليم) وتحسن مؤشر التنمية البشرية، من خلال تفعيل الاتفاق الحكومي.

على هذه الخدمات باعتبارها أداة رئيسية من أدوات التنمية البشرية، وهذا ما سمح بتحسن المؤشرات الكمية بصفة عامة كمؤشرات نسب الالتحاق ومعدلات التمدرس، معدلات التغطية الصحية، كما هناك تحسن جزئي في بعض المؤشرات النوعية، لكن تبقى دون المستوى كمؤشرات الجودة والتي لا تعكس حجم المجهودات والمبالغ التي رصد لها ما يظهر ضعف سوء إدارة الميزانية الذي أضعف مردودية الإنفاق العام للتعليم الصحة، وهذا يعود لعدة أسباب كغلبة منطق الإنفاق على الأداء تقييم الإنفاق العام، انعدام الرؤية المستقبلية، بالإضافة إلى سوء تسيير المنشآت العمومية.

التأخر في إنجاز المشاريع ذات حيوية اقتصادية وإجتماعية (غياب العقاب) كل ذلك يجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا هشا يمكن أنهياره في أي لحظة خاصة وأن أسعار النفط سبق وشهدت إنخفاظا مفاجئا في سنة 1986 أدى إلى نتائج وخيمة اقتصادية وإجتماعية نظرا لأن اقتصادنا ريعي يعتمد على قطاع المحروقات مما يؤكد عدم قدرة هاته السياسات الاقتصادية عن ضمان إمكانية إستمرارية النمو الاقتصادي في الجزائر، لكن الجزائر كغيرها من الدول التي تسعى لتحقيق وتضمين النمو الاقتصادي والاجتماعي في أهداف السياسات الاقتصادية المطبقة منذ الاستقلال سواء تلك التي كانت تحت مظلة الاشتراكية أو الأخرى التي صاحبت الإصلاحات والتحول نحو اقتصاد السوق.

**إختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى صحيحة بدليل أن فعالية السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والإجتماعية ترتبط بعلاقة الأدوات بالأهداف وكيفية تحديد الأولويات وطبيعة العوامل المؤثرة قد تحد أثرها وقدراتها على التأثير، وفي ظل الاقتصاد الجزائري المعتمد على ريع المحروقات (يعتمد على الطلب الخارجي، فإنه معني بالتغيرات التي تحدث على مستوى السياسات الاقتصادية العالمية كأسعار الفائدة وأسعار الصرف) والصدمات الخارجية. فالسياسة المالية المنتهجة ساهمت في خفض النفقات الجارية إلى مستوياتها قبل الأزمة

المالية العالمية إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020 وزيادة الإيرادات الضريبية 18,7% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أما السياسة النقدية المنتجة في البنك المركزي يراقب تغيرات السيولة مع التدخل من خلال أدوات إعادة التمويل واستقرار سعر الصرف الحقيقي.

الفرضية الثانية صحيحة بدليل أن الخدمات الإجتماعية العامة تساهم بنسبة كبيرة في تحسين مؤشر التنمية البشرية، تساهم الخدمات العامة الاجتماعية بنسبة كبيرة في تحسين مؤشر التنمية البشرية، بحيث أن أحسن بعد يساهم في تحسينه هو الصحة، وبدرجة أقل بعد التعليم والذي يظهر أهمية الخدمات العامة في تخفيض أبعاد الفقر غير النقدي والقضاء على اللامساواة.

الفرضية الثالث خاطئة بدليل أنها لم تحقق نتائج باهرة على المستوى الكمي كزيادة عدد المنشآت ونسب الإلتحاق وإنخفاض نسبة الأمية والفقر والبطالة والقضاء نهائيا على بعض الأمراض والأوبئة والعمل على تحسين مؤشر التنمية البشرية، فلم تستطع الجزائر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سواء إجتماعيا أو إقتصاديا وهذا ما تعكسه المعدلات الوطنية والمؤشرات الدولية كمؤشرات الجودة التي لا زالت دون المستوى في نظامي التعليم والصحة.

**النتائج:**

– النمو الاقتصادي منذ بداية الألفية من خلال تطبيق سياسات اقتصادية وبرامج تنموية قلص من الفقر المطلق، ولكنه عمق من الفروقات في المداخيل والفقر الأجري، كما أن المعالجة الاجتماعية التي تعتمدها الدولة لمشكل الفقر المطلق تبقى آثارها آنية وليست دائمة، كما تستمر في الضعف على مالية الدولة، وهو ما يستلزم ضرورة اعتماد الفعالية في تسيير الموارد العمومية والبشرية المخصصة لهذا الشأن.

– من حيث رأس المال البشري فمواردنا البشرية تعاني من نقص فادح في الكفاءة، وتحتاج لمشروع مارشال حقيقي لتأهيلها إلى مستوى المعايير الدولية، وبحاجة إلى صناعة متخصصة في التكوين والرسكلة.

– الميزانية الضخمة لتحسين الظروف الاجتماعية المعيشية وشراء السلم الاجتماعي أدى إلى هلاك خزينة الدولة.

– الاعتماد على قطاع المحروقات وإهمال القطاعات المنتجة الأخرى أدى إلى رفع الواردات من أجل الاستجابة لتغطية الطلب الكلي.

| السنوات | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي | 3 | 3,6 | 3,9 |
| معدل التضخم | 2,9 | 4,2 | 4,1 |

| السنوات | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| معدل البطالة | 14,3 | 9,8 | 11,6 | 11,7 |

**المصدر**: إعداد الباحث حسب تقرير صندوق النقد الدولي سنة 2016.

**الإقتراحات:**

لتجنب المرض الهولندي يجب إقامة مشاريع استثمارية من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بالعنصر البشري لرفع رأس المال الفكري، وبالتالي ترك فرص حياة أقصى للأجيال القادمة.

– النفقات العامة في إطار البرامج العمومية التنموية ولدت ضغوط تضخمية يمكن الحد منها عبر تنمية العرض، وجعله أكثر مرونة، عبر تشجيع حس المقاولة وتشجيع PME، وتحقيق نمو مكثف ناتج عن تحسن الإنتاجيات القطاعية.

**– من الناحية الاقتصادية:**

– إعادة تفعيل التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق وتبني نموذج قياس الاقتصاد الكلي.

– تحديد الأهداف بجدولة زمنية وأرقام إحصائية حقيقية والقيام بتشخيص للواقع قبل وضع أي استراتيجية سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى.

– إعادة النظر في السياسة الجبائية المطبقة في الجزائر، بحيث 26% ضريبة على الأرباح للمؤسسات تعتبر مؤشر غير محفز للاستثمار.

**من الناحية الاجتماعية:**

– الآفات الاجتماعية كالتسرب المدرسي والفساد يستدعي القيام بدراسات ميدانية مبنية على فرضيات واستبيانات من أجل معرفة الأسباب الحقيقية للظاهرة ومعالجتها.

– الربط بين قطاع التربية والتعليم العالي من أجل تحسين المستوى والحصول على شباب ذو كفاءة.

– الاهتمام بقطاع التربية والتعليم العالي ومحاولة الاقتباس من البرامج الناجحة عربيا كدولة قطر ودوليا كفيلندا وسويسرا وسنغافورة.

وفي الأخير يمكن القول أن الميزانيات الضخمة لم تكفي وحدها لتحقيق التنمية، بل يجب أن تصاحبها رؤية استراتيجية واضحة على المستوى القريب والبعيد، وبناء الاستراتيجيات لا يكون إلا بلغة الأرقام الغائبة بالجزائر، وتحديد الأهداف وفق جداول زمنية تخضع للرقابة والمتابعة المستمرة.

**آفاق الدراسة:**

تفتح عذع الدراسة الباب لعدة بحوث متخصصة وتقييمية لأداء الاقتصاد وتأثيره على التنمية البشرية عبر تمديد فترة الدراسة إلى غاية 2030 ومن المواضيع المرتبطة بموضع بحثنا نجد:

- واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر.
- فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر.
- دور الخدمات العامة الاجتماعية في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر إلى غاية سنة 2030.

# قـــائـمـة

# المـــصادر والمـراجع

**أولا: الكتب**

1. إبراهيم الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

2. أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.

3. دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري، المدرسة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2011.

4. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بغداد، جماعة بغداد، 1989.

5. الشيخ محمد، دور الخدمات العامة الاجتماعية في تحقيق التنمية البشرية في الجزائر، دراسة تحليلية في الفترة من (1990-2019)، جامعة تلمسان، الجزائر.

6. صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

7. عبد الجبار لعبيدي، خرافة التنمية البشرية المستدامة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

8. عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 1432هـ-2011م.

9. عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة 1432هـ-2011م.

10. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

11. كتاب السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الدكتور عباس كاظم الدعمي، الطبعة الأولى، 2010-1431هـ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر.

13. مجموعة البنك الدولي، بنط البيانات العالمي، 2016.

14. محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.

15. محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، قطر، سبتمبر 2003.

16. المرصد الوطني لحقوق النساء الجزائريات نحو المساواة، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (CIDDFE)، 2014.

17. المرصد الوطني لحقوق النساء الجزائريات نحو المساواة، مركز الإعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة (CIDDFE)، 2014.

18. نسيم برني، التنمية بين مفهومي التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

**ثانيا: الرسائل والأطروحات**

**أطروحات الدكتوراه:**

19. بختاش راضية، مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسة الاقتصادية في تفعيله، حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2010، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي، السنة 2014-2015.

20. مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيله، حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2010)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بختاش راضية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

21. ونادي رشيد، الاندماج الاقتصادي للسياسة المالية –دراسة حالة الجزائر 2000-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.

22. ساعد محمد، التنمية البشرية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، 2017.

**رسائل الماجستير:**

23. كريم بودخدخ، أثر سياسية الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009-2010.

**ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية والندوات**

**الملتقيات**

24. فاطمة بوسالم وزينة بوسالم، الأهداف التنموية للألفية في أفق 2015، نقطة النهاية لأهداف التنمية الصحية بالجزائر؟ الملتقى الوطني الأول حول الصحة والسلوك الصحي في المجتمع الجزائري، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة الطارف.

**رابعا: المؤتمرات**

25. رمضان بن إبراهيم، الفقر والتنمية البشرية وسير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي.

26. محمد كريم قروف، تقدير فعالية سياسة الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2012، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11-12 مارس 2013.

**الندوات:**

27. محمد مراد، التنمية البشرية المستدامة (حالة البلدان العربية)، ندوة بتاريخ 2011/06/11.

28. محمد عابد الجابري، وآخرون، ندوة حول التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، فيفري، 1995.

29. المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية بعنوان: ندوة حول مؤشر المساواة بين الجنسين.

**رابعا: المجلات والمحاضرات**

**المجلات:**

30. حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، السداي الثاني، 2009.

31. حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي لميلة، عدد 5، 2017.

32. دور السياسات المالية والاجتماعية في مكافحة الفقر في البلدان العربية، مجلة ايليز للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد خاص، 2021.

33. عبد الغفور مزيان، فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة المالية 2000-2022، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد،الطارف، الجزائر،2017.

34. عبد المجيد شفيق، التناول الديداكتيكي لمفهوم التنمية في الكتب المدرسية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 3، العدد 9، أيلول 2014.

35. فريد خليل الجاعوني، دراسة إحصائية لديناميكية التنمية البشرية (HDI) على مستوى بلدان العالم والبلدان العربية خلال فترة (1975-2004)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

36. فوزي محيريق، ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد02، جامعة الوادي، 2014.

37. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 03 ديسمبر 2020.

38. مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02، أكتوبر 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

39. مكتب العمل العربي، الموارد البشرية العربية ودورها في الحياة الاقتصادية، مجلة العمل العربي، العدد 68، 1997.

40. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة علي سويف، عدد 5، 2020.

**المحاضرات:**

41. عبد الحميد محمد العباسي، محاضرة في التنمية البشرية مفاهيم وأساسيات، معهد الدراسات والبحوث الاجتماعية، قسم الإحصاء الحيوي والسكاني، جامعة القاهرة.

**خامسا: التقارير**

42. بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2016.

43. تقرير التنمية البشرية المستديمة، 2002، برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقطاع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأمم المتحدة واليونسكو.

44. تقرير التنمية البشرية لعام 1990، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

45. تقرير التنمية البشرية لعام 1991، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1991.

46. تقرير التنمية البشرية لعام 1992، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1992.

47. تقرير التنمية البشرية لعام 1997، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997.

48. تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1995.

49. تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1996.

50. تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1999.

51. تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993.

52. تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

53. تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008/2007.

54. تقرير التنمية البشرية، نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008/2007.

55. تقرير برنامج الأمم لمتحدة الإنمائي لسنة 2014.

56. تقرير عن التنمية في العالم 2015، عرض عام العقل والمجتمع والسلوك، مجموعة البنك الدولي، 2015.

57. تقرير قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2015، مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة بتركيا)، 2015.

58. تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حول التعليم للجميع الخاص بالدول العربية لعام 2014.

59. تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، حول التعليم للجميع بالدول العربية لعام 2014.

60. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعين التقرير العالمي حول التنمية البشرية 2015.

61. مركز الأبحاث الإحصائية والاجتماعية والاقتصادية والتدريب للدول الإسلامية، مركز أنقرة، تقرير حول تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إحصاءات الفقر 2015.

62. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقرير التنمية البشرية 2010، الثورة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

**سادسا: القوانين:**

63. قانون رقم 15-18 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

64. قانون رقم 14-10 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2015.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

65. *Algerien, 1.G (2016), objectifes du millénaire pour le développement, rapport national 200-2015, p 31.*

66. *Extrait du decret legislatif No 93/07 relatif, aux objectifs généraux de la période 1993-1997 et portant plan National, Alger, 1993.*

67. *Human development, Report 1990, New-York, UNDP.*

**سابعا: المواقع الإلكترونية:**

68. *https://www.mf.gov.dz/index.php/ar./*

## ملخص

يعتبر موضوع السياسات الاقتصادية من أهم انشغالات متخذي القرارات في الدول المتقدمة و النامية وذلك للاعتقاد السائد بأن السياسات هي المحدد الرئيسي للنمو و التنمية غير أن تقييم نتائج هذه السياسات بين في كثير من الحالات أنها لم تساهم في عجلة التنمية الاقتصادية خصوصا في الدول العربية، لذلك ظهرت الحاجة إلى تحديد أهداف أخرى للتنمية و اعتماد سياسات أخرى تركز على رأس المال البشري، و ظهر ما سمي بأهداف الألفية للتنمية، وقد اعتمدت معظم الدول العربية هذه الأهداف أو بعضها كأهداف التنمية و من بينها الجزائر والتي خصصت لجانب التنمية البشرية 45,42 % من إجمالي برنامجها للاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014.

تهدف هاته المذكرة إلى تقييم أولي لمدى قدرة السياسات الاقتصادية المطبقة بالجزائر في تحقيق تنمية بشرية في ضوء الأهداف الإنمائية لألفية المتبناة من طرف الأمم المتحدة والمحدد آجالها بحلول عام 2015.



**الكلمات المفتاحية:** السياسات الاقتصادية، التنمية البشرية، الأهداف الإنمائية للألفية، الخدمات العامة



## Abstract

*Economy Policies is one of the major decision makers' preoccupations both in the developed and the developing countries due to the common perception that those policies are the principal determiner for development , but the evaluation of these policies' results manifested in many cases that they didn't contribute to ameliorate the economic development especially in the Arab countries. As a result, the identification of other development objectives has become a required need as well as focusing on the human aspect , thus, the Millennium Development Goals emerged. Most or some of Millennium Development Goals has been adopted by most Arab countries. , including Algeria, which devoted 45.42% of the 2010-2014 Total Public Investment Program to this issue.*

*This graduation note aims to preliminary asses to what extent the applied economic policies in Algeria has achieved human development as concerned with the Millennium Development Goals adopted by the United Nations by the beginning of 2015.*



***Key words**: Economy Policies, human development, the Millennium Development Goals, Public services.*